جامعة محمد خيضر – بسكرة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : السياسات العامة والإدارة المحلية

إعداد الطالبة :
بلحاج راضية

إشراف الأستاذ :
حدار جمـال

لجنة المناقشة :

	رئيسا
حدار جمال	مشرفا ومقررا
	عضوا مناقشا
	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2013/2012

" الحمد و الشكر لله العلي العظيم"

" ولا تنسوا الفضل بينكم"

ونحن نجني ثمرة عملنا لا يفوتنا أن نثني على أساتذتنا الكرام، الذين قدموا لنا

نظرة فكانت لنا حارسا حين الفترة

فكلمة فكانت لنا مشجعا حين اليأس

فحكمة فكانت لنا درسا في الحياة

ثم عملا فكان لنا الثمرة التي ما بعدها حلو.

و نخص بالشكر:

الأستاذ المشرف جمال حدار الذي أشرف على توجيهي لتحضير هذه المذكرة ولم يبخل

علي بعونه وحسن مشورته وتوجيهاته القيمة ومتابعته في سبيل انجاز هذا العمل

المتواضع منذ أن كان فكرة إلى أن أصبح في شكله الحالي.

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة على تفضلهم

بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

كما اشكر جميع الأساتذة الذين ساهموا ولو بإرشاداتهم في انجاز هذا العمل وأخص بالذكر

الأستاذ القدير "باري عبد اللطيف" الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

ولا يفوتني أن أعبر عن تقديري الخالص وامتناني إلى كل من أمدني بيد المساعدة

والتشجيع لإعداد هذا البحث.

لكم مني ألف شكر وتقدير.

أنشدت بلسان الحال قائلة ان الهدايا على مقدار مهديها، فلو كنت أهدي لوالدي قيمتهم لأهديت لهم الأرض وما فيها ***[أبي وأمي]***.

فإلى التي حملتني وهنا على وهن وسقتني من نبع حنانها وعطفها الفياض،

الى من كان دعاؤها ورضاها عني سر نجاحي أمي الغالية حفظها الله.

الى رمز الكفاح في الحياة، إلى الذي تعب من أجل تربيتي، إلى من غرس القيم والأخلاق في قلبي.

الى من أحمل لقبه بكل فخر واعتزاز أبي أطال الله في عمره.

الى من حبهم يجري في عروقي ويبهج بذكرهم قلبي، إلى من عاشوا معي الحياة حلوها ومرها***[اخوتي]***.

الى أهل الوفاء ...ومنبع الاخاء ...إلى كل ***أصدقائي*** الأعزاء

الى كل من دفعني خطوة ...وجعلني أصل.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذه الدراسة.

يسود اليوم إجماع على أن العالم تخطى تماما مرحلة الثورة الصناعية التـــي امتـــدت لأكثر من قرنين من الزمن، و انه دخل فعلا مرحلة جديدة تختلف كلية عن سابقتها تلـــك ، و يعزز هذا الإجماع تزايد الاقتناع بـــان الصـــناعة بمفهومهـــا المتـــداول و خصائصـــها التقليدية لم تعد كما كانت عليه فيما مضى تمثل القوة الرئيسية المحركة للتطـــور و العامـــل الحاسم في التغيير.

فمنذ منتصف القرن الماضي بدأت تظهر تباشير تحولات جديدة في مختلـــف البلـــدان الصناعية و لم يمض على ذلك عقدين من الزمن حتى تجلـــت حقـــائق تخلـــي الصـــناعة التقليدية عن دورها التاريخي ، في حين برزت المعلوماتية كوسيلة عصرية بديلـــة لإعـــادة تجديد القوة الدافعة للتطور و المؤثرة في توجيه مسار التغيرات المرحلية . و حقيقة الأمـــر فان ما نشاهده اليوم من تطورات كبيرة و متسارعة في مجال المعلومـــات و التكنولوجيـــا المعلوماتية و ما تتركه هذه التطورات من تأثيرات متزايدة في مختلف جوانب الحيـــاة لـــم يبق مجالا للشك بان المعلوماتية فتحت آفاقا واسعة لمرحلـــة تاريخيـــة جديـــدة وأصـــبحت تستأثر بالدور الرئيسي في تشكيل خصائصها وتحقيق تحـــولات الانتقـــال إليهـــا، فخـــلال الثلاثة العقود الأخيرة (وهي فترة قصيرة لا تعني شيئا بالمقـــاييس الزمنيـــة للتحـــول فـــي المراحل التاريخية السابقة)تمكنت البلدان المتقدمة من تطـــوير المجـــال المعلومـــاتي لـــديها بقفزات كبيرة وبمعدلات عالية تفوق كثيرا معدلات النمو فـــي أي مجـــال مـــن المجـــالات الأخرى.

وأخذ اقتصادها الصناعي المعتمد على الرأس المال المـــادي يتحـــول الـــى اقتصـــاد المعرفة الذي يرتكز على إنتاج **المعلومات** كســـلعة أساســـية وتشـــكل فيـــه المعلومـــات والمعرفة العنصر الرئيسي في تكوين قيم السلع المادية وتوليد القيمـــة المضـــافة، وبـــذلك تكون قطاع حديث للمعلومات يتقدم على كل القطاعات الأخرى، ويسهم بالقدر الأكبر مـــن تنمية الموارد وتوسيع فرص الاستثمار والتشغيل ورفع مستويات الناتج القومي، وبفعل

ذلك أصبحت المعلومات تحمل مفهوما عصريا جديدا كمصدر للثروة وغدت الثـــروة المعرفية البديل الأكثر أهمية وقيمة من الثروة المادية.

لقد أصبحنا نعيش واقعا بسمات عصر جديد تشكل المعلومـــات ركيزتـــه الرئيســـية، والحقيقة أن المعلومات بمفهومها المجرد لا تمثل اكتشافا علميا جديدا كان مجهولا من قبـــل إذ لم يحدث في أي مرحلة خلت أن تحققت منجـــزات للتغييـــر والبنـــاء والتطـــور دون أن تكون المعلومات عاملا رئيسيا في المعرفة والتفكير والإبداع واختيار أنســـب الإجـــراءات والتصرفات، ولكن ما نحن بصدده اليوم أن المعلومات انتقلت من عامل هام للتطـــور إلـــى عامل محرك يقود التطور ذاته ويؤثر في تحديد اتجاهاته ووتيرة نموه، ولـــذلك لـــم يعـــد غريبا أنها غدت ميدان للتنافس والصراع الجديد من أجل امتلاك المستقبل.

لقد أدركت البلدان الصناعية المتقدمة هـــذه المســـألة مبكـــرا وأخـــذت تتعامـــل مـــع المعلومات بدرجة كبيرة من الاهتمام والجدية وتمكنت بفعل مستويات وإمكانيـــات التطـــور المتاحة لديها من تحقيق نتائج مذهلة في هذا المجال ،فقد أصبحت هذه الأخيرة بالنسبة لهـــا تشكل ثروة وطنية لا تقل أهمية عن الموارد البشرية الاقتصـــادية، كمـــا ترســـخت لـــديها ثوابت ونظم عملية في اعتماد المعلومة واســـتخدامها كشـــرط لازم فـــي عمليـــات رســـم السياسات وتحديد اتجاهات ومنهجية التطور واتخاذ القرارات المباشـــرة مـــع إدارة وتنفيـــذ المهام والتعامل مع مختلف القضايا والأزمات المحلية والدولية، وقد سلك في هـــذا الاتجـــاه عدد غير قليل من البلدان النامية والتي شرعت في دخول مجال المعلومات، كما لت تتـــردد في إعطاء الأولوية له بعد أن أدركت خطورة استمرارية اتخاذها مايعنيها من قرارات فـــي ظل غياب أو عدم دقة المعلومات، فضلا على أن الإبقاء على وضعية افتقارها لما تحتـــاج إليه من معلومات يحول دون تمكنها من إحراز التنمية الشاملة، ومواكبة مـــا يجـــري مـــن تطورات عالمية.

لقد تمكنت البعض من تلك البلدان على غـــرار دولـــة الجزائـــر بفضـــل خصـــائص وظروف مواتية من قطع خطوات سريعة في هذا المجال، كما أصبحت تجد فيما يتوافر

لديها من معلومات عاملا هاما لتدعيم جهودها التنموية وتحسين فعالية السياسات والخطط والبرامج التنموية ، وذلك بعد أن أحسنت اختيار طريقها في وضع وتثبيت سياسة وطنية تجاه المعلومات، إضافة إلى إعطائها أولوية خاصة لإقامة مراكز ومؤسسات المعلومات وكذا

تدعيم خططها وبرامجها الوطنية مع تطوير أنشطة المعلومات وتنمية مصادرها، الأمر الذي يحتم علينا ويستوجب منا التلاؤم والتجاوب والانسجام مع هذه المستجدات المتلاحقة في عالم المعلومات والمعرفة، فنحن أمام خيارين لا ثالث لهما، إما أن نكون أو لا نكون، فالواقع اليوم يفرض علينا الاعتراف والتسليم بضرورة بناء نظم وطنية للمعلومات يكون لها الدور الأساس في توجيه وترشيد صنع السياسة العامة، فعالم اليوم لم يعد يعترف إلا بلغة التكتلات والتجمعات.

إن نجاح السياسات العامة يرتكز على توفر المعلومات وجودة مصادرها، هذه المعلومات تمثل المنطلق الأساسي للمهتمين بصنع السياسات وهذا من اجل الاعتماد على أساليب علمية وجادة عند التطرق للمشكلات وصنع السياسات وبلورة الخطط والبرامج واتخاذ القرارات في المجالات المختلفة، وإدراكا من الدول المتقدمة لأهمية المعلومات في شتى جوانب حياة الفرد والدولة ومختلف مجالات الحياة خلق ذلك دعوة إلى وجوب حماية حق الإنسان من المعلومات من خلال توفير الحماية لتدفق المعلومات والحصول عليها من جهة وتوفير الأدوات القانونية لمنع الاعتداءات على هذا الحق من جهة أخرى، ولقد أخذت الجزائر بهذا الاتجاه من خلال السعي إلى خلق مجموعة من القرارات تخص بناء أنظمة وخطط وطنية للمعلومات على مستوى القطاعات لضمان الجهد الذي تبذله الدولة لحل المشكلات من جهة وتوجيه وترشيد السياسات العامة التي تنتهجها الدولة من جهة أخرى.

مبررات اختيار الموضوع:

الدافع الذاتي في اختيار الموضوع يعكس اهتمام شخصي لموضوع السياسات العامة باعتباره في عمق تخصصنا الأكاديمي "السياسات العامة والإدارة المحلية."

أما فيما يخص ***المبررات الموضوعية*** فترتكز في نقص مثل هذه المواضيع على مستوى مكتبة الكلية وهذا راجع إلى حداثة التخصص.

أما الدافع الأخير فيكمن في حداثة الموضوع ، فبالرغم من دخولنا القرن الواحد والعشرين إلا أن الأسس التي على أساسها تصنع السياسات العامة يشوبها الكثير من الغموض والضبابية ولا تواكب مجريات الساحة العالمية من تطورات ومستجدات تفرضها ثورة المعلومات، وفي هذا الإطار سارعت بعض الدول إلى خلق هيئات استشارية ومراكز وبنوك معلومات تعمل على إمداد صانعي السياسات العامة بالمعلومات الدقيقة الواقعية والتي تساعد على توجيه وترشيد عملية صنع الساسة العامة، والتي تعكس انشغالات واهتمامات المواطن.

أهمية الدراسة:

لقد أصبح من الواضح انه لا يمكن لأي دولة ان تحافظ على مكانتها بمعزل عن قطاع المعلومات، ولذلك يتوجب بل ويتحتم على الدول النامية وبخاصة الجزائر إذا أرادت ألا تتخلف على قطار العصر الإسراع بمحاولة معرفة كيفية الحصول على المعلومات لتحليلها واسترجاعها ونشرها مع ضرورة البحث على الطرق والأطر التنظيمية الكفيلة بحفظها واسترجاعها في الوقت المناسب مع الطرف المستفيد لدعم اتخاذ القرارات وحل المشكلات.

ومن هنا تبرز أهمية الموضوع قيد الدراسة في أنها تبين طرق الوصول إلى تحقيق أهداف السياسات العامة ونجاحها، وهذا مرهون بمدى الاهتمام بالمعلومات إنتاجا وتداولا لكل من يسعى إلى التقدم والتطور وهنا تبرز لنا علاقة المعلومات بالسياسة العامة وكيفية استخدام المعلومات والبيانات في مجال اتخاذ القرارات على مستويات عليا في الدولة

ووضوح الدور المحوري للمعلومات باعتبارها كمرتكز أساســي فــي توجيــه وترشــيد السياسات العامة.

وإيمانا منا بأهمية الموضوع وحرصا على أن تكون الجزائــر كغيرهــا مــن الــدول العربية التي اقتحمت مجال المعلومات واستطاعت أن تخطو خطوات لا بأس بهــا وذلــك من خلال التخطيط للمعلومات وجب عليها بناء نظام وطني للمعلومات هذا الأخيــر الــذي يستمد أهميته من أهمية المعلومات وضرورتها لكل مجال من مجالات الحيــاة، وهــذا مــا أدركته الدول العربية [الإمارات الأردن مصــر، الــيمن...] والتــي أصــبحت توصــف بمجتمعات المعلومات وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إدراك أهمية المعلومــات فــي تنمية مختلف القطاعات.

أهداف الدراسة:

نظرا لما أصبحت تكتسبه المعلومات من مكانة في عالمنا المعاصر،والدور البارز لــنظم المعلومات الوطنية التي أصبحت تتطلع إلى تحقيقه وانجازه لكل دولة تسعى إلــى تحقيــق التقدم، وأمام التطور المذهل في إنتاج المعلومات بشتى أنواعها أصــبح مــن الضــروري الاهتمام بجدية بالمعلومات ودورها الفعال في توجيه وترشيد عملية صنع السياسات العامة وتعزيزا لهذه الأهمية جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على:

- ❖إبراز الدور الذي تضطلع به المعلومات ونظمها في عملية صنع وترشيد السياسة العامة
- ❖تسليط الضوء على العلاقة بين المعلومات والمؤثرين والفاعلين في صنع واتخاذ القــرارات التي تخص القطاعات المختلفة للدولة.

* إبراز طرق تأثير مصادر المعلومات في تدعيم الاسس العلمية السليمة في صنع السياسات

* إظهار الحاجة إلى توفر نظام وطني للمعلومات ودوره في توجيه وترشيد عمليــة صــنع السياسات العامة المحققة للأهداف المسطرة.

إشكالية الدراسة:

تسعى معظم الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلـــى تعميـــق الـــوعي بأهميـــة المعلومات ودورها في البناء والتقدم العلمي والحضاري،والعمل على إرساء دعائم النظـــام الوطني للمعلومات بهدف التحكم في هذه الظاهرة من حيث جمعها وحفظها،تحليلها وتيســـير انسيابها والإفادة منها في ظل تزايد كميات إنتاج المعلومات مع عجز الطرق التقليدية فـــي جمعها وتنظيمها لتلبية احتياجات المستفيدين منها بالكفاءة والسرعة المطلـــوبتين، وبالتـــالي هذه العملية تساعد على إمداد صانعي السياسات العامة بمعلومات وبيانـــات تســـاعد علـــى تحليل المشكلات وصنع سياسة عامة رشيدة تلبـــي احتياجـــات ومتطلبـــات الأفـــراد فـــي المجتمع.

وفي هذا السياق يمكن طرح ***الإشكالية التالية:***

ما مدى فعالية المعلومات بمصادرها المختلفة في توجيه وترشـــيد عمليـــة صـــنع السياسات العامة في الجزائر؟

تندرج تحت هذه الإشكالية عدة ***تساؤلات فرعية:***

- ما المقصود بالمعلومات والسياسة العامة؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين المعلومات والسياسة العامة؟
- ماذا يعني إستراتيجية وطنية للمعلومات؟
- ما هي المعوقات التي حالت دون إنشاء النظام الوطني للمعلومات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة تمت صياغة مجموعة من الفرضيات علـــى النحو التالي:

- يؤدي إدراك أهمية المعلومات واستخدامها بفعالية في مجال اتخاذ القرار على مستويات عليا في الدولة إلى إنتاج سياسة عامة ناجحة رشيدة.

- ❖ عدم وجود وعي بأهمية المعلومات من طرف صانعي السياسة العامة من شأنه إضعاف الفعالية في اتخاذ القرارات الصائبة مما يولد انعكاسات وسلبيات على الخطط التنموية في المجتمع.
- ❖ في ظل وجود سياسة وطنية للمعلومات وتضافر جهود كل الأطراف الحيوية الصانعة للسياسة العامة في إطار نظام وطني للمعلومات يؤدي ذلك إلى ترشيد صنع السياسة العامة بما يتوافق ومتطلبات المجتمع.

المناهج المعتمدة في الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات التي اندرجت تحتها، وكـذا البرهـان علـى الفرضيات السابقة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج هي كالتالي:

- ➢ **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يركز على الوصف الدقيق والتفصيلي لظـاهرة أو موضوع محدد للحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية، ويتجلى الاعتماد على هـذا المنهج من خلال سرد ووصف وتحليل أهم خصائص وعناصر المعلومات وكـذا التطـرق لمفهوم السياسة العامة من كل جوانبها الوصفية والتحليلية.
- ➢ **المنهج التاريخي:** يعتبر هذا المنهج بمثابة سرد للتطور التاريخي وقد تم اسـتخدامه بهدف التعرف على الأصول التاريخية لتطور ظاهرتي المعلومـات والسياسـة العامـة، ومعرفة مختلف التطورات التي مرت بها كلتا الظاهرتين.
- ➢ **المنهج المقارن:** لا عجب في استخدام المنهج المقارن في مثل هذه الدراسة حيـث يفيدنا في مقارنة ادوار مصادر المعلومات[الرسمية وغير الرسمية] وطـرق تأثيرهـا فـي ترشيد صنع السياسة العامة.
- ➢ **منهج دراسة الحالة:** من أهم العوامل المساعدة على نجـاح الدراسـات والبحـوث العلمية في العلوم السياسية ربطها بالواقع ، لذا تم التطرق لبعض التجارب الخاصـة بـنظم المعلومات في الجزائر ودورها في ترشيد عملية صنع السياسات العامة.

نظريات ومقتربات الدراسة:

تم الاعتماد من خلال هذه الدراسة على بعض النظريات والمقتربات التي تخدم الموضـــوع وهي على النحو التالي:

- **نظرية النظم:** من بين رواد هذه النظرية الرائد الأمريكي "دافيد إستون" الـــذي قـــام بوضع مجموعة من المفاهيم التي يمكن استخدامها في عملية التحليل كمصطلح **المـــدخلات** والتي تمثل المعلومات الواردة إلى النظام السياسي من [حقائق/ بيانات/ أحـــداث/ تأييـــد / معارضة..] فكلها مدخلات تصل إلى النظام السياســـي وتمـــد صـــانعي السياســـة العامـــة بمعلومات تساعدهم على اتخاذ القرارات وبناء سياسة عامة رشـــيدة هـــذه الأخيـــرة تمثـــل **مخرجات** النظام السياسي، ثم تعود العملية عبر **التغذية العكسية** والتـــي تعبـــر عـــن ردود أفعال ينتج عنها معلومات جديدة لتستمر عملية التحويل كما عبر عنها إستون.
- **نظرية الاتصال:** تساعد هذه النظرية في معرفة العلاقة بين المعلومات ومصـــادرها [الأطراف الرسمية وغير الرسمية]، وكيفية التعامل مع المعلومـــات مـــن خـــلال جمعهـــا وتخزينها وتحليلها ونقلها وإيصالها للمستخدمين ، وكذلك تبادل المعلومـــات بـــين صـــانعي السياسة العامة والمجتمع، وبالتالي فهناك علاقة ارتباطيه بين العمليـــة السياســـية والعمليـــة الاتصالية وهو ما أشار إليه عالم السياسة الأمريكي "كارل دويتش".
- **اقتراب صنع القرار:**تم الاعتماد على هذا المقترب انطلاقا من انه يساعد في عملية التحليل، خاصة وان السياسة العامة التي تصدر عن النظام السياسي ما هي إلا عملية
- إختيار البديل الأفضل من بين البدائل المطروحة أمام صانع القرار، كما يساعد فـــي فهم الفواعل التي تدخل في صنع السياسة العامة، نظرا لكـــون صـــناعة القـــرار تتضـــمن العناصر المتشابكة والمتغيرات والتي من شأنها التأثير في القرار المتخذ.

تقسيم الدراسة:

معالجة الموضوع قيد الدراسة تطلبت ثلاثة فصول أساسية جاءت وفق الشكل التالي:

مقدمة:حيث تحتوي مختلف الخطوات التي يتضمنها البحث بشكل دقيق ومفصل.

الفصل الأول: يعالج الإطار المفاهيمي والنظري لكل من المعلومات والسياسة العامة، فيما يخص المعلومات تمت الإحاطة الكلية ب: التعاريف، الخصائص، التطور، الأنواع، كيفية التحكم في هذا المورد من خلال نظم المعلومات وذلك كخلاصة للتطور المذهل الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات، وكذا التطرق إلى أهمية وقيمة المعلومات في عملية اتخاذ القرار من خلال عرض أهم النماذج والنظريات التي تناولت المعلومات بالدراسة والتحليل وكيف تساعد هذه الأخيرة على تحقيق الرشادة في عملية اتخاذ القرارات.

أما فيما يخص السياسة العامة فقد تم الإحاطة ببعض المفاهيم الأساسية لها وتطورها التاريخي لغرض معرفة بداياتها ومن ثم التطرق إلى مستوياتها والمراحل التي تمر بها هذه العملية وكيف يتم إعدادها ، وختاما لهذا الفصل تم التطرق إلى أهم مقتربات اتخاذ القرار في السياسة العامة وهذا لمعرفة أهم الاختلافات الموجودة في هذه العملية، ويعتبر الفصل الأول بمثابة محصلة جهود الدارسين والباحثين في هذا المجال.

الفصل الثاني:كان محاولة لربط المعلومات بالسياسة العامة من خلال التأكيد على ضرورة توفر سياسة وطنية للمعلومات في الجزائر وأهمية وجودها، وتوضيح دور المعلومات على ثلاث مستويات ،أولها أهمية توظيفها في تحديد مشكلات السياسة العامة من خلال التحليل العلمي للمشكلات والقضايا المطروحة على مستوى المجتمع، وثانيا تتمثل في أهمية توظيف المعلومات من خلال نظم وتكنولوجيا المعلومات ودورها في ترشيد صنع السياسة العامة، وأخيرا التأكيد على تأثير البحوث والدراسات في نجاح صنع السياسة العامة، وكمبحث أخير لهذا الفصل تم التطرق إلى طرق تأثير مصادر المعلومات [الرسمية وغير الرسمية] في توجيه وترشيد صنع السياسة العامة في الجزائر، وتحديد

الأطراف التي لها الحق في تصميمها وهذا لتحديد المسؤوليات وعدم تداخل الصـــلاحيات، ومن جهة أخرى إظهار العلاقة الإرتباطية بين المعلومات والسياسة العامة.

في حين تم التطرق في ***الفصل الثالث*** من الدراسة إلى الحديث عن أهم تجارب النظم الوطنية للمعلومات في الجزائر، وحاجة الجزائر إلى عملية بناء النظام الوطني للمعلومـــات للنهوض بالتنمية ككل في الدولة.

أما ***الخاتمة*:** فكانت عبارة عن محصلة لما تم عرضه من خلال هذا البحث.

***صعوبات الدراسة*:**واجهتنا جملة من العراقيل والصعوبات أثناء انجاز هذا البحـــث نـــذكر منها:

- النقص الواضح الذي تعانيه مكتبة الكلية في مجال الدراسات المتخصصة والمتعلقـــة بحقل السياسات العامة، والمعلومات على حد سواء.
- ضيق الوقت المخصص لإتمام هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يشهد العالم ثورة علمية هائلة تلعب فيها المعلومات الدور البارز، حيث أصبحت هذه الأخيرة من أهم مزايا وسمات هذا العصر،خاصة ونحن نعيش ما يسمى بمجتمعات المعلومات ،أين تحتل المعلومات الصدارة في جميع القطاعات،فقد أصبح لها قطاع قائم بذاته كقطاع رابع و قائد لقطاعات الاقتصاد الأخرى،أي أصبح إنتاج وتجهيز وتوزيع المعلومات نشاطا اقتصاديا رئيسيا في العديد من دول العالم،فأضحت بذلك مصدرا من مصادر القوة و موردا استراتيجيا لا غنى عنه.

واليوم في ظل عالمنا المعاصر أخذت المعلومات دورا أكثر عمقا و شمولية واكتسبت بفعل ذلك قدرا يفوق كثيرا ما كانت تمثله من أهمية فيما مضى،فلقد أدى اندماج تكنولوجيا الاتصالات مع تكنولوجيا الحاسوب (الكمبيوتر) إلى إحداث تغيير جذري في مجال المعلوماتية لم يكن مسبوقا في التاريخ بكامله،و غدت المعلومات بتكنولوجيتها و نظمها صناعة العصور الرائدة وثروته المتميزة التي تمكن من يمتلكها امتلاك زمام التطور،حيث لم تعد المعلومات محصورة في حدود الرصد المعرفي للظواهر والمتغيرات وحركة التطور التاريخي وتنمية المعرفة الإنسانية في هذا السياق، بل أصبحت إضافة إلى ذلك أداة فعالة يعتمد عليها في إدارة تشكيل الحاضر ورسم صورة المستقبل.

حيث برزت أهميتها و حيوية دورها في صناعة القرار المدروس و أظهرت الخبرة العملية في شتى حقول السياسة و الإدارة والبناء الحاجة الملحة للمعلومات في سياق رسم السياسات و صياغة الخطط والبرامج واتخاذ ما يلزم من قرارات وتقييم سير الأداء.

المبحث الإطار المفاهيمي للمعلومات

تعتبر المعلومات في عصرنا الحالي بمثابة ثروة وطنية وقومية ورافدا أساسيا من روافد التقدم والبناء الحضاري في مختلف مجالات الحياة إذا ما أحسن استغلالها و استثمارها، وهذا ما يؤكده" حشمت قاسم"[1] في تعريفه للمعلومات التي يعتبرها سلعة لها قيمة اقتصادية تتميز بأهميتها الحيوية الاقتصادية ،كما لا ينطوي تبادلها عن التنازل عنها فهي في نظره " مورد الموارد" لأنها المورد الذي بدونه لا يمكن استثمار أي مورد آخر ، فإذا كان الإنسان يستثمر موارده البشرية و الطبيعية ومصادر الطاقة بكل أشكالها ، فان ذلك لا يتحقق إلا بفضل قدرته على استثمار ما توافر من معلومات حول خصائص هذه الموارد وسبل الإفادة منها. وعلى عكس بقية الموارد فان المعلومات مورد لا ينضب و إنما ينمو بقدر ما يستثمر وهذا على عكس معظم الموارد المستهلكة التي تنضب و تنفذ بالاستخدام المستمر. ***فما المقصود بالمعلومات؟***

المطلب الأول: مفهوم المعلومات

أولا: تعرف المعلومات:

من الصعب إن لم يكن من المستحيل حصر كل مجالات تعريف المعلومات، فهناك وفق أحد التقديرات أكثر من "400" [2] تعريف للمعلومات، أسهم بها متخصصون ينتمون إلى مجالات مختلفة وثقافات وبيئات متباينة نظرا لدلالتها على أشياء عديدة،فقد استخدمت كلمة معلومات استخداما متباينا من جانب العديد من الباحثين ذوي الخلفيات العلمية المختلفة حتى كادت تفقد معناها بدون ربطها بموضوعات علمية أو اجتماعية أو غيرها.

المعلومات لغة : المعلومات لغة هي إحدى المفردات المشتقة من المصدر "علم"[3]، والتي تتسم بثراء مفرداتها وتنوع معانيها، فمن معانيها ما يتصل بالعلم "المعرفة، التعليم،

1- قاسم حشمت، **دراسات في علم المعلومات**، مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،1995، ص.33.

2- زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي، **المعلومات والمجتمع**، الاردن: الوراق للنشر والتوزيع،2002،ص.22.

3- قاسم حشمت، مرجع سابق، ص.20.

الدراية، الإحاطة ،الإدراك، اليقين، الإرشاد، الوعي، الإعلام، الشهرة، التميز، التسيير وتحديد المعالم

إذن هي كما يقول "حشمت قاسم" إحدى المشتقات من مادة لغوية ثرية تدور في فلك العقل ووظائفه.

تتعد ا معاني العربية لهذا المصطلح اللاتيني بصورة كبيرة،فقد عرفت على أساس أنها "معلومة واستخبار ووشاية"[1] كما أوردها معجم اللغات.

ويستعرض "المنجد" التعريف التالي للفظ معلومات[2] : هي كل ما يعرفه الإنسان عن قضية أو حادث" أما المعجم العربي الحديث فيقدم التعريف التالي[3] " المعلومات هي الأخبار و التحقيقات أو كل ما يؤدي إلى كشف الحقائق و إيضاح الأمور"

ويشير مكنز مصطلحات المكتبات والمعلومات إلى المعاني الثلاث التالية للمعلومات:

* الحقائق الموصلة.

* رسالة تستخدم لتمثيل حقيقة أو مفهوم باستخدام وحدة.

* عملية توصيل حقائق أو مفاهيم من اجل زيادة المعرفة[4]

إن هذا المعني في دلالات مصطلح المعلومات أدى بدوره إلى تعدد آراء الباحثين في تحديد تعريف مصطلح المعلومات،هذا إلى جانب ارتباطه بموجة من المصطلحات التي غالبا ما يحدث خلط بينهما،وتتمثل هذه المصطلحات في : الحقائق، البيانات، المعرفة.

1- محمد فاروق عبد الحميد،**المعلومات الأمنية**،[د.م.ن]:مركز الدراسات والبحوث،1999،ص.11.

2- احمد علي،**مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة**،"مجلة جامعة دمشق"،العدد الأول،2012،ص.478.

3- المرجع نفسه، ص.478.

4- محمد فتحي عبد الهادي، **مقدمة في علم المعلومات**، مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،1983،ص.12.

* ***الحقائق Facts:*** "تعني بأنها[1] شيء تبين صدفة عن طريق الملاحظة بقدر ما تسمح به القدرة الإنسانية، وكل مجموعة حقائق تشكل ما يعرف بالمعطيات التي يمكن استخلاص نتائج منها".

* ***البيانات Data*** : " هي مادة خام مسجلة كرموز و أرقام وجمل وعبارات يمكن للإنسان تغييرها وتحليلها،كما يمكن أن تغير البيانات من خلال أي نظام معلومات.

وقد بين شيلي وكاشمان Chelly. Cachman[2]معناها كالتالي : " تمثل حقائق أو مبادئ أو تعميمات في شكل رسمي مناسب للاتصال والتفسير والتشغيل بواسطة الأفراد و الآلات وتمتاز بالدقة، الارتباط المنطقي بالموضوع، القدر المناسب،التوقيت المناسب، التناسق" .

والمقصود هنا أن البيانات مهما كان مصدرها فهي تخضع لمجموعة من العمليات قبل الاستفادة منها كمعلومات نهائية وتتمحور هذه العمليات بين التصنيف والمراجعة والتخزين، وهذا ما يجعلها منقحة قبل استخلاصها من طرف المعنيين. ويوضح الشكل التالي[3] كيفية تحويل البيانات إلى معلومات لاتخاذ قرارات بصددها.

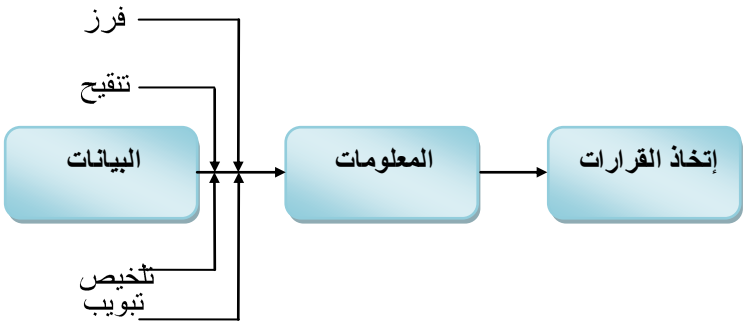

الشكل رقم (01): كيفية تحويل البيانات إلى معلومات.

1- زكي حسين الوردي، مرجع سابق،ص.30.

2- أنتوني ديبونز، وآخرون، **علم المعلومات والتكامل المعرفي**،تر:أحمد أنور بدر،القاهرة: دار قباء، 1998،ص.26.

3- سونيا البكري، **نظم المعلومات الادارية: المفاهيم الأساسية** الاسكندرية: الدار الجامعية ،2000،ص.50.

* ***المعرفة: Knowledge*** : يعرفها Drucker[1]:"هي معلومات مفهومة قادرة على دعم الفعل فيما يكون الفعل والعمل تطبيقا لها، أي القدرة على ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة أو إيجاد شيء،وهذه القدرة لا تكون إلا عند الأفراد ذوي المهارات الفكرية"،"فالمعرفة هي معلومات قابلة للتواصل والفهم و الاستيعاب من قبل الأفراد المعنيين بها، لذا فانه لم تخضع المعلومات للاستخدام والتطبيق فإنها لن تكون معرفة،ومن هذا المنطلق فان المعلومات لا يكف أن تكوم مفيدة بل أنها ينبغي أن تستخدم بشكل مفيد".

من خلال هذا التعريف فالمعرفة هي معلومات تمت معالجتها وتنظيمها لإكساب مستخدميها

مزيدا من الخبرة والقدرة على اتخاذ القرارات وحل المشاكل،ويوضح الشكل التالي:[2] عملية تراكم المعرفة في سياق ارتباط القرارات بالمعلومات.

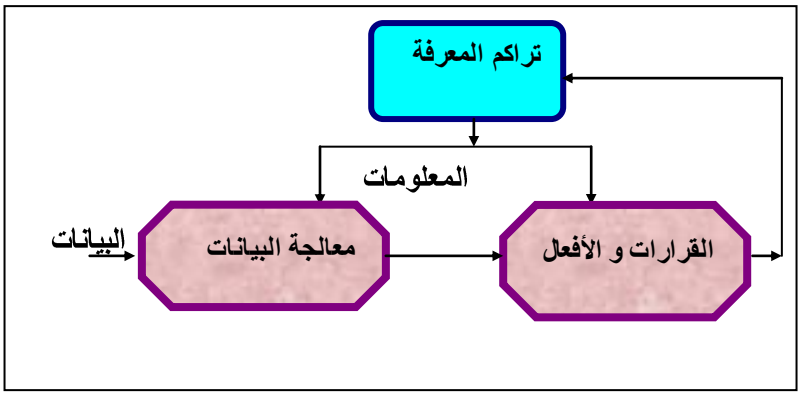

الشكل رقم (2):عملية تراكم المعرفة في سياق ارتباط القرارات بالمعلومات.

وبناءا على التعريفات السابقة التي فرقت بين البيانات والمعلومات والمعرفة، فان المعلومات مرتبطة بمصطلح البيانات من جهة ومصطلح المعرفة من جهة أخرى، ويمكن

1-صلاح الدين الكبيسي، **إدارة المعرفة**، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،2005،ص.90.

2-ياسين غالب،**نظم مساندة القرارت**،عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع،2006،ص.16.

تعريف المعلومات استنادا على هذين المصطلحين كالتالي:

- هي بيانات تمت معالجتها بواسطة نظام الحاسوب[1].
- هي بيانات جرت معالجتها فأخذت شكلا مفهوما يقود إلى المعرفة.
- هي بيانات جرت معالجتها للاستخدام والمعرفة.
- هي مجموعة من البيانات تحتوي على معنى.
- هي الشيء الذي يغير الحالة المعرفية للشخص في موضوع ما أو مجال ما.

ويوضح الشكل التالي[2] تدرج أهمية "القيمة" و"المعنى" لكل من البيانات والمعلومات والمعرفة.

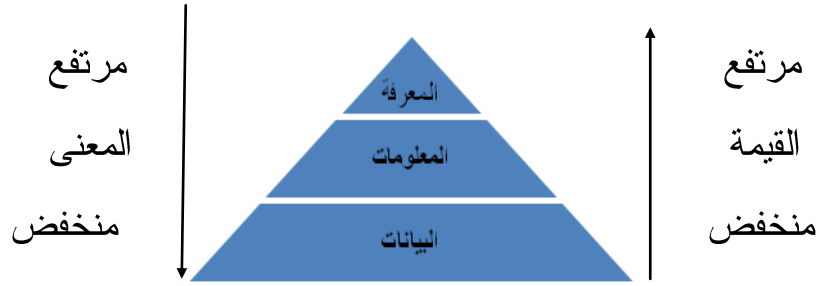

الشكل رقم (3): تدرج أهمية "القيمة" و"المعنى" لكل من البيانات والمعلومات والمعرفة.

يعتبر العالم "brookes " [3]من أكثر المهتمين بظاهرة المعلومات منذ مطلع السبعينات فهو ينظر إلى المعرفة باعتبارها حصيلة مفردات المعلومات أو رصيد المعلومات المنظم و المتراكم و يميز بين ثلاث مستويات أو فئات من المعلومات الفيزيائية البيولوجية و المعرفية ، ويري أن جميع المعلومات التي تتم بين الكائن الحي و بيئته الخارجية تعتمد على عمليات فيزيائية لا تقتصر على حواس اللمس و التذوق و الشم و السمع و البصر و إنما تشمل أيضا امتصاص الطاقة و الموارد الغذائية ، أما بالنسبة للمعلومات البيولوجية فهي تتحدث عن الشفرة الوراثية ، و انتقال المعلومات من جيل إلى آخر ، وهذه

1- عامر قنديلجي، علاء الدين الجنابي، **نظم المعلومات الإدارية** عمان: دار الميسرة،2005،ص.37.

2- فايز النجار، **نظم المعلومات الإدارية: الأسس والمبادئ**، مصر:المكتبة العصرية،2002،ص.19.

3- زكي حسين الوردي، مرجع سابق،ص.24.

المستويات لا ينظر إليها على اعتبارها مستقلة و إنما تشكل سلسلة متصلة من العمليات المعلوماتية

يعرف "فتحي عبد الهادي" المعلومات بأنها[1]:"الحقائق عن إي موضوع أو هي الأفكار والحقائق عن الناس والأماكن والأشياء، إي أنها تكتسب من خلال الاتصال أو البحث أو التعليم أو الملاحظة".

من خلال عرض التعريفات السابقة للمعلومات يتضح مدى تنوعها واختلافها في بعض الأحيان إلا أن اغلبها يشير إلى أهميتها ودورها في حياة الفرد والمجتمع من ناحية الدراسة والبحث العلمي والعمل والابتكار والتحكم في زمام الأمور واتخاذ القرارات ، ولهذا أصبح النظر إلى المعلومات يختلف مع اختلاف من يتعامل معها[2]، فهي بالنسبة ل:

- السياسي: مصدر القوة وأداة السيطرة.
- المدير: إدارة لدعم اتخاذ القرار.
- العالم: وسيلة لحل المشكلات ومادة لتوليد المعارف الجديدة.
- الإعلامي: مضمون الرسالة الإعلامية.
- اللغوي: رموز تشير إلى دلالات أو رموز أخرى.

نستنتج أن المعلومات بفهمنا لها وإدراكها تصبح معرفة وبتطبيق واستغلال هذه المعرفة نصل إلى معرفة جديدة، وللوصول إلى معلومات جديدة تضاف إلى الرصيد المعرفي للفرد لابد من فهم واستيعاب المعلومات الأولية التي تحصل عليها، فغالبا ما نجد كلمة مشكلة ترادف كلمة معلومات مع البيانات والمعرفة خاصة فيما يتعلق بالسياسات المعلوماتية، وذلك أن مصطلح المعلومات قد يعني هنا الوثائق وقد يعني أيضا الحسابات

1- محمد فاروق عبد الحميد كامل، مرجع سابق، ص.12.

2- زكي حسين الوردي، مرجع سابق، ص.26.

وتكنولوجيا المعلومات. وان المعلومات مع مستوياتها الدنيا في الترتيب كالبيانات الخاصة يمكن إدارتها بالتنظيم والإجراءات، أما المعرفة فلا تتم إدارتها إلا بالسياسات، والمعلومات قد تكون في أشكالها المختلفة رقمية، وصفية، إحصائية، رسوم...لكنها ذات معنى تلاؤم احتياجات المستفيدين بمختلف مستوياتهم في ترتيب للبيانات حتى تصبح نمطا وتصميما لأغراض عملية، أنها الأفكار والآراء والحقائق والأعمال الإبداعية للعقل التي يتم تداولها أو يمكن تداولها رسميا(كالوثائق)، أو غير رسمي، وان لم يستخدم فهي ذات قيمة معطلة وبالتالي لا فائدة منها.

ثانيا:تعريف علم المعلومات:

ازدادت في الفترة الأخيرة من القرن الماضي مجالات الاهتمام بموضوع المعلومات علما وتطبيقا نظرا لما واكبها من تطور في "تكنولوجيا" المعلومات بما تحتويه من عمليات استقبال ومعالجة وبث وتخزين للبيانات والمعلومات، كما قد ساعد ذلك على تطوير علم المعلومات ودراسة خصائص المعلومات والأساليب المختلفة لإنتاجها ومعالجتها ونقلها.

علم المعلومات "Information science" يعني :[1] بتجميع ومعالجة مختلف أنواع المعلومات وتخزينها وبثها واسترجاعها وارتبط هذا العلم بمفهوم الاستخدام الآلي والالكتروني للمعلومات والتعامل معها خزنا ومعالجة واسترجاعا.

علم المعلومات هو العلم الذي يدرس خواص المعلومات وسلوكها والعوامل التي تحكم تدفقها وكذلك وسائل تهيئتها وتجهيزها لتسهيل الإفادة منها واستخدامها إلى أقصى حد ممكن وتشمل أنشطة تجهيز المعلومات هذه ما يلي:

- إنتاج المعلومات وتجميعها.
- تنظيمها بمختلف وسائل التصنيف والاستخلاص.

---

1 - عبلة الأفندي،**نظم المعلومات وأثرها في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية**،القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1995،ص.53.

- خزنها بالوسائل المتاحة وخاصة الوسائل الحديثة الالكترونية .
- بثها واسترجاعها وتفسيرها واستخدامها.

وقد ظهر مصطلح علم المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات من القرن العشرين، وجاء كامتداد طبيعي لعلم المكتبات " Library science" والتوثيق " Documentation " وارتبط بهما بشكل وثيق،إلا انه –علم المعلومات– كان قد برز بشكل واضح ورسمي في مطلع القرن العشرين وعلى اثر انعقاد عدد من المؤتمرات والأنشطة العلمية التي حددت له تعريفه بأنه[1] " العلم الذي يبحث عن ماهية المعلومات وحركتها والجهات التي تتحكم في تدفقها ونقلها، وكذلك الوسائل التي تعالج بها، ومن ثم استخدامها على الوجه المناسب والمطلوب.

وعلى هذا الأساس فان علم المعلومات له **مواصفات أساسية** هي:

أ– انه علم يدرس ظاهرة المعلومات من حيث التجهيز والخواص والتدفق والتنظيم، أو إعادة التنظيم بغرض الإتاحة والإفادة.

ب – لعلم المعلومات وجهان، الأول عملي تطبيقي والثاني نظري أكاديمي، لان علم المعلومات يدرس خواص المعرفة وكيانها وبثها من جهة ويطور وسائل تنظيمها بغرض الإفادة منها من جهة أخرى.

ج– لعلم المعلومات ارتباطات وتفاعلات وتداخلات موضوعية أساسية مع حقول وموضوعات متعددة.

علم المعلومات هو الحقل العلمي الذي يبحث في المعلومات منذ تولدها كبيانات في عالم المتغيرات، مرورا بالتحصل عليها ونقلها ومعالجتها والاستفادة منها في صناعة

---

[1] - عبلة الأفندي، مرجع سابق، ص.53 .

القرارات وتحويل هذه القرارات إلى فعل يولد بيانات عن طريق إحداث التغيرات في البيئة المحيطة بنا، ولابد من توفر بيئات ملائمة لكي تحدث كل العمليات أعلاه، وأطلق على هذه البيئات تسمية"نظم المعلومات"، ولكي تجري العمليات بيسر وسهولة وسرعة ودقة تم استعمال أدوات ومعدات اصطلح على تسميتها" تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"،في هذا الصدد يقول "روبرت تايلر"في بحث نشره عام "1963" بعنوان" The sciences information"[1]

إن (علم) المعلومات في إطاره النظري يتعامل مع دراسة عناصر عملية الاتصال مثل نظم المعلومات والأفراد، وانه نقطة تقاطع عدد من العلوم مثل الرياضيات والمنطق والعلوم الإنسانية والاجتماعية وعلم اللغويات، أما في إطاره العملي فان علم المعلومات كحقل علمي يهتم بتطوير نظم واسترجاع المعلومات وانه يستند إلى عدد من التكنولوجيا مثل الهندسة الكهربائية والحاسوب والعلوم الإدارية والمكتبات وبحوث العمليات.

وقد حل مصطلح علم المعلومات محل مصطلح "علوم المعلومات"[1] في النتاج العلمي المنشور وفي التداول لأنه يأتي بصيغة المفرد فلا يختلط الأمر على مستعمل هذا المصطلح حيث أن "علم المعلومات" قد يعني لمن يسمعه مجموعة حقول وليس حقلا علميا واحدا فقط.

وقد استخدم هذا الأخير للمرة الأولى إثناء انعقاد المؤتمر الدولي للمعلومات العلمية في "واشنطن عام 1959"، ووضع أول تعريف له خلال مؤتمري "معهد جورجيا الالكتروني" عامي (1961 /1962)، وتم تعريفه على أساس انه:" العلم الذي يبحث في خواص وسلوك المعلومات والقوى التي تتحكم بانسياب المعلومات، وأساليب معالجة المعلومات لتحقيق أفضل تحصيل واستعمال، والمعالجة تشمل تنظيم المعلومات وتوزيعها وجمعها والعثور عليها وتخزينها واسترجاعها وترجمتها والاستفادة منها".

---

[1] - عامر قنديلجي، وآخرون، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2002،ص.32.

ولعلم المعلومات خصائص العلم فله جانبان: جانب العلوم البحتة الذي يبحث في الموضوع بصرف النظر عن تطبيقه، وجانب العلوم التطبيقية الذي يعمل على تطوير الخدمات والمنتجات.

وقد نشر "هارولد بوركو" مقالة عام 1968 بعنوان: علم المعلومات ما هو؟ حيث قال:[1] "علم المعلومات هو ذلك المجال الذي يبحث خواص المعلومات لأغراض استخدامها والإفادة منها لأقصى حد ممكن، انه يتعلق بجسم المعرفة المتصل بإنتاج المعلومات وتجميعها وتنظيمها واختزانها واسترجاعها وتفسيرها ونقلها وتحويلها والانتفاع بها، وهذا يشمل بحث تمثيل المعلومات في النظم الطبيعية والصناعية واستخدام الرموز في نقل الرسائل بطريقة فعالة، بالإضافة إلى دراسة وسائل وأساليب تجهيز المعلومات مثل الحاسبات الالكترونية ونظم البرمجة لها، وهو مجال متعدد الارتباكات مشتق ومتصل بمجالات أخرى مثل الرياضيات، المنطق، اللغويات،علم النفس،تكنولوجيا الحاسب الإلكتروني ، بحوث العمليات، الفنون الغرافية، الاتصالات، علم المكتبات، الإدارة...الخ.

بالنظر إلى التعاريف السابقة نستخلص أن قضية وضع تعريف شامل لعلم المعلومات هي مشكلة مزمنة صاحبت هذا العلم منذ بداياته ولا تزال حتى اليوم تحظى بنقاش كبير وجدل واسع، وتلك ظاهرة تدل على حيوية هذا العلم وتجدده وتطوره المتنامي المستجيب للتقدم العلمي الذي تشهده ميادينه النظرية والتطبيقية والحقول العلمية الأخرى المرتبط بها علميا وعمليا، ومن الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من التحديد لعلم المعلومات حتى ليتحول إلى ظاهرة مؤقتة أو تتنازعه أطراف عديدة.

ثالثا: التطور التاريخي للمعلومات:

لقد ظهرت جملة تطورات تكنولوجية لتجعل من المعلومات موردا أساسيا جديدا يكمل الموارد الطبيعية المعروفة ، و لكنه مورد ذو خصوصية فهو يشبه بقية الموارد في جوانب و يختلف عنها في أخرى . فمنذ مئات السنين اعتاد الناس النظر إلى الموارد الطبيعية على أنها مصادر مادية تنعم بها الطبيعة على الإنسان فيستغلها لحياته و نمائه،

---

[1] - عماد عبد الوهاب الصباغ، **علم المعلومات**، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،1986،ص.47.

فكيف يمكنهم اليوم تصور أن المعلومات و هي ليست بالشأن الجديد قد تحولت دفعة واحدة من كونها مادة ذهنية إلى اعتبارها "موردا جديدا"[1] مكملا للموارد الطبيعية التي تبنى عليها الحضارة الإنسانية.

إن المعلومات بالنسبة للإنسان كانت منذ البداية و ما تزال من أهم المقومات للتفاعل مع الآخرين لفرض العيش سوية و التواصل معهم في تبادل المعلومات و الخبرات ، وبدأت صيغة التواصل أو ما يطلق عليه بالاتصال الذي رافق الحياة الإنسانية منذ نشأتها ، و اتخذ أشكالا غير معقدة في البداية إلا انه كان أساسا للعلاقات بين الأفراد و الجماعات الصغيرة وعاملا في التغيير الاجتماعي و الثقافي ، و لما كان الكلام وحده عاجزا عن تلبية حاجة الإنسان من المعلومات ، ذلك لان الاتصال الشفوي مقيد بحواجز الذاكرة الإنسانية و حواجز المسافات كما تزايد رصيد الخبرات في ذاكرة الإنسان عبر الأجيال ، كل هذا دفع الإنسان إلى إيجاد وسط خارجي ، وهو كل أشكال تدوين المعلومات سواء كان هذا لدى عامة الناس للاحتفاظ بمعارفهم أو مختلف المجتمعات للقيام بمختلف شؤون الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و حتى الدينية .

لقد كان الحجر المنقوش نقطة البداية في نشأة أشكال تدوين المعلومات [1]من القدم حيث كان بداية أوعية المعلومات التي تراكمت عبر الزمن منذ بدئ النقش و الألواح الطينية و الأختام و ممرات المعابد و القصور و وسائل التثقيف الجماهيري و نشر المعلومات و تسجيلها ثم انتقالها من جيل لأخر حتى وصلت المعلومات من عهد المخطوطات كوسيلة لتسجيل و نشر المعرفة إلى استخدام الحواسيب و الأقمار الصناعية و الألياف الضوئية في الوقت الحاضر.

---

[1]- Alain Vincent ,**Concevoir le système d'information de l'entreprise,** les éditions d'organisation, 1993,p.119.

1- عامر ابراهيم قنديلجي، وآخرون، **مصادر المعلومات من عصر المخطوطات الى عصر الانترنت**، عمان: دار الفكر،2000،ص.44.

لقد نشأت من البيئة الحاجة إلى المعلومات، فإذا نظرنا إلى البيئة الحضارية التي تنامى فيها تداول المعلومات وازدهر نجد أينما وحيثما تبصرنا أوجهنا في مواجهة المعلومات، نجدها في جزئيات الذرة ونواة الخلية، كما نجدها في المحيط الأرضي والمجرات والفضاء وكما تكمن في بيئة الكائن البشري الذي أوشك أن يتحول إلى قاعدة بيانات عن طريق الخرائط الوراثية، كذلك تكمن في بنية المجتمع البشري سواء نظرنا إليه ككائن بيولوجي تتفاعل بداخله أعضاؤه من مؤسسات الحكم والاقتصاد والدين والتربية والإعلام وأجهزة الأمن والرقابة والقانون، أو نظرنا إليه كنسق رمزي وليد الخطابات المعرفية التي تسري داخل بنيته مابين أفراده وجماعاته ومؤسساته.

تركز الكثير من الدراسات على أن الحضارة بأسرها هي في جوهرها "نظام للمعلومات" حيث يموت الإنسان وتطوى صحيفته ولا يترك وراءه إلا معلومات، وكلمات الإنسان هي أكثر مخلفاته مقاومة للزمن، وكذلك تذهب الحضارات وتبقى نظم معلوماتها ومعارفها، فالحضارة اليونانية مازالت معالمها راسخة حتى يومنا هذا وتمثل نبعا أصيلا لتبادل وتداول المعلومات، وكذا المدن الاثنية آنذاك كانت تمثل رمزا أساسيا،وليس من الصدفة أن تتزامن نشأة المدينة مع تطور السجلات الدائمة، وهذا مرده إلى الاتصالات بين الحكماء وتبادل الرسائل خاصة في شؤون الحكم وممارسة السلطة، وقد ساهمت هذه الرسائل في الصراعات والحروب وإعداد الخطط الحربية والاستراتيجيات العسكرية، وهنا سعى الإنسان إلى استخدام كافة الوسائل المتاحة لديه خدمة للحصول على المعلومة التي يمكن أن يوظفها في حياته وفي المجالات الاجتماعية والسياسية. وهو الحال بالنسبة للحضارة الرومانية وريثة الحضارة اليونانية أسست لفكرة المعلومات وأبرزت دور الحكمة والمعرفة كجزء من المعلومات في البناء الحضاري، حيث شهدت أقدم المدن المعروفة بعض التدابير اللازمة لتداول المعلومات مثل: السجلات المدونة على ألواح الفخار ومحفوظات المعابد والقصور ومستودعات المحفوظات القديمة، ومنذ ذلك العهد

أصبحت المكتبات أيا كان نوعها احد الملامح الدائمة للمجتمع، سواء كانت خاصة، أكاديمية، ملكية، كنسية أو عامة، كما أن الحضارة العربية التي ازدهرت في العصور القديمة والوسطى والتي تعد من اعرق الحضارات معرفة وعلما قد تركت كنوزا من المعلومات تتمثل في التراث العربي المخطوط.

ومع التطور التاريخي للمعلومات أصبحت بمثابة ثروة وطنية[1] اليوم وهي بناء تحتي ترتكز عليه جل النظم السياسية والاجتماعية والتربوية والإدارية الحالية وهي مصدر مهم من مصادر الثروة في المجتمع واكتسابها واستخدامها يتطلب مهارات عالية حيث يحتدم الصراع في مجتمعات اليوم حول عناصر الثروة، القوة، المكانة والنفوذ وهي العناصر التي تنافس عليها الأفراد في علاقاتهم ببعضهم والمجتمعات والدول.

كان الهدف من التطرق لتطور المعلومات منذ القدم هو تبيان مستوى الاهتمام بالمعلومات باعتبارها نقطة الارتكاز والأساس الراسخ الذي يقام عليه بنيان ثابت، أو بمعنى أخر يمكن بتوافره اتخاذ قرار أو إصدار حكم يكون حقيقيا وواقعيا، وكلما زادت الموضوعات أو الظروف تعقيدا زادت التبعية إلى الحاجة لمزيد من المعلومات حتى يمكن الوصول إلى قرار معين.

رابعا: أوجه الاهتمام بالمعلومات:

إن فهم الطبيعة الأساسية للمعلومات يشوبه نوع من الغموض بسبب أن المصطلح يستخدم في العديد من السياقات المختلفة في حياتنا اليومية ، كما اهتم الكثيرون بمفهوم المعلومات واختلفت الدوافع والأسباب والمفاهيم و التصورات، وزيادة على ذلك الخصائص الاقتصادية للمعلومات خصائص عديدة ومعمقة وغير عادية الشيء الذي أدى إلى النظر إلى المعلومات من زوايا وأوجه متعددة يمكن ذكرها على النحو التالي:

1- زكي حسين الوردي، مرجع سابق، ص.13.

المعلومات كمنتج[1] يجب هنا التمييز بين المعلومات وبين منتج المعلومات، فالمعلومات نفسها هي محتوى تلك المنتجات، وفكرة المنتج ترتبط بمفهوم التبادل الاقتصادي، والمعلومات يتم تبادلها من خلال منتجات المعلومات.

المعلومات كسلعة: ويشير هذا إلى مادة في كتاب أو في ملف مؤسسة أو بند إحصائي...، وعندما ينظر للمعلومات كسلعة فإنها غالبا ما تأخذ قيمة اقتصادية وتصبح إدارة السلعة هي الأساس في النشاط ويتضح بذلك معنى عبارة أن المعلومات "قوة"[2]، كما برزت المعلومات كسلعة إستراتيجية فيما يسمى بحوار الشمال الغني المتقدم والجنوب الفقير المتخلف، يعرضها الشمال مقابل الموارد الطبيعية المتوفرة في الجنوب، كما أنها:"سلعة[2] ذات نمو داخلي وتدخل في القرارات الإنتاجية والاستهلاكية".

المعلومات كمورد اقتصادي[3]: إذا نظرنا إلى المعلومات كمورد نجد أن المورد يتمتع بمزايا لا تتوفر في غيره من الموارد، فالمعلومات عماد أي نشاط بشري وحياة الإنسان على المستويين الخاص و العام، فالمعلومات ترتبط في ظروف عديدة بالتكاليف الاقتصادية،ولها قيمة اقتصادية في تحقيقها لأغراض شتى فقد تستخدم لاتخاذ القرارات والاستهلاك الشخصي المباشر وغيرها، والمعلومات مورد لا يمكن بدونه استثمار أي مورد آخر، وقدرة الإنسان على استثمار موارده المادية والبشرية رهينة بقدرته على استثمار المعلومات. فإذا كان الإنسان استثمر الآن موارد الطاقة الحرارية والطاقة الكهربائية والطاقة الشمسية فان ذلك لن يتحقق إلا باستثمار ما توفر لديه من معلومات حول خصائص هذه الموارد وسبل الاستفادة منها.

---

[1] – ناريمان متولي ، **اقتصاديات المعلومات: دراسة الاسس النظرية وتطبيقاتها العلمية على مصر وبعض الدول الأخرى**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1995،ص.77.

[2] – قاسم حشمت، **مدخل دراسة المكتبات والمعلومات**، القاهرة: دار غريب ،1991،ص.20.

[3] - أحمد بدر ، **التكامل المعرفي لعلم المعلومات**، القاهرة: دار غريب،2002،ص.314.

من خلال ما تم طرحه يمكن اعتبار المعلومات كمورد اقتصادي هام كما يمكن اعتبارها سلعة لا يمكن الاستغناء عنها، وأن أي تقدم أو تطور على المستوى الكلي أو الجزئي رهين بالحرص على توفير مقومات استثمار المعلومات والاهتمام بقضية المعلومات بجوانبها المختلفة سواء كانت " الموارد الأولية" أو " المنتجات التجارية".

خامسا: خصائص المعلومات:

تتميز المعلومات عن الخدمات والسلع الاستهلاكية بخصائص متعددة فالسلع تصبح عديمة الفائدة بعد استعمالها واستهلاكها، أما المعلومات فإنها تتضاعف وتنمو وتتجدد بفعل البحوث والدراسات العلمية، لذا ينبغي العمل على الحصول عليها وتنميتها واستثمارها في جميع الأنشطة. وعليه يرى المتخصصون في مجال المعلومات أن هناك خصائص عامة للمعلومات وخصائص أساسية وأخرى علمية، نذكرها باختصار كالآتي:

المعلومات ذات الخصائص العامة: وتتمثل في[1]:

- المعلومات هي المادة الخام التي نستخلص منها المعرفة.
- المعلومات عنصر حيوي من (شيء ما) عندما نواجه موقف اختيار.
- المعلومات تستخدم كعامل مساعد في اتخاذ القرارات.

المعلومات ذات الخصائص الأساسية: وهي على النحو التالي:

- خاصية التمييع والسيولة[2]: أي أنها ذات قدرة هائلة على التشكيل(إعادة الصياغة).
- قابلية نقلها عبر مسارات محددة (الانتقال الموجه) أو بثها لمن يرغب في استقبالها من المستفيدين.

---

[1] – زكي حسين الوردي، المرجع السابق، ص.30.

[2] – نبيل علي، **العرب وعصر المعلومات**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1994،ص.51.

- قابلية الاندماج العالية للعناصر المعلوماتية: إذ يمكن بسهولة ضم عدة قوائم في قائمة أو تكوين نص جديد من فقرات يتم استخلاصها من نصوص سابقة.

أما بالنسبة ***للخصائص العلمية للمعلومات*** : فقد حددت على اعتبارها المجال العلمي الذي يهتم بدراسة بنية المعلومات وهي مرتبة من العام إلى الخاص، ويمكن ذكر البعض منها على النحو التالي:

عدم قابلية فصل المعلومات العلمية عن حاملها المادي .

❖ عدم قابلية المعلومات العلمية للضم أو الاستبدال أو التداعي.

❖ الطابع الاجتماعي والدلالي واللغوي للمعلومات العلمية.

❖ تميز وحدات المعلومات العلمية: وهذه الخاصية لا تتمتع بها جميع أنواع المعلومات بمصطلح علم اللغة.

❖ تراكمية المعلومات العلمية: وترتبط بأحد القوانين الأساسية لنمو النشاط العلمي وهي الاستمرارية والعالمية.

❖ استقلالية المعلومات العلمية عن منتجيها، فالمعلومات تصبح مستقلة بعد أن يتم إنتاجها.

هذا باختصار شديد الخصائص العلمية، لكن قد تختلف النظرة، فهذه الخصائص في مجملها ذات طابع اجتماعي بحت، فهناك عدة آراء نحو خصائص المعلومات وكل مستفيد ينظر إليها من زاويته الخاصة وحسب مجال استخدامه لهذه المعلومات.

سادسا: أهمية المعلومات :

تتجسد المعلومات في كونها أهم الموارد في المجتمع فهي القوة التي تعتمد عليها الدول بعد التطورات التقنية التي شهدتها في مختلف المجالات وبازدياد المعلومات ازدادت الحاجة إلى تبادلها بين المؤسسات والدول ولذلك ظهرت ثورة الاتصالات وشبكة المعلومات التي انتشرت في كل مكان بتقنياتها و أنواعها المختلفة من خلال سهولة الاتصال عبر الأقمار الصناعية وظهور الانترنت الذي ضاعف حجم المعلومات وسهل من تبادلها.

يحدد "بولين آثرتون" أهمية المعلومات في ست نقاط وذلك عن طريق "المكاسب التي يمكن أن تحقق نتيجة لتوافر رصيد ضخم من المعلومات العلمية والفنية"[1] وتتمثل هذه الأهمية على النحو التالي:

1. تنمية قدرة الدولة على الإفادة من المعلومات المتاحة والخبرات التي تحققت في الدول الأخرى.
2. ترشيد وتنسيق ما تبذله الدولة من جهد في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات.
3. كفاءة قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات.
4. توفير بدائل وأساليب حديثة لحل المشكلات الفنية واختيارات تكفل الحد من هذه المشكلات في المستقبل.
5. رفع مستوى فاعلية و كفاءة الأنشطة الفنية في قطاعات الإنتاج والخدمات.
6. ضمان القرارات السلمية في جميع القطاعات وعلى مختلف المستويات المسؤولة.

"إن معلومات أفضل تعني علماء أفضل[2] ولا يعني ذلك معلومات أكثر... ولكن يعني معلومات مختارة أكبر،تستجيب للغرض الذي طلبت من اجله المعلومات وفي الوقت المحدد لذلك.

سابعا: مصادر المعلومات :

تعتبر مصادر المعلومات إحدى المؤشرات الرئيسية من حيث الحصول على الحقائق وتنوعها ومن حيث مأمونيتها، حيث أنها تصنف عادة من حيث قربها وبعدها من مراكز

1- بولين آثرتون، **مراكز المعلومات: تنظيمها وادارتها وخدماتها**، تر: قاسم حشمت، القاهرة: مكتبة غريب،1982،ص.30.

2- أحمد بدر، **التنظيم الوطني للمعلومات**، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع،1988،ص.208.

القرار إلى مصادر رئيسية أولية و ثانوية ومصادر غير رسمية ومصادر داخلية و خارجية

كما يوضحها الشكل رقم(04).ويمكن شرح تلك المصادر على النحو التالي:

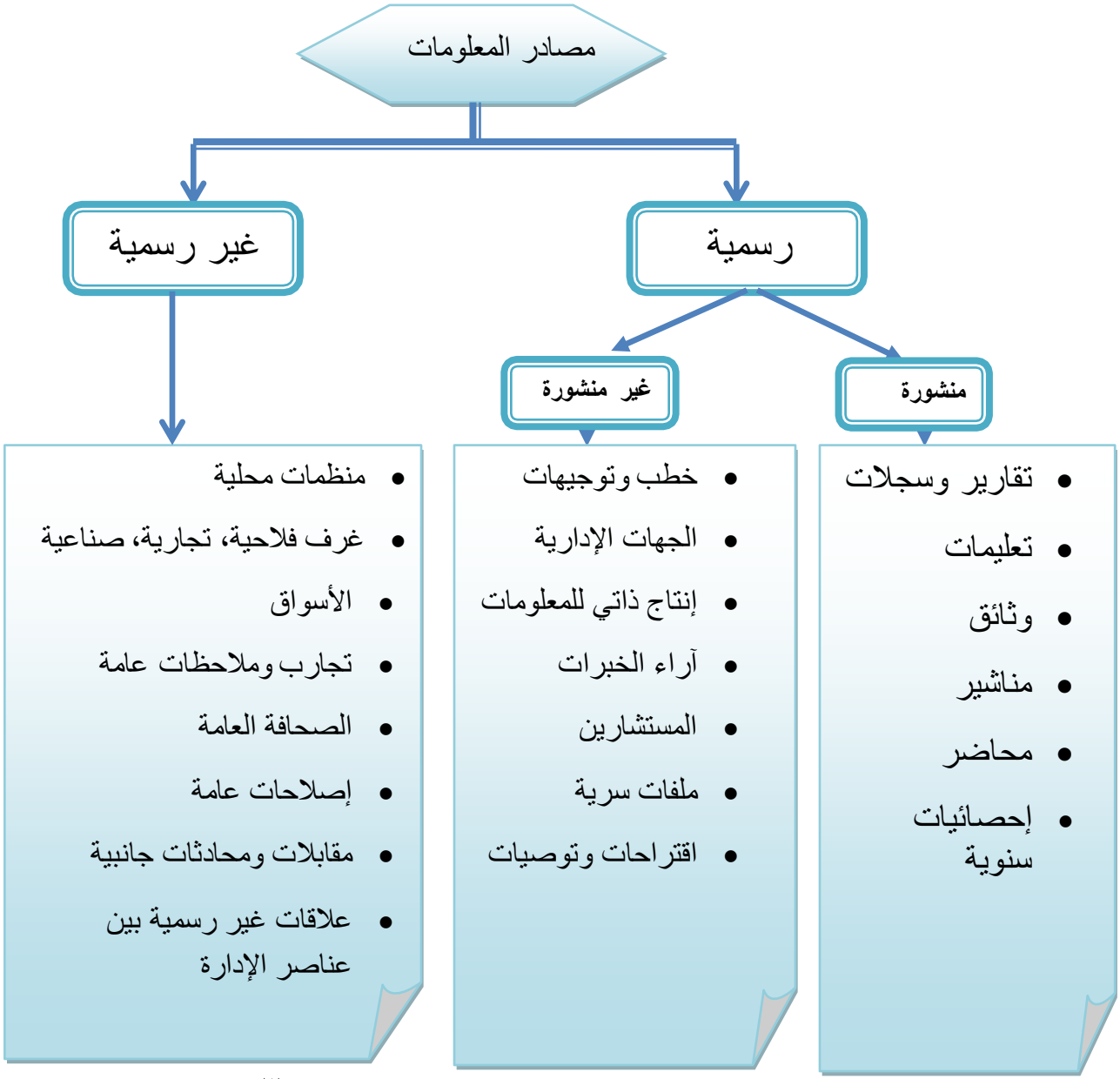

الشكل رقم(04):مصادر المعلومات(الرسمية وغير الرسمية)[1] .

أما المصادر الرسمية: تتمثل في الجهات التي تتولى الإشراف على جمع المعلومات وتسجيلها ومعالجتها وتقديمها على شكل معلومات مفيدة للجهات المتعاملة مع المعلومة،

1- أحمد زردومي، "**أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**"، مجلة الباحث الاجتماعي،العدد 10،سبتمبر2010،ص.194.

وقد تكون هذه المعلومات في شكل معلومات نازلة كالقوانين أو معلومات صاعدة كالتقارير.

المصادر الداخلية للمعلومات: تتمثل في المجموعة الشبكية الداخلية للاتصالات[1] كاستعمال الهاتف، الفاكس، البرقيات، أو المعلومات المتعلقة بطريقة أداء الموارد البشرية أو المراقبة أو الصيانة أو الإصلاحات أو المتعلقة بالمراسلات والعقود المبرمة والمعلومات الخاصة بالشؤون المالية المتمثلة في الميزانيات التقديرية والحسابات والنفقات والإيرادات...الخ.

المصادر الخارجية :فهي تخص المعلومات التي ينبغي للإدارة الديناميكية الحصول عليها وتتمثل في المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا ونموها كالتقنيات الحديثة والمعدات الإدارية وقد تكون عبارة عن:

- مراكز البحوث والدراسات المتخصصة كمركز الإحصائيات أو دور نشر الكتب والدوريات المختلفة.
- المصالح الخارجية كمؤسسات الدرك والشرطة والجمارك والإدارات الأخرى كالبنوك مثلا.
- الرأي العام المتمثل في المنظمات الجماهيرية، المجتمع المدني، الأحزاب السياسية.
- الوسائل الإعلامية المتعددة كالتلفزة، الفضائيات، الإذاعات المحلية وغيرها.
- هيئات رسمية كالوزارات، البرلمان، مجلس الأمة...الخ.
- منظمات دولية لأن هذه المؤسسات تمتلك إحصائيات وحقائق لتغذية بيانات محددة ومفصلة حول مواضيع متعددة.

1- أحمد زردومي، المرجع السابق،ص.195.

المطلب الثاني: نظم المعلومات :

يشهد العالم في ظل العولمة تطورا عميقا وسريعا على المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتكنولوجي ،ونتيجة هذا التطور وسرعته في مجال تكنولوجيا المعلومات دخل العالم عصر مجتمع المعلومات وفي ظل تنامي المتخمات والمؤسسات الحكومية ازدادت

أهمية نظام المعلومات فأصبحت المعلومات موردا استراتيجيا يعتمد عليه متخذ القرارات، لقد أصبحت نظم المعلومات جزءا أساسيا من مقومات النجاح الحديثة، فالمنظمة أو المؤسسة الحكومية تعتبر مركزا لاتخاذ القرارات حتى تتمكن من بلوغ أهدافها،ومن ثم فهي تحتاج إلى المعلومات التي تعتبر سندا أو دعامة لاتخاذ القرارات،ولهذا كان من الضروري وجود نظام للمعلومات يمدها بمعلومات دقيقة ونافعة في الوقت المناسب . هذا ما يؤكد أهمية نظم المعلومات في تحسين عمليات وأداء جميع المؤسسات والهيئات في الدولة ومساندة عملية اتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة فما المقصود بنظم المعلومات؟

أولا: تعريف المعلومات:

إن تناول مصطلح نظم المعلومات يستدعي التطرق إلى مكونات هذا المصطلح بشقيه النظام والمعلومات بالتفصيل، فما هو النظام؟

كلمة système من أصل يوناني تعني مجموعة منظمة ensemble organisé[1] والتي ظهرت وتمت أولا في مجالات العلوم الطبيعية و بالخصوص في علم الأحياء من طرف الباحث Bertalanffy في سنة 1930.

أما عند الاقتصاديين مثل André Marchal فالنظام هو:" عبارة عن مجموعة متناسقة لها

---

1 - le Moigne Jean-louis, **Les systemes de décision dans les rganisations**,Ed :P.U.F,Paris,1974,P.9.

غاية ومكونة من عناصر مترابطة وتسودها حالة من الاستقرار[1]".لقد اعتبر" David easton" النظام بمثابة وحدة التحليل الأساسية بحيث يمثل مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض يشكل منظم بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر الأخرى.

من الجدير بالذكر انه يمكن تعريف النظام بأشكال و صور مختلفة و متعددة و ذلك وفقا لترتيب عناصره و ترتيب الروابط التي تجمع بينها و طبيعة الوظائف التي يؤديها و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، فيمكن تعريف نظام الحاسوب من طرف احد محللي النظم بأنه مجموعة المكونات المادية و البرمجيات و الإنسان ، بينما يعرف أيضا بأنه مجموعة من وحدات الإدخال Input و وحدة المعالجة المركزية cpu و وحدات الإخراج Output ، و يسمى النظام الذي يعالج البيانات Data و يحولها إلى معلومات information و يزود بها المستفيدين "نظام المعلومات" و هو ما سيتم تناوله بالدراسة.

فما هو نظام المعلومات؟

إن مفهوم نظام المعلومات من المفاهيم الحديثة نسبيا و يرجع تاريخ ظهوره إلى بداية استعمال أجهزة الإعلام الآلي[2] في ميدان التسيير في بداية سنوات السبعينيات بفرنسا و بداية سنوات الستينيات بالولايات المتحدة الأمريكية .

يعرف معجم مصطلحات نظم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات "نظام المعلومات" على أنه [3]:"عبارة عن نظام كلي تناسقي يحتوي على وسائل مادية و بشرية و جميع المواد الضرورية لمعالجة المدخلات و إخراجها و تخزين البيانات بالمؤسسة"

---

[1] - Lamizet Bernard et silem Ahmed ,**Dictionnaire encyclopédique des sciences de l'information et de la communication**,Ed :Ellipses, Paris, 1979,P.534

[2] - Balantzia Gérard , Editor , **les systèmes d information :art et pratique** ,Ed : organisation paris,2003,p.179.

[3] - محمد ذياب، **معجم مصطلحات نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، القاهرة: الدار الدولية للنشر،1995،ص.37.

يعرفه Robert Redit على أنه[1] : "مجموعة منظمة من المـوارد الماديـة والبرمجيـة و البشرية والمعطيات والعمليات التي تسمح بجمع ومعالجة وتخزين المعلومات في شكل بيانات ونصوص وصور وأصوات في المؤسسة".

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن نظام المعلومات عبـارة عـن مجموعـة مـن الأفراد و التجهيزات ومصادر المعلومات وقنوات اتصال يتم من خلالها جمـع البيانـات و معالجتها وبثها من أجل الاستفادة منها.

ثانيا: مكونات و وظائف نظام المعلومات:

من خلال تعريف نظام المعلومات يمكن توضيح مكوناته الأساسية و وظائفه التي يمكن تمثيلها في الشكل التالي:

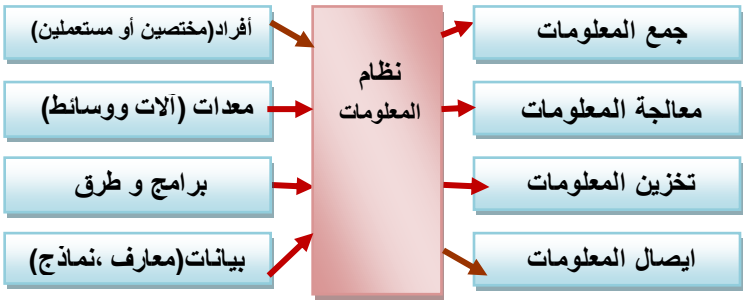

الشكل رقم(05): مكونات ووظائف نظام المعلومات.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن نظام المعلومات يتكون من أربعة أنواع من الموارد وهي:

* الأفراد:المختصين و المستعملين.
* المعدات:الآلات والوسائط .
* البرمجيات:البرامج و الطرق.
* البيانات:المعرفة و النماذج.

[1] - Reix Robert, **systèmes dinformation et managment des organisations**, paris :librairie vuibert , 2004, p.03.

و تعتبر هذه الموارد مدخلات النظام حيث يقوم هذا الأخير باستخدامها للقيام بعمليات جمع و معالجة و تخزين ، و فيما يلي سيتم شرح مفصل لموارد أو مكونات نظام المعلومات فهي كالتالي:

الموارد البشرية: يعتبرون مصدر المعلومات في النظام و هما(المستعملين أو أخصائي النظم)

المستعملين :هم الموظفين و الإطارات لتنفيذ مهامهم العادية يستعملون منتجات النظام ويساهمون في جمع وتخزين ومعالجة وإيصال المعلومات.

أما الأخصائيون: فيقصد بهم محللي النظام والمبرمجين و مستغلي النظام.

الموارد المادية: (المعدات):[1] تتضمن جميع الأجهزة المادية المستعملة.

البرمجيات :Logiciel:وتعني مجموعة تطبيقات البرامج Programmes، و الإجراءات والطرق والخدمات الأساسية من أجل سير أجهزة الإعلام الآلي.

البيانات : كما سبق ذكرها فهي تأخذ أشكالا مختلفة من حروف وأرقام و نصوص ...الخ.

ثالثا: وظائف نظام المعلومات:

على غرار باقي الأنظمة يقوم "نظام المعلومات" بوظائف مختلفة لضبط المعلومات وتتلخص هذه الوظائف فيما يلي:

1) ***جمع البيانات:*** هي أول مرحلة من مراحل وظائف المعلومات وهي التزود بالبيانات والحصول عليها من مصادرها المختلفة، وهذه المرحلة ترافقها دائما مرحلة الاختيار.

2) ***معالجة البيانات:*** تعتبر إلى حد ما من أهم وظائف نظام المعلومات،يتم فيها إخضاع البيانات للعديد من التحويلات بترتيبها وفرزها في تسلسل منطقي أو حسابي معين.

---

[1] - المصري أحمد محمد ، **الإدارة الحديثة: الاتصالات، المعلومات، القرارات**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،[د.ت.ن].ص.208.

3) ***تخزين المعلومات:*** حفظها وتسجيلها بصفة مؤقتة أو نهائية في ذاكرة العمل تسمح باسترجاعها حين الحاجة إليها.

4) ***إيصال المعلومات*** : وهي تعني توزيع المعلومات والمؤشرات الناتجة عن مراكز اتخاذ القرارات بالشكل المطلوب، وهي آخر مرحلة من وظائف نظام المعلومات.

يمثل نظام المعلومات الإطار المتكامل لتدفق المعلومات[1] من مصادرها المختلفة إلى مراكز استخدامها لاتخاذ القرارات، ويتم تصميم نظام المعلومات بطريقة تسمح للمعلومات الناتجة في جزء من التنظيم بالتدفق إلى أجزاء التنظيم الأخرى التي تحتاج إليها وذلك بالشكل والوقت المناسب،كذلك يضمن نظام المعلومات الفعال " وصول المعلومات إلى مصادرها خارج التنظيم ولكنها ذات تأثير على عملية اتخاذ القرارات، وإضافة الشرطين أي تناسب الشكل والتوقيت مع احتياجات متخذ القرارات.

المطلب الثالث: الأطر النظرية للمعلومات

نظرا للأهمية الكبيرة التي حظيت بها المعلومات سواء على مستوي الأفراد أو الجماعات أو المنظمات فانه كان لابد من وجود نظريات تهتم وتدرس المعلومات وتصنفها طبقا لمكانتها. وسيتم في هذا السياق التركيز على أبرز النظريات والنماذج الرائدة في دراسة المعلومات على النحو التالي:

أولا: النماذج التقليدية :وتحتوي على عدد من النظريات على النحو التالي :

- ***نموذج إياتبوت لديبونز:*** اقترح Debons عام 1961 نموذجا لنظام المعلومات وتتكون بنيته الأساسية من ستة مكونات[2] رئيسية:

عالم الحدث: تمثل الأحداث ذات الصلة بأهداف ووظيفة نظام المعلومات، وتشمل عملية تصنيف فئات الأحداث فضلا عن التمثيل اللغوي لها على هيئة رموز.

---

[1] - أحمد محمد المصري، المرجع السابق،ص.209.

2- أنتوني ديبونز، مرجع سابق،ص.104.

الاكتساب: يستخدم في التقاط إعادة والطاقة(الحدث) من البيئة الخارجية.

- **الإرسال:** يمثل الحركة الفعلية للإشارات(البيانات) داخل مكونات النظام و بين أجزائه.
- **المعالجة:** تشمل عملية المعالجة وتخزين واسترجاع البيانات لاستخدامها في حل المشاكل و اتخاذ القرارات.
- **الاستخدام :** يمثل عملية التقييم و التفسير لنظم المعلومات.

يرى Debons أن كل مكون من هذه المكونات يعمل بداخل النظام وخارجه على حد سواء.

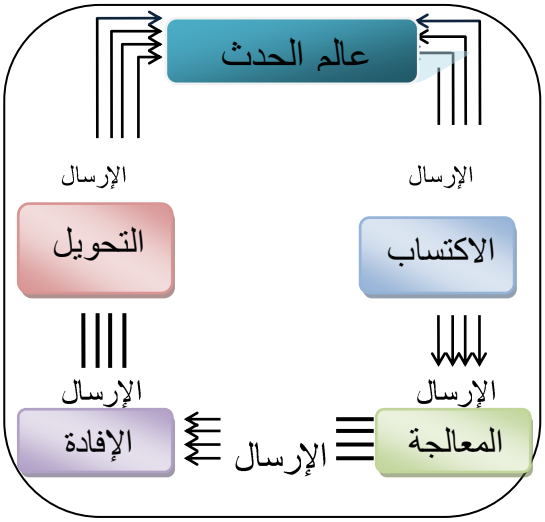

الشكل رقم(06): نموذج إياتبوت لديبونز لنظام المعلومات.

- ***نموذج بوفيتز*** [1]يعتبر مارشال بوفيتز من أشهر علماء المعلومات وعالم الحاسب الآلي، وقد قدم مارشال نموذجا لنظام المعلومات يعتمد على الافتراض التعريفي للمعلومات على اعتبار أنها بيانات ذات قيمة في صنع القرار وهو يرى أن نظام المعلومات يزودنا بالبيانات كاستجابة للفعل الذي يتخذه المستفيد كاستجابة للأحداث أي أن البيانات التي يتم استلامها تزود المستفيد وصانع القرار بالمعلومات من خلال

[1] - أنتوني ديبونز، المرجع السابق،ص.109.

رجع الصدى، وبناءا على هذه المعلومات فان صانع القرار يتعلم كيفية التعامل مع الأحداث وهناك تعبير مماثل أن اكتمال القرار يؤدي إلى المعلومات.

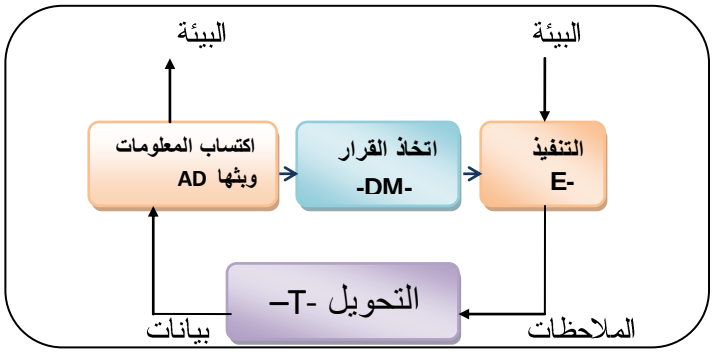

الشكل رقم(07):نموذج مارشال يوفيتز لنظام المعلومات.

- ***نظرية الاتصال لشانون***: قدم Shannon في عام 1948 نظرية فريدة تطورت و أصبحت موضوعا لبحوث شاملة وتقوم هذه النظرة أساسا على مفاهيم رياضية تشبه نموذج الاتصال بعمل الآلات التي تقوم بنقل المعلومات ومعالجتها،ويتكون نموذج الاتصال وفقا لنموذج شانون من المكونات الرئيسية الممثلة في الشكل رقم 08.

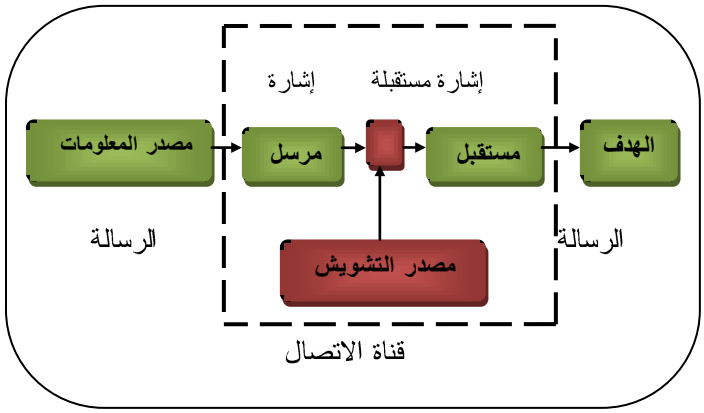

الشكل رقم(08): نموذج شانون لنظام المعلومات.

إن نظرية شانون للمعلومات مشمولة في نموذج نظام الاتصال[1]، ويمثل هذا النموذج حالة أخرى لتفصيل أحد مكونات نظام المعلومات وهو النقل Tranfer، وعلى الرغم من أن العديد يعتبرن هذا النموذج وصفا لنظم المعلومات، إلا انه في واقع الأمر بيان عن نقل الإشارات بواسطة نقل مادي (القناة).

1- زكي حسين الوردي، مرجع سابق، ص.47.

إن أهمية مفهوم شانون للمعلومات يقع في محاولته التعبير الكمي عند معالجة ظاهرة مراوغة أو غامضة، ويركز هذا النموذج على إمكانية توفر حالات بديلة معينة للحدث، وعليه وضع شانون الأساس الرياضي لكمية المعلومات وذلك بهدف قياس عنصر المفاجأة.

و هناك عدة نماذج أخرى للمعلومات من أمثلتها نموذج" صامويلسون "sammelson و نموذج" هايلبون" heilprin و نموذج "اوتن" otten .

تعتبر النماذج السابقة الذكر مجرد عيينة صغيرة من تلك التي يمكن تصنيفها كنماذج ذات ارتباط مباشر أو غير مباشر بنظم المعلومات أو بواحد أو أكثر من مكوناتها، وهنالك قسم من نماذج نظم المعلومات الحديثة التي توصف بأنها نظم معلومات وظيفية مثل :نظم المعلومات الإدارية و نظم دعم القرار...الخ، و في هذا الصدد سيتم التطرق لأهم نظم المعلومات الحديثة.

ثانيا: النماذج الحديثة:

تؤكد نظم المعلومات الوظيفية بشدة على معالجة و تجهيز البيانات لتحقيق الوظائف المرغوبة , فهذه النظم تعتبر داخل نطاق علم الحاسب الآلي و تستحوذ على اهتمام علماء المعلومات نظرا لما لها من دور في تطوير المنظمات خاصة المنظمات الحكومية في ظل ما تعانيه من المشاكل المعقدة و غير النمطية إضافة إلى المشاكل الروتينية و هذا ما يؤدي إلى عدم قدرتها على حل المشاكل و القضايا و اتخاذ القرارات , و هنا ظهرت نظم المعلومات كنظم تجمع و تحلل و تقدم المعلومات المفيدة من جهة و توفر أساليب التعرف الممكنة اللازمة للمسؤولين لصنع قرارات و سياسات عامة رشيدة .

1/ نظم معالجة البيانات" DPSa: data processing systemes".

تعتبر نظم معالجة البيانات من أوائل نظم المعلومات التي استخدمت في المنظمات لكونها تؤدي مهاما لأغنى عنها فهي تتولى عمليات (جمع البيانات الروتينية اليومية التي

تصف المستويات التشغيلية المختلفة – تسويق، إنتاج، تمويل، أفراد – و معالجتها و تلخيصها و تخزينها في ملفات تدعى بقاعدة البيانات[1]و عرضها في شكل تقارير تحتوي على بيانات تصف أحداث تاريخية تساهم في عملية صنع القرارات من قبل أنواع أخرى من نظم المعلومات سواء داخل المنظمة أو خارجها.

2/ نظم المعلومات الإدارية:MIS/ Management information Systems

مع بداية الستينيات من القرن الماضي أدى القصور الناتج عن تطبيق نظم معالجة البيانات و عدم إمكانية هذه النظم بإشباع حاجات المدراء من المعلومات إلى ظهور نظم المعلومات الإدارية بهدف إنتاج معلومات تساعد على اتخاذ القرارات . لقد ظهر أو "نما" "mis" خلال الستينات[2]و أصبح يطلق على كل محاولة للربط بين تكنولوجيا الحاسوب و نظرية النظم من جهة و معالجة البيانات في المنظمات المختلفة من جهة أخرى.

هذه النظم تشمل المعلومات التاريخية و الحالية و المستقبلية في حين أن نظم معالجة البيانات تقتصر فقط على البيانات التاريخية، أي أن مخرجات (DPS) تعنى بيانات تعتمد عليها(mis) لإنتاج المعلومات.

تعتبر نظم المعلومات الإدارية المبنية على الحاسب الآلي تعبر عن تشكيلة من المنظومات الشبكية المكونة من أجهزة الكمبيوتر و أجهزة اتصالات بيانات و نظم برمجيات تعمل في إطار بنسبة تنظيمية تقنية تعمل مع البنيات البشرية و المادية و الإدارية فمن سياق منظم و منسق لدعم عمليات و أنشطة الإدارة و على وجه الخصوص عمليات اتخاذ القرارات غير و شبه الهيكلية و كذا عناصرها الجوهرية من تخطيط و تنظيم و توجيه و رقابة أي نظام (mis) يتكون من عدة نظم فرعية تتكامل مع بعضها لتؤدي أدوارا وظيفية مهمة تأتي في مقدمتها صنع القرارات في بيئة شبه مستقرة.

---

[1] – عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الإدارية**، عمان: دار زهران للنشر ،1998،ص.58.

[2] – عماد الصباغ، **نظم المعلومات: ماهيتها ومكوناتها**، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،2000،ص.37.

3 نظم دعم القرارات Décisions support Systems / DSS

ظهرت هذه النظم في أواخر الستينيات من القرن الماضي بهدف مساعدة صانعي القرارات على إيجاد الحلول للمشكلات غير المتكررة و التي لا تتوفر لها حلول جاهزة و لا تحدث بصورة مستمرة.

يعتمد نظام (dss) على ما تنتجه(DPS)و (MIS) من مخرجات و هي نظم معلومات تفاعلية[1] تعتمد على مجموعة متكاملة من الأجهزة و البرمجيات سهلة الاستخدام لإنتاج معلومات تهدف إلى دعم المدراء (صانعي القرار) في اتخاذ قراراتهم أي أن (DSS) هو نظام يعتمد على الحاسب الآلي و الذي يساعد صانع القرار للاستفادة من المعلومات و النماذج كل المشكلات غير الروتينية.

النظم الخبيرة (Es) : Expert systèmes :

تمثل (Es) نظم مساعدة في عملية اتخاذ القرارات و حل المشكلات و هي تتضمن العديد من خصائص نظم دعم القرار و لكنها تضيف بعدا أخر و هو الذكاء الاصطناعي (Ai) ظهرت النظم الخبيرة في بداية الثمانينات من القرن الماضي كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي Artificial intelligence الذي يقوم على إنشاء برمجيات تستطيع محاكاة الذكاء البشري و يتصف بأنه اقل تكلفة و يمكن نقله و تسجيل مراحله، في حين يتصف الذكاء البشري بأنه عرضه للنسيان.

إن النظام الخبير يمتلك قدرات و مهارات عالية تمكنه من القيام بجمع المعلومات و المعارف و يضعها في قواعد معلومات و معارف للوصول إلى الحل المناسب للمشكلة وبجهد اقل للعنصر البشري، مما تجدر الإشارة إليه أن نظم الخبرة تستخدم المعرفة التي

1- اسماعيل محمد السيد، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث،[د.ت.ن]، ص.17.

يتم الحصول عليها من الأفراد لعمل نموذج لعملية التفكير البشـــري فـــي مجـــال خبـــرة محددة.

إن الحديث عن خواص النظام و إمكانياته يعطي فكرة واضحة عـــن فوائـــده و الأدوار التي يمكن آن يؤديها و الأهداف التي يمكن إن يحققها، إن ما ساعد النظام على القيام بهـــذه الأدوار هو طبيعة تكوينه خصوص ما تعلق منه بالتداخل بين الإنســـان "متخـــذ القـــرار و الآلة".

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

تعتبر السياسة العامة عن فعل جهاز الدولة و كيفما تدخل الفاعل في إقرار السياسات العامة فان هذه الأخيرة تتخذ على أنها صادرة عن جهاز قوي و سام و هو جهاز الدولة.

و السياسة العامة من الاختصاصات التي تهتم بها الأجهزة الرسمية و غير الرسمية المرتبة بالدولة الحديثة ، و حيث أن تطور العقلة الذي مس جهاز الدولة في القرن الواحد و العشرين حمل طموحا و مشروعا يطرح نفسه و المتمثل في البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق خدمة الدولة ، و بالتالي خدمة المجتمع و توفير الظروف المادية و المعنوية لعيشه و لذلك فان الكثير من التغيرات و التطورات ذات الطبيعة الدستورية الاقتصادية والاجتماعية التي مست جهاز الدولة كانت تسعى إلى منح الدولة الإمكانيات الكفيلة و الفعالة لتحقيق أهدافها ، و من هنا نشأ طموح علمي أدي إلى تشجيع دراسة السياسات العامة و تقييمها كمرحلة هامة من مراحل الوعي بخطورة و تعقيد فعل الدولة.

إن دراسة السياسة العامة هي احد الاتجاهات الحديثة نسبيا في دراسة النظم السياسية و السياسة المقارنة تكشف عن النظام السياسي و هو في حالة حركة و تركز على مخرجاته و تعتبر عملية تحليل السياسات العامة ذات أهمية بالغة أكاديميا و عمليا، فمن الناحية الأكاديمية تساعد على فهم ديناميات النظام السياسي و القوى المؤثرة فيه و تمكن من دراسة قدرات النظم السياسية و تأثيرها في إتباع حاجات الفئات المستهدفة ، و من الناحية العملية فان هذه الدراسات تحقق إمكانية الاقتراب من المشاكل اليومية للمواطن و تزيد من الارتباط بالمجتمع و مشاكله.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة.

أولا/ نشأة و تطور مفهوم السياسة العامة:

إلى غاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الدراسات التقليدية هي السائدة ، و التي تميزت بدراسة الحكم و السياسة في نطاق الفلسفة الأخلاقية بالتركيز على السياسة الموضوعية من طرف الحكومة، المؤسسات السياسية ، الترتيبات الهيكلية ، و المبررات الفلسفية للحكومة ... الأمر الذي جعل من الدراسات وصفية ظاهرية بعيدة عن التحليل لاسيما فيما يخص السلوكيات و التصرفات المصاحبة لصنع السياسة العامة ، في حين إن محتوى سياسة العامة بقي بعيدا عن الدراسة و التحليل ، هذا الوضع بقي على حاله إلى غاية استقلال علم السياسة عن الفلسفة الأخلاقية[1] و تحوله إلى فرع من فروع العلوم الاجتماعية ، و بذلك أصبح ينظر للسياسة العامة على أنها وجه للقانون و العلاقات المتفاعلة بين المؤسسات عن طريق مجموعة القواعد التي تحكم بينهما من جهة و إن هذه السياسة تمثل جزءا لا يتجزأ من النشاط الاجتماعي من جهة أخرى .

لقد عرف مفهوم السياسة العامة العديد من التطورات و يمكن حصر أهم التطورات فيما يلي:

1) في عام 1908 قام : ارثر بنتلي Arther f.bently بإصدار مؤلفه "the process of govermment" ، و الذي أكد فيه على إن الحكومة هي واقع حركي ، إي مجرد نشاط بعيد عن الواجهات القيمية ، فالحكم هو نشاط فعلي يخضع لقانون الفعل و رد الفعل ، و ليس لعامل الأفكار و المؤسسات الدستورية وحدها ، فالحياة السياسية ليست عبارة عن مؤسسات الدولة فقط بل هي بمثابة نشاطات سياسة مرتبطة بالمصلحة ، و تعتبر مؤسسات الدولة ضمن هذه النشاطات ، أو جماعة من جماعات المصالح ، و بذلك كانت بداية التوجيه السلوكي في الدراسات السياسية على يد bently قبل الحرب العالمية الأولى.

---

[1]– فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان: دار الميسرة، 2001،ص.27.

و قام مريام "charles meriam" في مؤلفه جوانب جديدة في دراسة الواضع السياسي: بإضفاء النظرة السيكولوجية [1] في تحليل الواقع السياسي و استخدام أدوات جديدة كالإحصاء، كما ركز على الحكم كعملية و دعي إلى ضرورة دراسة جماعات المصالح.

2) الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 و التي أدت إلى ظهور الاقتصاد الكينزي و منه توسيع دور الحكومة و ما صاحبه من طلب و عرض متزايد للمعلومات الضرورية لوضع السياسة العامة و تحليلها ، فكما أن الحكومة قد تطورت و توسعت بشكل وطيد في بعض الأحيان و بقفزات سريعة في أحيان أخرى ، فان الحاجة لتحليل السياسة قد تطورت بنفس الطريقة لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية ، أين ظهر و بقوة توسع دور الحكومة [2]هذه الأزمة ساهمت في تحويل الاهتمام في العلوم الاجتماعية من الاهتمامات التقليدية للعلوم السياسية و الإدارة العامة إلى الاهتمام بعمليات صنع السياسة العامة و التي اعتبرت من طرف الأكاديميين السبب الرئيسي لتلك الأزمات و الانتكاسات لمعظم الدول .

3) شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطور في علم السياسة بصفة عامة و السياسة العامة بصفة خاصة بعد القطيعة التي أخذتها الثورة السلوكية مع المنهجية التقليدية([3]) و أعادت تعريف علم السياسة ، فبعد أن كان هو علم الدولة أو السلطة أصبح في نظر السلوكيين هو علم التخصيص السلطوي للقيم .

و بهذا برز التوجه الجديد لعلم السياسة الحديث و كذا التركيز الواضح على محتوى و مضمون السياسة العامة من خلال اثر القوى الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية خصوصا، بالإضافة لتقويم نتائج و أثار السياسة العامة على المجتمع.

---

[1] – عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، **النظرية السياسية المعاصرة**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997،ص.86.

[2] – أحمد مصطفى الحسين، **تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الانظمة الحكومية**، دبي: مطابع البيان التجارية،1994،ص.31.

[3] – نصر عارف، **إبستولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي النظري والمنهج**، القاهرة: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002،ص.260.

4) في فترة الخمسينيات من القرن العشرين اكتسب علم السياسة معناه الاصطلاحي علميا عالم السياسة "harlods lassaweil" الذي تناول موضوع السياسة العامة بالدراسة و التحليل من خلال مؤلفه: من يحصل على ماذا ؟ متى؟ أين ؟ كيف ؟ ، جوهر العمليات المتبادلة و التوزيعية للقيم و المنافع المتضمنة في رسم السياسة العامة و تنفيذها .كان هدف "لازويل" وصف([1]) ذلك لمحاولة توحيد معطيات العلوم الاجتماعية كأساس لعلوم صنع السياسات ، أي استخدام أدوات البحث الاجتماعي لدراسة وسائل صنع و تنفيذ السياسة العامة.

بعدها تطورت دراسات السياسة العامة فخلال الستينات شملت مختلف العلوم السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و حتى مجالات علمية أخرى ، و انشأ دارسوا السياسة العامة منظمة في الولايات المتحدة و فتحوا مدارس في أمم أخرى خاصة بعد ظهور العديد من المشاكل السياسية و وجود تعارض بين العهود السياسية و المطالب الجديدة ، كل هذا أدى إلى تحويل الدول الغربية من نظم حكم تسلطية إلى نظم حكم ديمقراطية و توالت التطورات إلى بداية السبعينيات فقد زاد الاهتمام بمخرجات النظام السياسي بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بين السود و البيض و تورطها في حرب الفيتنام حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات حكومتها إلى تحليل هذه و فهمها و محاولة صياغة سياسات لمعالجتها لذلك سرعان ما احتلت دراسات تحليل السياسات أهمية كبرى داخل مراكز المعلومات و الاستخبارات و مراكز البحوث و مختلف لجان الكونغرس و قام محللو السياسات من خلال مراكز البحوث بصياغة السياسات.

لقد برزت دراسات عدة تولي اهتماما بالمؤسسات السياسية و السلوك السياسي و المؤثرات الاجتماعية و الشخصية على السياسة ، فضلا من بنية المؤسسات الحكومية و

[1] – أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق، ص.31.

ممارستها ، و دور المؤسسات السياسية غير الحكومية و الإقرار في صنع السياسة العامة ، خاصة بعد ازدياد ادوار الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في صياغة أولويات السياسة العامة و تحديد مساراتها ، أدى إلى ظهور كتابات تؤكد على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة و عن دور الشركات الكبرى و منظمات حقوق الإنسان للتأثير في بعض السياسات العلمية. هذا كله قد أسهم في بلورة الاتجاهات الحديثة للسياسة العامة.

ثانيا: تعريف السياسة العامة :

يعتبر الاستقرار على تعريف محدد لمصطلح السياسة العامة من بين الصعوبات التي تواجه الباحث في هذه الدراسة, فقضية تعريف السياسة العامة هي قضية جوهرية ذلك لأنها تعكس الإطار الفكري للباحث و المنظور الذي سوف يتناول منه هذا التعريف (سياسي، إداري ، قانوني ، اجتماعي .....) ، و تحدد المجالات التي سوف يتناولها نظرا لتعدد مجالات السياسة العامة داخل القطاع الواحد , وقد تعددت التعريفات الخاصة بالسياسة العامة و أصبح لكل باحث مهتم بهذا الحقل تعريفه الخاص .

فما هي السياسة العامة ؟

لغة تشير كلمة Policy : إلى الخطة أو منهج العمل [1]المستخدم في توجيه الأمور من جانب الأحزاب ، الحكومة ، شركات الأعمال .

و يعد مفهوم السياسة قديم و يقابلها في اللغة الفرنسية Politique، و هي مشتقة من اللاتينية Politicos أو اليونانية Polis التي تعني المدنية[2] و هي تتعلق بما يلي :

* فن الحكومة و علاقات الأفراد بالسلطة و الهيئة العامة
* حكومة الدولة
* علاقة الدولة ببعضها البعض

---

[1] – نجوى ابراهيم محمود، "**مفهوم السياسة العامة**"، مجلة الديمقراطية، 2001،ص.258.

[2] – كمال المنوفي، **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1998،ص.11.

* فن و علم الحكم للدولة بتسيير المهام العامة و اتخاذ القرار و اختيار و متابعة السياسة و التغيير السياسي.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الجانب أن هناك خلط بين مفهوم السياسة و السياسات، حيث لا ينبغي إلصاق مفهوم السياسة Polis عما قد يشير إليه مفهوم السياسات Politicos , و تصادف هذه المشكلة في اللغة العربية لا الانجليزية حيث يشير " yehezkel dror "انه لا يوجد في العديد من اللغات كلمة معادلة لكلمة Policy تميزها عن القرار في العلوم السياسية وهو ما سبب صعوبات معينة .

و بالتالي فان السياسات " Politics" تعرف على أنها"[1] تلك التوصيات العامة التي تشكل إطار للتفكير في المواقف وتوجه القرارات نحو تنفيذ الغايات المنشودة و تكون واضحة ووحدة مفهومة تتسم بالثبات النسبي واقعية و منطقية".

أما السياسة Policy: فهي[2] "برنامج معد للقيم المستهدفة و الممارسات وهي وضع و صياغة وتطبيق التحديات و المطالب و التوقعات فيما يخص مستقبل و علاقات الذات مع الغير , و قد أكد البعض على عنصر الإكراه , فوضعت السياسة بأنها الإكراه داخل سياق علاقة القوة في المنظمات و أشار البعض إلى مخرج لأي صانع قرار و أشار البعض الأخر إلى تعلقها بالمدى الطويل و البعض الأخر إلى جوانب التوجه نحو الهدف".

اصطلاحا: للإلمام بمفهوم السياسة العامة من كافة الجوانب سيتم تقديم تعاريف بحسب المنطلقات التي تمثل توجهات أصحابها من العلماء و الداعيين لها على النحو الموالي.

السياسة العامة من منظور ممارسة القوة "Power"

إن السياسة العامة من نظر هذا الاتجاه تعني القوة وهي كما عرفها "هارولد لازويل" السياسة العامة هي[3] من يحوز على ماذا؟ متى؟ أين ؟كيف؟، من خلال نشاطات تتعلق

---

[1] – فهمي مصطفى ابو زيد، حسين عثمان، **الادارة العامة**، الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة،2003، ص.308.

[2] – محمد محمود ربيع، وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت:[د.د.ن]،1993،ص.451

[3] – محمد نصر مهنا، **علم السياسة**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1994،ص. 120.

بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة".

السياسة العامة من منظور تحليل النظم "System Analysis" :

يولي أصحاب هذا الاتجاه أمثال "دافيد إستون" اهتماما بالسياسة العامة أي من وجهة تحليل النظم كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي فيعرفها بأنها"[1] توزيع القيم –الحاجات المادية والمعنوية– في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية".

السياسة العامة من منظور الحكومة: Gouvernement عرفها توماس داي T.Dye من خلال تعريفات متعددة في سبيل الإلمام بمعطيات النشاط الحكومي:

- إنها اختيار الحكومات لما تفعله و ما لا تفعله ضمن مجال معين.
- توضيح لماهية أفكار الحكومة.
- عملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم.
- عملية ضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم[2] وتوزيع المنافع واستحمال الضرائب وغير ذلك.

إذا كانت السياسة العامة تمثل العملية الحيوية، التي من خلالها تقوم الحكومة باتخاذ قراراتها المهمة فإنها بذلك تترجم لما تقوله الحكومة وما تفعله إزاء المشاكل الحساسة ،

---

[1] – كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، القاهرة: وكالة المطبوعات،2006،ص.35.

[2] – فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص.35.

لذا فتعريف السياسة العامة من المنظور الحكومي يمثل منطلقا علميا من خلال دراسة جوانب السياسة وممارساتها المؤثرة في صنع السياسة العامة.

من خلال ما تم عرضه لمجمل التعاريف التي احتوت عليها المنظورات الثلاث ولآجل تجاوز النقص والقصور حيث يصبح المنظور الواحد مكمل ومتجاوزا فيه عن المأخذ والهفوات المحسوبة عليه، وفي هذا العدد أورد فهمي "خليفة الفهداوي" تعريفا من خلال رؤيته الشاملة للسياسة العامة حيث يرى أن "السياسة العامة هي: تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكرًا وفعلاً) بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها لما يجسم أو يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع.

ثالثا: عناصر السياسة العامة :

يمكن فهم السياسة العامة بصورة أدق فيها يجزأ إلى عناصره الأساسية والتي تتمثل في مطالب السياسة العامة، القرارات، التصريحات، المخرجات، العوائد... وليس من الضروري ظهور هذه العناصر بنفس التسلسل في الواقع العملي، وتتمثل هذه العناصر في:

- **المطالب السياسية Political Demands:** تمثل المطالب السياسية[1] حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة

1- ثامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية ادارة السلطة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص.30.

مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى، وتعمل المؤسسات والتنظيمات على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب.

- **القرارات السياسية: Policy Dicisions:** وتشمل ما يصدره المسئولون المخولون قانونيا ورسميا والمعبرة عن محتوى السياسة العامة وتتخذ أشكالا عديدة كالقوانين والأوامر واللوائح والقواعد التنظيمية.

- **الخطب والتصريحات الرسمية:** وهي تعبيرات رسمية موحية بسياسة عامة، وتشمل الأوامر الشفهية والتغيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكام والقضاة وعن خطب المسئولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوبة تحقيقها، والأعمال الموجهة نحوها، وقد تكون هذه التوجيهات غامضة أحيانا، الأمر الذي يقود إلى اختلاف وجهات النظر أثناء تفسيرها.

- **مخرجات السياسة:** وهي الانعكاسات المحسومة الناجمة عن السياسة العامة وفي ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلتمسها المواطنون من الأعمال الحكومية ولا تشمل الوعود والنوايا، وقد تكون المخرجات المتحققة عن السياسة العامة بعيدة أو مختلفة عما يتوقع تحققه أو ما تنص عليه السياسة العامة بعيدة أو مختلفة عما يتوقع تحققه أو ما تنص عليه السياسة نفسها.

- **آثار السياسة: Policy Impact:** وتمثل العوائد والنتائج المتحصل عليها سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة جراء السياسة العامة التي تحسم موقف الحكومة إزاء القضايا أو المشكلات، فلكل سياسة عامة تم تنفيذها آثار معنية، قد تكون إيجابية مصحوبة بمضاعفات وبآثار سلبية تحتاج إلى تبني سياسات عامة جديدة أو ملحقة بسابقتها.

رابعا: خصائص السياسة العامة:

إن مضمون السياسة العامة يتجلى في خصائصها أو سماتها التي يمكن وصفها

والتعرف على معالمها ومدلولاتها الأساسية، وتتمثل هذه الخصائص في الآتي:

- **السياسة العامة ذات سلطة شرعية:** حيث بمجرد إقرار سياسة عامة معينة من قبل صانعيها لابد من إصدار قانون بشأنها أو مرسوم أو نظام[1] يمنع بدوره أو يحرم أو يجيز تصرفا أو سلوكا معينا أو يدعوا إلى إقامة معالجة إزاء قضية ملحة.

- **السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية:** حيث أن السياسة العامة تشمل البرامج والأفعال[2] التي تقوم بها مؤسسات الحكومة وتصدر بشأنها قانونا أو قرارًا يحدد أهدافها بشأن سياسة ما، وبذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة الأيديولوجية والعلمية.

- **السياسة العامة شاملة نشاط هادف ومقصود:** حيث أنها تشمل كل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة.

- **السياسة العامة شاملة وتمتد لعموم المجتمع:** أي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وبين المصالح الشخصية.

- **السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية:** ذلك أنها تشمل (وعود + جهود) أو (قول + عمل).

- السياسة العامة توازن بين الفئات والجماعات المصلحية.

- السياسة العامة قد تكون إيجابية في صياغتها أو سلبية: أي القيام بالفعل من عدمه.

- تمتاز السياسة العامة بالاستمرارية والتجدد من خلال التكيف مع كل المتغيرات الظرفية.

1- محمد موفق حديد، **الإدارة العامة: هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2007، ص.118.

2- حسن ابشر الطيب، **الدولة العصرية: دولة المؤسسات**، القاهرة: الدار الثقافية،2000،ص.37.

- تعكس السياسة العامة ما يسمى بالجدوى السياسية Political Feasability: أشار "Mathew Cann" إلى ضرورة التركيز على معطيات المؤشر التقويمي لجدوى السياسة العامة وذلك بطرح تساؤلات حول النتائج والأهداف الموجودة من قبل تلك السياسات.

تمثل هذه أهم خصائص السياسة العامة والتي تؤدي إلى تؤكد حقيقة أن السياسة البديلة الرشيدة تقتضي الفهم الكامل للقيم المجتمعية وكذلك معلومات عن السياسات البديلة والقدرة على التنبؤ السليم بنتائجها والحساب الدقيق للفرق بين التكلفة والعائد وهي تتطلب أخيرا نظاما لصنع القرار يتحدى العقلانية في صنع السياسة العامة.

المطلب الثاني: مستويات السياسة العامة:

تعتبر السياسة العامة بمثابة خطوات مترابطة فيما بينها ومتعاقبة في العمل والتصرف، إلاّ أن التمييز بين خطوات ومراحل السياسة العامة أصبح صعب بسبب التداخل بين هذه الوظائف خاصة إذا أردنا دراسة كل مرحلة على حدى بسبب النشاطات الوظيفية المتداخلة، لكن التأكيد على هذه الخطوات الإجرائية والبيئية المطبقة فيها، على هذا الأساس سيتم تحديد عمليات السياسة العامة ومعرفة أهم الخطوات المنهجية الملازمة لها من خلال أربعة عناصر أساسية هي:

أولاً: عملية تحليل السياسة العامة: تعد عملية تحليل السياسة العامة عملية معرفية لها إطار ومجهودات محددة يتم القيام بها، وتعرف بأنها[1]"ذلك الجهد الهادف إلى توضيح الآثار التي يمكن أن تنجم عن اختيار حل واحد أو حلول عدة سواء تم ذلك بطريقة قبلية أو بعدية". وتتمثل الخطوات المنهجية لعملية تحليل السياسة العامة في:

1) تحديد مشكلة السياسة العامة: حدد "بيتر داركر" مجموعة من الخطوات التي تساعد محلل السياسة العامة في التعامل مع المشكلة وهي[2]:

1- ياسين السيد، **السياسات العامة: القضايا النظرية والمنهجية**، القاهرة: مكتبة النهضة العربية،1988، ص.13.

2- عامر خيضر الكبيسي، **السياسات العامة: مدخل لتطوير آداء الحكومات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية،2008،ص.78.

- تحديد نوع المشكلة من حيث المدى الزمني لتكرارها والأساليب التي تم من خلالها التعامل معها.
- تحديد الأساليب والحقائق التي أدت إلى حدوث مشكلة من خلال بحث أغراضها.
- تحديد الإجراءات والحلول التي يجب أن يقوم باتخاذها محلل السياسة العامة لمواجهة هذه المشكلة على المدى الزمني المناسب لها.

2) تحديد الأولويات والبدائل: تعتمد هذه الخطوة على المعلومات والبيانات الواقعية والحقيقية، فكلما كانت المعلومات دقيقة وموضوعية كما ساعد ذلك على التوصل إلى حلول للمشكلات العامة.

3) اختيار البديل الأنسب: اختيار البديل الذي يراعي الأبعاد الحساسة للمشكلة والتأكد من رضا الجماهير والمشاركة بين الفاعلين المؤثرين في السياسة العامة.

4) تنفيذ البديل الذي يتم اختياره.

5) تقويم النتائج: وهي عملية منهجية تهدف إلى تحديد قيمة النتائج المترتبة عن تنفيذ السياسة العامة وذلك لاختبار صحة البديل أو فشله.

ثانيا: عملية صنع السياسة العامة:

لقد استخدمت لفظة صنع السياسة Policy Making للتأكيد على أنها حصيلة عملية سياسية متعددة الخطوات والمراحل [1] وأنها نتاج لمساهمة أطراف متعددة ومن مستويات وتخصصات وصلاحيات متباينة، فالسياسات العامة تعد وتصنع على غرار مراحل عمليات الإنتاج التي تمر بها السلع المادية المختلفة لكنها أعقد بكثير منها.

1- عامر خيضر الكبيسي، مرجع سابق، ص.89.

وتتضمن هذه العملية عدة خطوات تتمثل في:

1- **المعرفة بالمشكلة:** حيث يبدأ إعداد السياسة إثر وجد موضوع عدم رضا عام أو احتجاجات تتطلب حلول حكومية ووصول قضية معينة إلى الأجندة النظامية أو المؤسسية هي خطوة في غاية الأهمية لمراحل تالية كمرحلة تكوين وصياغة السياسات العامة.

2_ **جمع الحقائق** والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة قيد الاهتمام.

3_ صياغة السياسات: أي صياغة برنامج عمل واضح بهدف تقدم حلول عملية للمشكلة موضوع الدراسة.

4_مقترحات السياسات: في هذه المرحلة يتم طرح عدة تساؤلات منها:

ما هي الخطة المناسبة للتعامل مع الأهداف؟ ما هي الأهداف والأولويات؟

ما هي الخيارات المتاحة لتحقيق تلك الأهداف؟

5-النقاش العام: حيث تخضع مختلف بدائل السياسة المقترحة للنقاش يحدث داخل المؤسسات الحكومية طبق للإجراءات الدستورية[1]، كما يجري النقاش داخل مؤتمرات تقوم بعقدها الأحزاب وجماعات المصالح والمجتمع المدني بصفة عامة.

6_اتخاذ القرار: ويعني هذا حسم الاختيار بين البدائل المقترحة لصالح إحداها ليصبح بمثابة سياسة عامة وصدور قرار سلطوي من قبل الجهات الرسمية المختصة.

7_تنفيذ السياسة: وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة وأي إهمال في هذه المرحلة قد يؤدي إلى فشل في تنفيذ السياسة.

---

[1]- أحمد مصطفى حسين، مرجع سابق، ص.257.

8_التقييم: أي التأكد من أن البرنامج قد حقق أهدافه كما هو متوقع منه وبصورة تحقق نواب صانع السياسة.

ثالثا: عملية تنفيذ السياسة العامة.

إن عملية تنفيذ السياسة العامة هي العملية اللازمة لتحويل السياسة العامة من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل تنفيذي وعلى هذا الأساس تتضمن العملية وتستغرق المساحة الفاصلة بين إعلان السياسة وبين تأثيرها الحقيقي والتعبير الفعلي، عما يحصل في الحقيقة وكما يحصل من جهد وأداء وما ينجم عنه من رأي وتغذية مرتدة. وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات تتمثل في:

1- **وضع الخطط التنفيذية:** يعبّر التخطيط ضروريا لإنجاز أي عمل بطريقة سليمة لذلك لابد لإدارات وأجهزة الحكومة المختلفة من وضع الخطط التنفيذية اللازمة لتنفيذ السياسات العامة.

2- **تنظيم وتنسيق العمل:** حيث لابد أن تنعكس الخطة التي يتم إقرارها بعد اختيار البدائل في آلية عمل تنظيمه.

3- **توجيه الموظفين وقيادتهم:** حيث تبقى عمليات التخطيط والتنظيم نوايا وأطر لا تظهر نتائجها إلاّ بعد مباشرة الموظفين العمل على تنفيذها.

4- **الرقابة على التنفيذ:** من خلالها يتم استكشاف حالات الانحراف عن تحقيق الأهداف قبل حصولها أو حال حصولها وذلك لتداركها وتصحيح مسارها.

رابعا: عملية تقويم السياسة العامة:

إن عملية التقويم تقوم على: معرفة عملية وحقيقية وموضوعية[1] بالانعكاسات السلبية والايجابية المترتبة عن السياسة العامة وعن تنفيذها ومدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

1- محمد موفق حديد، مرجع سابق، ص.322.

تتضمن عملية التقويم ما يلي:

1- **تقويم عملية صنع السياسة العامة:** يكون هدف التقويم حول مدى فاعلية وكفاءة عملية صنع السياسة العامة.

2- **تقويم عملية تنفيذ السياسة العامة:** الهدف منها هو الحكم على مدى التزام الجهاز التنفيذي بإتباع الخطط والبرامج والإجراءات المرسومة.

3- **تقويم آثار السياسة العامة:** معناه معرفة مدى فاعلية السياسة العامة ومدى تحقيق النتائج المسطرة.

المطلب الثالث: مقتربات اتخاذ القرار في السياسة العامة:

لقد طور علماء السياسة والعلوم الاجتماعية عددا من النماذج والمداخل والمفاهيم والخطط لتحليل السياسة العامة وعناصرها الفرعية، وعلى رأسها اتخاذ القرارات، فالإدارة الحكومية والسياسة التي تتبناها الحكومة في الشؤون الداخلية والخارجية تمثل مجموعة من القرارات التي يمكن إخضاعها للدراسة والتحليل من حيث معرفة مكونات القرار والخطوات التي يمر بها وأهم المداخل التي يتم استخدامها لذلك، علما أن التنظير وما يطرحه من نظريات ومنطلقات تعد ضرورية لأغراض التحليل والبحث وتسهيل الاتصالات وتقديم الإيضاحات اللازمة لفهم وضع وتنظير السياسة العامة، فبدون هذه النظريات والمقترحات والمعايير المنهجية يتعذر التحليل والتركيز على العناصر الأساسية أو تحديد المعلومات اللازمة لك، وسيتم في هذا الصدد التركيز على أهم النظريات والنماذج هي كالتالي:

أولا: الأنموذج الكلي الرشيد: Rational compréhensive Model.

يقوم هذا الأنموذج على الافتراض الاقتصادي[1]، حيث يرى بأن السياسة الرشيدة هي

[1]– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص.125.

تلك التي تحقق أكير عائد اجتماعي، أي أن الحكومة عليها أن تختار السياسات الهامة التي ينبغي أن يتمخض عنها مكاسب وعوائد للمجتمع، بشكل يعبر عن تحقق الفوائد الكبيرة وعن أقل قدر من التكاليف المطلوبة.

هذا المنطلق في النظرة إلى السياسة العامة كأنموذج في اتخاذ القرارات يفصح عن مسارين هامين يمكن بلوغهما من جراء هذه النظرة الكلية الرشيدة وهما[1]:

- لا ينبغي على صانعي قرارات السياسة العامة تبني أية سياسة حينما ترتفع تكلفتها وتزيد بشكل ملحوظ على عوائدها.
- يجب على متخذي القرارات اتخاذ السياسة العامة التي تزيد فوائدها أو عوائدها على كلفة تطبيقها.

ثانيا: الأنموذج التدريجي: Incrémental Model

يرى هذا الاتجاه أن السياسة العامة ما هي في الحقيقة الأمر إلاّ استمرارية للنشاطات الحكومية السابقة ولكن بشيء من التعديلات التدريجية، وحينا يسميها صاحب هذا الأنموذج وهو "Charles Lindblom" باسم "التدريجية المجزأة" والتي يمكن أن تكون مجسمة لطبيعة الصياغة المبسطة من حيث أن صانعي القرارات يفضلون تجزئة المشكلات عند صناعة القرارات لغرض التمكن من اختيار القرار الذي يحقق في كل منها هامشا مطلوبا من الحل.

ثالثا: نموذج الفحص المختلط: Mixedscaning Model .

يأخذ أنموذج الفحص المختلط بالعقلانية والرشد عبر العناية الواضحة بالتفاصيل كما يأخذ من التدريجية عبر العناية بالنتائج المهمة، يشكل من الميزتين خيارًا ثالثا وسطا، مستوعبا لمزايا النماذج السابقة وبذات الوقت التحرر من عيوبها، أي أن أنموذج الفحص

[1] – جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، تر: عامر الكبيسي، عمان: دار الميسرة ،[د.ت.ن]،ص.125.

المختلط يعمل على الابتعاد عن لا معقولية الأنموذج الكلي الرشيد كما يعمل على الابتعاد عن عشوائية الأنموذج التدريجي، حيث أن متخذ القرار في ضوء أنموذج الفحص المختلط يولي اهتماما ببعض البدائل وليس كلها، ثم يتناول من بين هذه البدائل بعضها تحديدا ويدرسها بإضافة واسعة مما يمكن متخذ القرار في نهاية الأمر من أن يقيم بدائله ويرتبها ترتيبا منطقيا يستند إلى الفاعلية والجودة والفائدة المضافة التي يطمح إليها متخذ القرار.

رابعًا: أنموذج الاختيار العام: Public Choice Model.

يمثل الافتراض العقلاني الأساس للاختيار العام الذي يقوم على أن الفرد العقلاني يسعى نحو تعظيم المنفعة[1]، حيث أن مكانة الاختيار العام في ضوء ذلك تكون مندرجة ضمن محتويات ومسافات الفلسفة السياسية التي تعكس بدورها المعطيات الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار بوصفه اختيارا عاما تفضيليا بين الخيارات الفردية عبر القرارات الجماعية، حيث يتمثل الأساس الاقتصادي لأنموذج الاختيار العام من خلال أن النظرية الاقتصادية يتحدد موضوعها بشكل أفضل من خلال ما يتوفر في طبيعة عملية الاختيار بين البدائل المرتبطة بمفاهيم العرض والطلب وبتخصيص الموارد والأهداف ونظام السوق والمنافسة وغير ذلك مما يشكل منطلقا يمكن توظيفه في مجالات أخرى من الاختيارات مثل: الاختيارات والقرارات السياسية، اختيار الجهات التي تضع القرارات.

1- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص.148.

خلاصات واستنتاجات:

من خلال ما تم طرحه في هذا الفصل نستنتج انه مع حلول الألفية الثالثة لم يعد هناك شك في ان ***المعلومات*** هي ام مادة اولية على الاطلاق باعتبارها مادة غير قابلة للنفاذ ابدا،واليوم في ظل عالمنا المعاصر اخذت المعلومات دورا اكثر عمقا وشمولية واكتسبت بفعل ذلك قدرا يفوق بكثير ما كانت تمثله من أهمية فيما مضى، ولقد أدى التزاوج الحاصل بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسوب الى احداث تغيير جذري في مجال المعلومات لم يكن مسبوقا في التاريخ بكامله، وغدت المعلومات بتكنولوجيتها ونظمها صناعة العصر الرائدة وثروه المتميزة التي تمكن من يمتلكها امتلاك زمام التطور"فالمعلومات قوة"، فلم تعد المعلومات محصورة في حدود الرصد المعرفي للظواهر والمتغيرات وحركة التطور التاريخي وتنمية المعرفة الإنسانية، بل أصبحت إضافة الى ذلك اداة فعالة يعتمد عليها في ادارة تشكيل الحاضر ورسم صورة المستقبل.

كما تناول الجزء الثاني من هذا الفصل بالتحليل مفهوم ***السياسة العامة*** من خلال التقصي التاريخي للمفهوم،وهي تبين بأن السياسة العامة وجدت مع وجود المجتمعات المنظمة وأهم أشكالها الدولة، وتعني السياسة العامة الخطط الطويلة والمتوسطة والقصيرة المدى والبرامج المصاحبة لها، والتشريعات التي تصدرها او تتبناها وتلتزم بتنفيذها السلطات التنفيذية بالدول، قاصدة معالجة المشكلات او التطلعات المجتمعية المستقبلية.حيث تقوم العملية على منهج علمي مفتوح على مختلف المحاور العلمية في سبيل تقديم اطار متكامل من المعلومات والمتغيرات ذات العلاقة بمضمون السياسة العامة.

وتمر عملية صنع السياسات العامة بمراحل متعددة اختلف العلماء في تحديد عددها توسيعا وتضييقا، واتفقوا فعليا على انها تدور في فلك اربعة مراحل اساسية هي:طرح السياسات ووضعها على جدول اعمال الحكومة وصياغة السياسات واتخاذ القرار بشأن السياسة باعتبارها مرحلة مدمجة ومتداخلة تقابل الصندوق الاسود في اقتراب تحليل

النظم، وتنفيذ السياسات ومتابعة تقييمها. وكنهاية هذا المبحث تم عــرض اهــم نظريــات اتخاذ القرار في السياسة العامة، باعتبار انه لايمكن دراسة اي ظاهرة سياسية او اجتماعية ما لم تكن هناك أدوات منهجية ومداخل نظرية تهدي الباحث من جهة للقيام بتحليل علمــي صادق عن الظاهرة محل الدراسة وتوجيه وترشيد صانعي السياسة العامة ومحلليهــا الــى النهج السليم الذي يؤدي إلى صنع سياسة عامة تتوافق مع متطلبات المجتمع.

الفصل الثاني

علاقة المعلومات بالسياسة العامة

لقد غدت المعلومات وتقنياتها شعار المرحلة الحالية من مسيرة البشرية وأصبح معيار نجاح أي مؤسسة أو دولة، هو ما تمتلكه من معلومات، إن الذين يملكون المعلومات هم الذين يحوزون مفاتيح القوة في العالم ووسائل الإحاطة به والسيطرة عليه.

إن نجاح السياسات العامة يرتكز على توفر المعلومات وجودة مصادرها وهذه المعلومات تمثل المنطلق الأساسي للمهتمين بصنع السياسات وهذا من أجل الاعتماد على أساليب عملية وجادة عند التطرق للمشكلات وصنع السياسات العامة وبلورة الخطط والبرامج، واتخاذ القرارات في المجالات المختلفة، وفي خضم التحولات الدولية الراهنة تأكدت الدول خصوصا النامية والعربية على حد سواء من أهمية المعلومات بعد تأكدها أن استمرارها في رسم سياسات عديدة دون التركيز على مصادر ومعلومات واقعية يؤدي إلى فشل برامجها وزيادة التذمر الشعبي إزاء الأنظمة القائمة، ولقد أدركت الجزائر – على ضوء التحول الديمغرافي الذي شهدته ، إن المعلومات ترتبط بمختلف جوانب الحياة، ممثلة ركيزة نشاط الإنسان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وإدراكا لهذه الحقيقة تزايد اهتمام الدولة الجزائرية بالمعلومات وتكنولوجيتها حيث قامت بوضع خطط وطنية للتطور والاستثمار فيها على الوجه الأمثل، باعتبار أن المعلومة تشكل ثروة وطنية كباقي الثروات الطبيعية والبشرية وأصبح لها دور في التقدم العلمي والانتقال إلى مجتمع المعلومات حيث، تمكن من المعلومات واستغلالها في شتى مجالات الحياة.

المبحث الأول: السياسة المعلوماتية.

تعتبر المعلومات هي الأساس في أي نشاط بشري وهي المورد الذي بدونه لا يمكن استثمار أي مورد، وكأي نشاط فإن تنظيم تدفق المعلومات يمثل أهم ضمانات استثماره لصالح المجتمع، ويحتاج تنظيم تدفق المعلومات على النحو المناسب وعلى المستوى الوطني إلى اتخاذ التدابير اللازمة، وفي مقدمة هذه التدابير السياسية الوطنية للمعلومات، وما يتفرع عنها من إستراتيجيات ،وفي ظل التوجهات الهادفة إلى إقامة بنية أساسية للمعلومات وإيجاد قطاع معلوماتي متكامل على المستوى الوطني تزايدت الحاجة لوضع وامتلاك سياسة وطنية للمعلومات[1] تستجيب لمتطلبات التنمية الشاملة، وتواكب التطورات العالمية الجارية في نقل المعلومات والتكنولوجيا، كما أنها ولا شك ستمكن من الاعتماد على رؤى واضحة في تحديد أولويات إنتاج وتبادل واستخدام المعلومات إضافة إلى أنها ستشكل الإطار الذي ينظم ويوحد أنشطة مختلف الجهات في مجال المعلومات ويحول دون تشتت جهودها وبعثرة إمكانياتها، وربما تعارض أهدافها في هذا المجال.

المطلب الأول: الإطار العام للسياسة المعلوماتية.

إذا كان مصطلح "المعلومات" مفهوما غامضا ومعقدا له أكثر من دلالة كما يستخدم مصطلح "سياسة" لوصف العديد من الإمكانات والحقائق المختلفة، فإن ذلك يعكس على مصطلح السياسة المعلوماتية. وإذا كان بعض الباحثين يشيرون إلى أن السياسة المعلوماتية هي جزء من السياسة العامة فإن الباحثين[2] "سافج وأندرسون وروبينز" قد درسوا المجالات العشرة للسياسة العامة ولم يذكروا من بينها السياسة المعلوماتية.

---

[1] – خالد عبد الرحمان الجبري، حميد بن عقيل السعدون،"**السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات والتحديات**". «مجلة المعلوماتية»، العدد السابع، تحصل عليه من: www.informatics.gov.sa/articles.php?artid:524

[2] – أحمد بدر، **السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية**، القاهرة: دار غريب، [د.ت.ن]، ص.15.

أما إيان رولاند "Rolands" فيقتبس التعريف التالي: " تحتوي السياسة المعلوماتية على مجموعة القوانين العامة والقواعد و السياسات التي تشجع أو تنظم إنشاء و استخدام و اختزان و توصيل المعلومات.

ويعرف كوشيرين "**Cochrane**" السياسة المعلوماتية بأنها: " الطريق المقصود الذي تتبعه هيئة حكومية للوصول إلى قضية ذات اهتمام عام، كما أن صناعة هذه السياسة تتطلب الاختيار بين عدة أهداف و بدائل".

تعرف موسوعة علم المكتبات و المعلومات "**Elis**" سياسة المعلومات بأنها: [1]" مجال يضم كلا من علم المعلومات و السياسة العامة و ينظر فيه على أنه سلعة مرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، و أنها مورد ينبغي اقتناؤها و حمايتها و تقاسمها و معالجتها و إدارتها مع الآخرين " كما تشير تلك الموسوعة إلى أنه لا توجد في الواقع سياسة واحدة شاملة للمعلومات، بل سياسات تتعامل مع قضية معينة، و تكون تلك السياسات متداخلة في تغطيتها أحيانا و متعارضة أحيانا أخرى.

هناك باحثون يضعون مفهوم دورة حياة المعلومات في قلب المجال و هذا يعني أن السياسة العامة ذات ارتباط بإنتاج و تجميع و توزيع و بث و استرجاع و اختزان المعلومات.

أما الرأي الثاني فيرى أن السياسة المعلوماتية معبرة عن الاتصالات عن بعد أو عن الالكترونات الدقيقة أو عن الشبكات.

في حين الرأي الثالث فالسياسة المعلوماتية حسب رأيهم متضمنة للمشكلات الاجتماعية و التي تتمحور حول العمالة و خصوصا رفض المهارات القديمة في سوق العمل الجديد.

أما الباحثة« **Eiesenchitz** » فترى أن فكرة عمليات نقل المعلومات تقع في بؤرة السياسة المعلوماتية و لكنها لا تحضر هذه العمليات بالتفصيل.

---

[1] – المرجع نفسه، ص.16.

أي أن ***السياسة المعلوماتية*** تشم[1]" مجموعة من القواعد و القوانين و التوجيهات التي تدير دورة حياة المعلومات بما تتضمنه من تخطيط و إنتاج و جمع و إتاحة و بث و استرجاع ذلك بناء على التطور الاقتصادي المحلي و العالمي".

وبالتالي فإن السياسة المعلوماتية تتضمن مجموعة واسعة من العناصر المترابطة مثل اتصالات المعلومات، تكنولوجيا المعلومات، اقتصاديات المعلومات، نظم المعلومات، علم المعلومات، شبكات المعلومات و إدارة المعلومات و غيرها.

من هذه التعاريف يتضح أن السياسة الوطنية للمعلومات تختلف من دولة لأخرى فلكل دولة واقعها الاجتماعي و السياسي و الثقافي الذي يختلف عن البلد الآخر حيث أنه لا يمكن الاستفادة من التطبيق المباشر لسياسة ما وضعت في دولة ما، و إنما يمكن الاستفادة من تجربة هذه الدولة في إيجاد الحلول لبعض القضايا و المشاكل المتشابهة.

ومن هنا يجب أن تكون هذه السياسات مقبولة سياسيا و واقعية اقتصاديا، وأن تتم ضمن محيط النظام الاقتصادي و الاجتماعي التقني و الإداري السائد في الدولة و أن تعالج جميع الأمور المتعلقة بالمعلومات و نظمها و خدماتها وعلاقاتها بالنظم و السياسات الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها في الدولة.

و منه يتبين أن هناك علاقة وطيدة و متينة بين السياسة و النظام، و هذه العلاقة هي علاقة متبادلة و عكسية، إذ يمارس كل منهما تأثيرا على الآخر فالسياسة هي خطة عمل أو بيان بالأهداف والغايات، أما النظام كما تم تعريفه فهو مجموعة من العناصر أو الأجزاء المترابطة و المتكاملة و المتداخلة التي تعمل معا.

و منه فالسياسة بيان بالأهداف والغايات تنفذ في شكل خطة عمل تتكون من وحدات و أجزاء تكون كلا متكاملا، تسيرها جميعها معا لغرض تحقيق هدف معين في تناسق و

---

[1] – أحمد بدر، المرجع السابق،ص.16.

تجانس أو في شكل تام، لذا يمكن القول أن النظام ينبع من السياسة كما أن السياسة ضرورة حتمية أو استلزام منطقي لبناء النظام.

إن قيام الدولة بوضع سياسة وطنية للمعلومات و التأكيد على تنفيذها من خلال التشريعات و القرارات التي تتخذها الدولة بخصوصها و العمل على تبني الإجراءات الضرورية من أجل تنفيذها، كفيل بإعطاء دفعة قوية للنظام الوطني للمعلومات و خدماته.

أهمية السياسة المعلوماتية:

لقد أدى التطور في جميع ميادين المعرفة البشرية و ما صاحبه من تطورات متلاحقة في تقنيات المعلومات إلى زيادة هائلة و كثافة خيالية في الإنتاج الفكري العالمي الأمر الذي كان له انعكاساته المباشرة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة[1] مما أدى إلى إنشاء مؤسسات متخصصة في جمع المعلومات و توثيقها و تخزينها و استرجاعها و من ثم توصيلها إلى طالبيها من باحثين و دارسين و صانعي قرارات و علماء و غيرهم في الوقت المناسب و بالكيفية المناسبة، خاصة وأن هذا العصر يشهد ميلاد مجتمعات المعلومات التي تعتمد على المعلومات كمصدر للدخل القومي، فقد أضحت هذه الأخيرة سلعة يتم إنشاؤها و تجميعها و حمايتها و استغلالها و الإستثمار فيها.

من هنا ظهرت الحاجة إلى وضع برنامج و خطة وطنية لوضع سياسة للمعلومات تخدم مختلف المؤسسات الوطنية و تعمل على التنسيق ما بين أعمالها.

و يمكن الإشارة إلى مبررات وضع مثل هذه السياسات و المتمثلة في[2]:

- تعكس سياسة المعلومات عادة رغبة الدول في اتخاذ قرارات متصلة بالتنمية و التطوير الاقتصادي و الاجتماعي.

---

[1] – يونس عبد الرزاق، **المعلومات والتنمية في الأردن**، الأردن: مؤسسة الوراق للخدمات المطبعية،1992،ص.157.

[2] – يونس عبد الرزاق، المرجع السابق،ص.157.

- تعكس سياسة المعلومات دور الدولة في تنظيم أنشطة المعلومات، بحيث تكفل الإفادة منها في جميع القطاعات عن طريق التنسيق و التعاون و المشاركة في المصادر و تبادل المعلومات محليا و دوليا، إضافة إلى كفالة و تطبيق المعايير و إنشاء مراكز المعلومات و قواعد ونظم المعلومات و غيرها.

- تعمل سياسة المعلومات على تحديد مسؤولية مختلف المؤسسات التي تخدم قطاع المعلومات باعتباره القطاع القائد لقطاعات الزراعة، الصناعة و الخدمات.

- ترسم سياسة المعلومات دور قطاع المعلومات في إرساء قواعد التنمية و تطبيق تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك الحواسيب الآلية و الاتصالات عن بعد.

- ضبط التدفق الحر للمعلومات من و إلى البلاد و تحديد المصادر المطلوبة للمستفيدين و حاجات التنمية الوطنية.

- تحقيق بنية أساسية للاتصالات[1] عن بعد ذات كفاءة و تكلفة منخفضة لإمكانية الاتصال بين الأفراد و المؤسسات، و ذلك باعتبار شبكة الاتصالات أهم عنصر في تحقيق التواصل بين أفراد المجتمع المعلوماتي الناجح.

- خلق البيئة الداعمة للتنمية و البحث و التطوير[2] على أساس المعلومات و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات إضافة إلى كون السياسة الوطنية للمعلومات تعمل على المحافظة على بعض المبادئ الأساسية و المهمة والواجب توافرها في مثل هذه السياسات

---

[1] – أبو بكر محمود الهوش، **دراسات في نظم وشبكات المعلومات**، القاهرة: عصمي للنشر والتوزيع،1996،ص.38.

[2] – أحمد بدر، مرجع سابق، ص.56.

نذكر منها[1]:

1. تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
2. التعاون بين الدول في مجال تقاسم و تشاطر المعلومات بين الأشخاص، مؤسسات المعلومات، مؤسسات الدولة.
3. تضييق الهوة أو الفجوة المعلوماتية بين الذين يملكون و الذين لا يملكون أو كما يسميهم البعض أغنياء و فقراء المعلومات و ذلك لضمان الانسياب و التدفق الحر للمعلومات.
4. ضمان قيام الدولة بدورها في مجال تنمية البرامج الوطنية مع تشجيع التعاون.

إذن تعد السياسة الوطنية للمعلومات من الضروريات الواجب توفرها في الدولة إذ تتشكل من خلالها رؤية متكاملة لتعميق الوعي بأهمية المعلومات و دورها في البناء و التقدم العلمي و الحضاري، إضافة إلى إعطاء اهتمام أكبر لتطوير واقع البنى الوطنية للمعلومات، و منه إرساء دعائم النظام الوطني للمعلومات و الذي يسهم في بناء مرتكزاته مختلف مؤسسات و وحدات المعلومات ضمن إطار الجهة أو الهيئة الحكومية و القادرة على إدارة دفعة العمليات و النشاطات المتعلقة بميدان المعلومات.

المطلب الثاني: مرتكزات أساسية للسياسة المعلوماتية:

إن المتطلبات الجوهرية اللازمة لتأمين دور المعلومات في عملية صناعة السياسة العامة ترتبط مع المتطلبات الأساسية لدخول مجال المعلومات و النهوض بقطاع المعلومات على المستوى الوطني، الأمر الذي يستدعي إتباع المنهجية العلمية و تحقيق المقومات اللازمة للعمل في مجال المعلومات من تجهيزات، شبكات و نظم المعلومات، و كفاءات متخصصة، ضف إلى ذلك توفير الإطار القانوني و التنظيمي و الإداري و

[1] – خالد عبد الرحمان الجبري، حمد بن عقيل السعدون، مرجع سابق.

الاجتماعي و هي تمثل مرتكزات و منافذ أساسية تتشكل في إطارها السياسة الوطنية للمعلومات، سيتم التطرق إلى هذه المرتكزات كالتالي:

1. ***المسائل التشريعية:*** تشمل حماية البيانات الخصوصية، حرية المعلومات، المعلومات كسلعة، تدفق البيانات عبر الحدود و التنظيم الذاتي لصناعة المعلومات[1]، وهنا يتم التأكيد على أن ضمان الحقوق في قطاع المعلومات يعد عنصر ضروري توفره السياسة الوطنية للمعلومات، وفق نصوص قانونية، و لقد عملت العديد من الدول على إرساء قوانين و تشريعات في كل قضية، بالنسبة لحماية الملكية الفكرية مثلا: كان هناك عمل مشترك للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لحقوق التأليف للمعلومات العامة.

2.***مسائل الاقتصاد:***تهتم بتحليل و تحديث قطاع المعلومات، فضلا عن قياس حجمه و نموه في إطار المقارنات الدولية، و أيضا العمل على الاستثمار في البنية الأساسية للمعلومات و في رأس المال البشري.و يمثل البند الرئيسي و الضروري توافره ضمن السياسة الوطنية للمعلومات. باعتبار أن المعلومات أصبحت في العصر الراهن أهم مورد استثماري يحقق الأرباح العالية.

3. **المسائل التنظيمية:** تركز هذه المشاكل أو القضايا على استخدام المعلومات كمصدر للإدارة، و كذا العلاقة بين المعلومات و الإنتاجية، و الحاجة إلى مداخل جديدة في الإدارة، المهارات الجديدة للمديرين، تقسيم العمل و ظهور جيل جديد من اختصاصيي المعلومات. و في هذا الإطار لابد من تنظيم الرصد المعلوماتي المتواجد بمختلف أشكاله و أنواعه و هذا لتحقيق سهولة تبادله و استغلاله.

4. ***المسائل الاجتماعية:*** إن اعتبار المعلومات كمصدر قومي من أهم بنود السياسة الوطنية للمعلومات، حيث تشمل العمل على التوعية لاستخدام المعلومات العلمية و التقنية، المتوفرة لصانع القرار على المستوى الوطني و مدى أهميتها و العمل على تحسين وسائل نقلها و بثها و توزيع نتائج البحوث الجارية و الحديثة في مجالات العلوم و التكنولوجيا و

1- يونس عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.159.

التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.و تتمثل وظائف الدولة في هـذا المجـال: العمـل علـى ضمان حصول المواطنين على المعلومات حسب حاجتهم و مستوياتهم دون تمييـز و ذلـك لضمان إتاحتها في الوقت و بالكيفية المناسبة.

تعطي هذه القضايا صورة عن آلية وضع السياسة الوطنية للمعلومات و تنفيـذها مـن أجل التوسع في تنوع مجالات تدفق المعلومات و تنمية المعايير و الإجراءات التـي تزيـد من سهولة الحصول على المعلومات و تشجيع القدرات المحلية من أجـل جمـع و حشـد المعلومات ليتم الارتقاء بالمجتمعات بصورة فعالة على كافة المستويات و القطاعات.

المطلب الثالث: تصميم السياسة الوطنية للمعلومات و معوقات تنفيذها:

يرى مجبل لازم المالكي أنه[1]" لابد أن يكون لكل دولة سياسة وطنية واضحة في مجـــال المعلومات تنسجم مع الأهداف العامة لخطة التنمية الشاملة في الدولة و بكل قطاعاتهـــا الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية..."

و اقتناعا بضرورة وضع سياسات معلومات ذات كفاءة عالية كان لابد أن تشمل هـذه السياسة على العناصر التالية:

1. إجراء المسح الشامل للبنية الأساسية لنظم المعلومات و تحليلها و ترشيدها و اسـتيعاب التشريعات القائمة فيما يخص المعلومات الوطنية و خدماتها.

2. ضرورة أن تكون هذه السياسات ذات مرونة :تمكن من تطويـع كـل مـدخلات هـذه السياسات و توجيهها التوجيه المطلوب سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، حتـى يمكـن مـن التكيف مع التغيرات التي تطرأ على أولويات خطط التنمية من جهة، ومع التطـورات فـي وسائل و أساليب التداول في المعلومات تحتاج إلى مراجعة دقيقة و مسـتمرة لأن طبيعـة المعلومات و الصناعة المتعلقة بها تتطلب قياسا مستمرا للمصـداقية، كمـا أن التطـورات التقنية المتلاحقة اليوم و الانفجار الحاصل في مجال المعلومات يجعل من غير المعقول

1- أبو بكر محمود الهوش، مرجع سابق،ص. 191.

الاعتقاد بأن سياسة المعلومات وضعت قبل 5سنوات على سبيل المثال لا تزال صالحة ومناسبة تماما لواقعنا اليوم نظرا للتغيرات العالمية غير المستقرة.

3. إسناد السياسة الوطنية للمعلومات إلى أعلى سلطة ممكنة في الهيكل الإداري للدولة بهدف ضمان التنفيذ الكامل و الناجح لها والعمل على تنسيق و انسجام نظم المعلومات و خدماتها و مشاريعها و برامجها في الدولة للحد من التكرار و الازدواجية في العمل، إضافة إلى تطويرها و تشغيلها لتعميم الفائدة و تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المعلومات مع توفير الإعتمادات المالية الكافية.

4. الأخذ بعين الاعتبار القوى البشرية العاملة في قطاع المعلومات والقادرة على تنفيذ سياسة المعلومات و ذلك بالاهتمام بتكوينها و تدريبها و العمل على تطوير البنى التحتية المؤسساتية للتنظيم والتكوين في قطاع المعلومات.

5. تنسيق العلاقات التبادلية بين الإدارات و الوزارات والقطاعات من خلال الترتيبات التعاونية من أجل تجميع المعلومات و البيانات من المصادر المختلفة وتبادلها.

6. وضع إجراءات تشريعية بخصوص الهيكل القانوني للمعلومات.

7. العمل على توفير البيئة الملائمة[1] لإدارة مرافق المعلومات بشكل فعال، و تعتمد هذه البيئة في نجاحها على مدى توفر التشريعات المناسبة، التمويل الكافي، استقطاب الخبرات المؤهلة، استخدام التقنيات الحديثة التي تساعد على حصر و تنظيم و استرجاع المعلومات.

إن صياغة السياسة الوطنية للمعلومات جهد وطني يتم ضمن محيط النظام الاقتصادي و الاجتماعي و الحضاري و الثقافي و التاريخي و التقني السائد في المجتمع و يستوجب ذلك أيضا وضع السياسات على أساس قطاعات الأولوية ذات الحاجة إلى المعلومات و تقييم حاجات المستفيدين من المعلومات كما يجب أن تراعي السياسة شمول التجميع لمختلف الوسائط.

1-خالد عبد الرحمان الجبري، حمد بن عقيل السعدون، مرجع سابق.

نخلص إلى أن التخطيط و النمو في المجتمع بالمعنى الواسع للتنمية و التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الحضاري يدو إلى وضع سياسات وطنية للمعلومات تحت إشراف أجهزة وطنية قادرة على عمليات التغيير المطلوبة في أنشطة المجتمع

و الدفع به إلى الأمام من أجل خلق المجتمع الجديد في ظل السياسة الوطنية للمعلومات التي ينبغي أن تكون سياسة ايجابية و فاعلة.

إن عملية إعداد و بناء السياسة الوطنية للمعلومات هي عملية معقدة بل إنها في غاية التعقيد لأنها متداخلة مع السياسات الأخرى في مجالات التعليم و البحث العلمي و التطوير و الإبداع و الابتكار... إلخ، و يمكن في هذا الإطار تحديد الإجراءات الضرورية لإعداد و بناء السياسة الوطنية للمعلومات و التي تغطي في مجالين هما:

أولا: القيام بمسح الوضع القائم لمرافق المعلومات و خدماتها وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر الأجهزة و المؤسسات العامة في الدولة، الطاقات البشرية، المقتنيات ثم ما تقدمه من خدمات، إضافة إلى التشريعات المتعلقة بها. و قد نبهت " بولين آثرتون"[1]: " إلى أهمية إجراء مسح شامل للبنى الوطنية للمعلومات، و كذلك لكل النظم الوطنية القائمة حيث تشكل هذه الخدمات المتوافرة فعلا الأساس الذي يعتمد عليه عند وضع أي خطط مستقبلية للمعلومات".

ثانيا: يتمثل هذا المجال في تحديد المتطلبات و يتوجب هما ضرورة ترجمة هذه المتطلبات إلى أولويات في خطط التنمية و ارتباطها الوثيق باحتياجات المستفيدين الأمر الذي يستلزم التشجيع على إشراكهم في عملية إعداد مثل هذه السياسات، كما أنه يجب النظر إلى تحديد المتطلبات على أنها تقييم للأوضاع القائمة و خطوة ضرورية لتوسيع الخدمات أو تعديلها، و من ثمة وضع السياسة الوطنية اللازمة و قد يشمل هذا التحديد

1-خالد عبد الرحمان الجبري، حمد بن عقيل السعدون، المرجع سابق.

على سبيل المثال لا الحصر: إنتاج المعلومات، تجميعها، بثها و توزيعها و توفير الموارد، توفير القطاع القانوني...الخ.

و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مسح الوضع القائم و تحديد المتطلبات هما عمليتان متداخلتان لا يمكن فصلهما، يقوم بهذه الدراسة المسبقة جهات مختصة قادرة.

كنتيجة نهائية مما سبق نستنتج أن السياسة الوطنية للمعلومات تعتبر مسؤولية الحكومة، الجمعيات الوطنية لصناعة المعلومات و كذا المستفيدين من قطاع المعلومات و تكون مهمة الأطراف المشاركة على النحو التالي:

1. مصادر المعلومات العامة الحكومية:

توجد في معظم الدول البنية الأساسية للمعلومات في شكل مستودعات بيانات في الأجهزة و الهيئات الحكومية المتخصصة و العامة والهيئات ذات الطابع الدولي فمن الممكن أن نجد البيانات الإحصائية و الدراسات و تقارير الخبراء... في كل من مختلف الوحدات الإدارية للحكومة و الهيئات التشريعية و الفضائية و الوحدات الإدارية و الإقليمية و المحلية، بالإضافة إلى بنوك المعلومات، كالمستودعات الإحصائية العامة مثل: الديوان الوطني للإحصاء و بنوك المعلومات الإدارية و الصناعية والتجارية و الزراعية و الخاصة بالعقارات، و تلك المتعلقة بالأنشطة العلمية و التكنولوجية مثل المكتبات و مراكز التوثيق وكل المستودعات الرئيسية التي تتجمع فيها معظم الموارد الرسمية و غير الرسمية كالإنتاج الفكري و الخرائط و المخطوطات...الخ.

و يقع على عاتق هذه المؤسسات التنظيم و التنسيق و التعاون في مجال المعلومات و التعامل مع الرصيد الوطني و العالمي من المعلومات، و ذلك من خلال التجميع و التحليل و التخزين و الإيصال و الاسترجاع، أي إدارة المعلومات في شتى المجالات و في كل القطاعات بما يدعم و يخدم صانعي السياسات و القائمين على شؤون التنمية في مواجهة وحل المعضلات، فهذه المراكز المتخصصة يجب أن تكون مسئولة عن كل ما يتعلق

بقطاع المعلومات في البيئة الداخلية و الخارجية و الذي يمكن أن تركز عليه الخدمات العامة الرئيسية في الدولة.

2. شبكات و بنوك المعلومات المتخصصة:

يمكن التعرف على احتياجات الدولة من المعلومات بطرق عديدة أهمها القيام بالدراسات التفصيلية عن كيفية حصول المستفيدين على المعلومات و كيفية استخدامها، كما أن التعرف على الأولويات و الاحتياجات المعلوماتية يرتبط بأهداف و خطط التنمية، و لعل أهم الطرق المتبعة في دول عديدة للاستجابة للاحتياجات الوطنية هو إنشاء الشبكات أو الدخول فيها.

يعرف"**susan.k.martain** "الشبكة بأنها[1]: " مجموعة من الأشخاص أو المنظمات مرتبطة مع بعضها عن طريق الاتصال لتحقيق التشارك بمصادر المعلومات لأقصى حد و توفير أعلى نسبة من المعلومات للمستفيدين منها".

و سواء كانت تلك الشبكات حسب المجالات أو التخصصات الموضوعية أو حسب أنواع الخدمة المعلوماتية أو حسب مستوى الشبكات (وطنية، إقليمية، دولية) فإن المهم في هذه الحالة هو التأكيد على ضرورة شمول السياسة الوطنية للمعلومات، و إنشاء أفضل شبكة خدمات معلومات ممكنة "رسمية" في حدود الإمكانات المتاحة، و ذلك لتغطية الاحتياجات من المعلومات للمستفيدين من صناع السياسات و المخططين و الاستراتيجيين...الخ، بأسرع و أرخص و أكمل طريقة و بشكل مناسب عمليا، فضلا عن التوازن بين الاعتماد على المصادر المحلية و الإقليمية و المصادر العالمية و الإفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المتطورة.

1-غادة عبد المنعم مرسي، ناهد محمد سالم ، **مرافق المعلومات: ماهيتها،ادارتها، خدماتها**، الاسكندرية: دار الثقافة العلمية،2000،ص.54.

3. الهيئات البحثية و الاستشارية:

يتمثل مهام هذه الهيئات في تقديم المشورةلهيئات التنسيق الوطني و المنبثقة من ثلاث قطاعات: المستفيدون بمختلف فئاتهم: و تتمثل في المهنيين في المعلومات و صناعة المعلومات، و المشورة في هذه الحالة تكون من خلال لجان دائمة[1]، لجان حكومية أو مستقلة، و يكون تمويلها بمنح حكومية و تعطي نتائج الدراسة كجزء لإجراءات التنظيم الخاصة بوضع و تنفيذ السياسة الوطنية للمعلومات.

إن التطرق إلى كيفية صنع السياسة الوطنية لا يخلو من ذكر المعوقات و المشاكل التي تحول دون بناءها و يمكن تلخيص أبرز العوائق فيما يلي:

1. عدم اعتبار المعلومات و تقنياتها من ضمن أولويات وضع المخططات التنموية.
2. ضعف الجانب التمويلي لتنفيذ هذه السياسات.
3. ضعف الوعي بأهمية المعلومات كمورد اقتصادي.
4. ضعف أو انعدام التنسيق و كذا البرامج التعاونية بين مؤسسات و وحدات المعلومات.
5. التداخل الواضح في المسؤوليات بين العديد من الجهات ذات العلاقة بالمعلومات و تقنياتها.
6. عدم توفير القوى البشرية المؤهلة، مع نقص البرامج التدريبية المخصصة لها.
7. الإعتماد و بشكل شبه كلي على التكنولوجيا المستوردة دون العمل و بشكل فعال على إيجاد تكنولوجيا معلوماتية تتطابق و احتياجات و خصوصيات واقعنا المحلي.

تمثل هذه أهم المعوقات التي تحول دون بناء سياسة وطنية للمعلومات ناجحة.

---

[1] – غادة عبد المنعم مرسي، محمد سالم ناهد، المرجع السابق،ص.76.

المبحث الثاني: توظيف المعلومات في صنع السياسة العامة:

يقول "حامد الربيع" في وصفه لأهمية المعلومات بالنسبة للدولة و القائمين عليها:[1] " نظم المعلومات هو التعبير عن ما يمكن أن نسميه الجهاز العصبي للدولة، فالدولة هي كالجسد البشري تتكون من شرايين و أوعية يسير فيها الدم الذي هو عصب الحياة ذهابا و إيابا، هذه الأوعية هي نظم المعلومات و هذا الدم هو المعلومات الذي يغذي الجسد بالحياة و الوجود ، وعلى هذا فإن وجود الدولة و استقرار نظامها السياسي و قدرتها على رسم السياسة العامة مرتبط ارتباطا مصيريا بمدى توفر المعلومات لدى صانعي السياسة العامة.

إن الدولة في العصر الراهن تعيش أمام تحديات كبيرة، و إذا ما استطاعت تجاوزها فإنها سوف تحقق الأهداف التي وضعتها ضمن أجندتها، و من بين التحديات الراهنة ما يعرف بالتدفق الهائل للمعلومات حيث يكاد يكون هناك اتفاق بين المختصين في الإعلام والمعلوماتية أن المعلومات المنتجة في الحقبة المعاصرة أكثر مما أنتجه الفكر البشري منذ ظهوره، نتيجة التداخل الكبير في مجالات الحياة العصرية، و تغير نمط الحياة عبر مراحل تاريخية عديدة صبغ كل منها طابع الإنتاج و مفهومه إلى أن وصلنا إلى ما يسمى بنمط الإنتاج الخدماتي كناية على عصرنا الحالي عصر المعلومات، هاته الأخيرة التي يمكن إتاحتها عن طريق الوسائل الالكترونية و تقنيات الاتصال عن بعد.

لقد أصبحت قضية المعلومات و كيفية الحصول عليها و اختزانها و تيسير الإفادة منها و وضعها في خدمة صانعي السياسة العامة حتى القضايا الجوهرية لأنها تشكل ثروة وطنية تماثل الثروات الأخرى الطبيعية و البشرية، و أصبحت لها مكانتها و دورها الفاعل في تحقيق التنمية الشاملة إذا ما أحسن وضع الخطط العلمية لتحديد مصادرها و أماكن وجودها و جمعها و تنظيمها من خلال مؤسسات معلومات متطورة مزودة بأحدث تقنيات

1- حامد الربيع،" **نظم المعلومات وعملية صنع القرار القومي**"، مجلة الدراسات والبحوث العربية، العدد11، 1982، ص34.

المعلومات و الاتصال و القوى البشرية المؤهلة و المتخصصة القادرة على التعامل مع تقنيات و خدمات المعلومات، و المدركة لقيمة المعلومات و أهميتها في تحقيق التنمية الشاملة.

و تعزيزا لهذه الأهمية سيتم من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الاتجاهات الحديثة لتوظيف المعلومات و دورها المحوري في فهم المشكلات و القضايا لصنع السياسة العامة في الدولة الحديثة.

المطلب الأول: أهمية التحليل العلمي في تحديد مشكلات السياسة العامة:

يعتبر التحليل العلمي بمثابة آلية[1] تسمح لنا بمعرفة ماذا تفعل الحكومة ؟ ولماذا تفعل ذلك؟ وما هي الفروق والمتغيرات التي تحدثها أفعالنا ؟ إلى جانب كونها تمنحنا القدرة على الوصول إلى تفسير جيد للسياسات التدخلية والعمل على زيادة ديناميكيتها وتأثيرها ،وانطلاقا من ذلك يصبح تحليل السياسة العامة أسلوبا ومنهاجا علميا يهدف إلى الرفع من كفاءة البرامج والسياسات الحكومية والزيادة في درجة فعاليتها من خلال تحسين مستوى اتخاذ القرارات المتعلقة بها واللازمة لحل المشاكل التي تعتبر المصدر الأساسي لتغذيته .

ــ إن عملية تحليل السياسة العامة عملية معرفية لها إطار ومجهودات محددة يتم القيام بها ، ويرى فهمي خليفة الفهداوي إن عملية تحليل السياسات هي [2] : " منظومة الجهود المنسقة المعنية بالبحث والدراسة والتمحيص والتحليل في طبيعة المشكلات والقضايا المجتمعية التي هي محط اهتمام السياسة العامة والنظر في أسبابها و بواعثها وتحديد البدائل المناسبة لمواجهتها في إطار من توثيق المعلومات ، والثقة بمصادرها وصحتها بما يؤدي إلى تحقيق

1- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق،ص.95.

2- المرجع نفسه، ص.97.

آثار تلك المشكلات ومواجهة القضايا و إزالة الانعكاسات السلبية الناجمة عنها وإقامة التوازن الطبيعي أو إعادته إلى المجتمع بصورة جلية "

يمكن القول إن تحليل السياسة العامة أصبح أمرا في غاية التعقيد بسبب تعقد المشكلات و القضايا الداخلية وكذا تعدد الفاعلين والشبكات الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى طغيان البعد الدولي على البعد الداخلي الشيء الذي يضع محللي السياسة في موقف حرج من المشكلات والقضايا العامة وجعل تحليل السياسة العامة كعملية معرفية تهدف إلى الاستكشاف والإبداع و الابتكار للإحاطة بالمشكلات ودعم اتخاذ القرارات بالاستناد إلى

المناهج التي ترتبط بجمع وتفسير المعلومات وفي ذلك يقول : **M.Bentel:** " أن تحليل السياسة العامة هو منهج[1] يساعد متخذ القرار لاختيار البديل الأفضل لحل مشكلة عامة وذات أهمية مستعينا في ذلك باستعمال الطرق العلمية الرشيدة "

يعتبر التحليل عند فلاسفة العلم أساس لكل تفكير علمي و سمة و أداة[2] للبحث و من ثمة خاصية للمعرفة العلمية، و ذلك لانتقادهم بأن التحليل انتقال من المجهول إلى المعلوم ومن ظاهر الشيء إلى حقيقته و التحليل هو البحث عن أسباب الظاهرة أو القضية بصورة فعلية عقلية و واعية بكشف العناصر و العلل ليأتي الشق المكمل للتحليل و هو التركيب و هو العملية المقابلة للبرهنة على مشروعية التحليل و سلامته".

إن التوجهات العلمية و الممارسات التطبيقية لكثير من المؤسسات السياسية و الحكومية في دول العالم حتمت عليها الاهتمام بعملية تحليل السياسات العامة لفرض رفع كفاءة البرامج الحكومية و زيادة فاعليتها و بلوغ أهدافها المخطط لها على وجه الصحة و الضمانة المؤكدة، و عليه فإن عملية تحليل السياسات العامة مرتبطة بذلك التطوير الواسع الذي ارتبط بتطور نشاطات الحكومة و تزايد مشكلاتها الاجتماعية و البشرية و اتساعها

1- فهمي خليفة الفهداوي، **المرجع السابق**،ص..97

2- محمد قاسم، **المدخل إلى فلسفة العلوم**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، 2003، ص09.

لتشمل المدن و الأرياف مثلما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية[1] و بريطانيا و الدول الغربية الأخرى.

إن الذي يعنينا هنا هو عملية تحليل السياسات العامة بوصفها منهجية علمية لها حدودها و خصوصياتها و لها أساليبها و تقنياتها الممثلة لها، و لها أدواتها عند تناولها لتحليل السياسة العامة، فقد استفاد القطاع الحكومي العام منذ بدايات التسعينات من القرن الماضي من كل تلك المجالات العلمية و الكمية وذلك بتكثيف الجهود المعرفية و التجريبية و الاستفادة من معطيات العلوم المتخصصة ذات التوجه القياسي التجريبي كبحوث العمليات و تحليل النظم و الأساليب الرياضية....الخ، و قد بدأ هذا التركيز في الولايات المتحدة في عام 1975 جراء تزايد حجم المشكلات الاجتماعية خاصة تلك المرتبطة بالتربية و الأسرة و المرأة...، و كذا التورط الأمريكي في الحروب و ما انجر عنها من مشاكل و قضايا تمس المجتمع، حيث استدعت الضرورة داخل المؤسسات الحكومية آنذاك إلى تحليل تلك المشكلات من أجل صياغة سياسات عامة لعلاجها، و أخذ التحليل العلمي أبعادا أخرى و أهمية بارزة داخل مراكز البحوث العلمية و مراكز المعلومات و الأجهزة ذات النشاطات الإستخبارية لتبلغ بذلك أهمية التحليل العلمي في حقل السياسة العامة و الإدارة العامة ذروتها و يمكن إبراز هاته الأهمية من خلال النقاط التالية:

إن المنهجية العلمية لتحليل السياسة العامة تسهم في خلق إطار موضوعي علمي الذي يمكن أن تستند إليه الحقول المعنية بمواجهة المشكلات و القضايا المرتبطة بالسياسات العامة و محاورها و عملياتها بالشكل الذي يؤدي إلى حسن استخدام الوسائل المعرفية و تطبيق الأدوات العلمية لحل المشكلات العامة و احتوائها.

و عليه فإن تحليل القضايا العامة وفق منهجية علمية معتمدة ، تعتبر من أفضل الطرق لتوفير المعلومات الدقيقة والصادقة لصناعة القرار والعاملين بالسياسة ، ولابد من الإشارة إلى إن أطراف التحليل هم المحللون أو من يؤدون أدوارا تحليلية ، وهناك

1- محمد نصر مهنا، مرجع سابق،ص.91.

محللون رسميون مثل الدواوين الرئاسية والوزارية والمستشارون والخبراء والفنيون وفقهاء السياسة والوحدات التنفيذية وغير الرسميون كالمنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة المتخصصة في الأمم المتحدة مثل اليونسكو واليونيسيف والمنظمات العاملة في مجال المرأة إضافة إلى الأحزاب والنقابات والمراكز البحثية الخاصة... الخ.

2. إن عملية التحليل تنطلق من مشكلات واقعية حقيقية سواء على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو التكنولوجي، وهذا تفرضه طبيعة المشكلات العامة ودرجة حساسيتها وأكثرها وقعا على جداول أعمال (أجندات) [1]الحكومات المتعاقبة لدراستها وتحليلها من خلال تشكيل العديد من الأجهزة واللجان التنفيذية الدائمة والمؤقتة للوقوف على حجم المشكلة وأبعادها وتأثيراتها و تدخلاتها .

3. تمثل عملية تحليل السياسة العامة حقلا يركز على البحث العلمي و يستخدم في كل مراحل صنع السياسة العامة، وجعل العلم كوسيلة في سبيل بناء سياسات أكثر ارتباطا بالواقع العلمي، ويتجلى البعد العلمي هنا في توظيف المعرفة العلمية لاكتساب المعطيات السديدة في سبيل استيعاب الأسباب والنتائج لأي من القرارات السياسية المتخذة و فهم تشابكها، فضلا عن المعرفة بأصول السياسة العامة وبكيفية تطوير عملياتها وتأثيراتها على الأوساط البيئية بما يعزز الإحاطة المعقولة بحدود الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية وغيرها.

4. إن المنطق العلمي في التعامل مع القضايا والأحداث والمشكلات يعد منطلقا أساسيا في أقامة توازن صحيح للربط بين المتغيرات المؤثرة والمتأثرة ، ومن هذا المنطلق تكون الغاية هي تأصيل المنهجية العلمية والعملية لتوفير قاعدة واسعة من المعلومات إلى صناع السياسة العامة والتي تساعد على حصر أبعاد المشكلات وفهم واستيعاب الأسباب الجوهرية التي تقف وراءها بناء على هذه المعلومات تتشكل معرفة موضوعية تكون الدافع الأساسي و المحرك في بناء سياسات عامة رشيدة.

1- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق،ص.105.

إن تحليل القضايا و المشكلات العامة ليس بنفس الدرجة و الأهمية فالحديث عن مدى تفشي الجهل في مجتمع ما أو مدى ارتفاع معدل الجريمة به، حيث لا يستطيع المحللون و الخبراء الحديث عنها بمثابة وصف خارجي يرتبط بمقدرة و حصيلة كل محلل، و إنما تصبح المعرفة العلمية هنا أفضل استخداما لبناء أبسط الظروف المتاحة حول المشكلة و ذلك باستخدام الطرق و المناهج و الأساليب العلمية في تحليل الظواهر انطلاقا من فكرة أساسية مفادها أن اتخاذ القرار الرشيد ليس بالأمر الجديد و المستحدث، و لكن الشيء الجديد هو ظهور طرق جديدة من أدوات من أهمها بحوث العمليات حيث أن محور اهتمام هذه الأخيرة هو وجود مشكلة تتطلب اتخاذ قرار و تزداد الحاجة إلى بحوث العمليات كلما زادت درجة تعقيد المشكلة ، ففي بحوث العمليات تصاغ المشكلات المطلوب اتخاذ سياسات بشأنها بشكل رموز رياضية للتعبير عن الظاهرة لبناء نماذج فتركز بصفة أساسية على المقارنة الكمية بين البدائل المختلفة و هو ما يصعب تقديره عن طريق العقل الإنساني، فالطرق العلمية تعطي فرص أكبر في التحليل العلمي للحصول على الأسباب الجوهرية للمشكلات العامة و استقراء الأحداث و استنباط الخيارات و الفروض التي تكون بمثابة تغييرات مؤقتة لمشكلة محل الاهتمام.

إن المنهجية العلمية لتحليل المشكلات العامة تسهم في خلق الإطار الموضوعي و العلمي الذي يمكن أن تبنى عليه السياسات العامة بالشكل الذي يؤدي إلى حسن استخدام الوسائل المعرفية و تطبيق الأدوات العلمية، و عليه فإن ايجاد قاعدة أساسية لتحليل السياسة العامة على وفق منهجية علمية معتمدة تعتبر أفضل الطرق في دعم متطلبات السياسة العامة من معلومات و بيانات صادقة، و من الأمور الايجابية و الملزمة لكل الجهود التي تقوم بها الحكومة، لكن يبقى هذا المطلب غير محقق في إطار الواقع العلمي لكون ثمة صعوبات حقيقية و مدركة لها مبرراتها، مثل نقص البيانات و المعلومات و تضاربها وعدم ثباتها و السرية المفروضة من قبل الجهات المسؤولة حول بعض الوثائق و الملفات وندرة في الدراسات المماثلة والمقارنة.

وهذه العوامل المؤثرة على عملية تحليل السياسات العامة وقضاياها يعود لأسباب داخلية مثل عدم الاستقرار السياسي والحروب والنزاعات و الهجرة.... إما العوامل الخارجية تتمثل في ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتفاقيات الدولية وظهور مفهوم الشبكات و المتعاملون الجدد....الخ.

انطلاقا مما سبق ذكره فالتحليل العلمي بمثابة منظومة للجهود المنسقة المعنية بالبحث والدراسة و التخصيص والتحليل في طبيعة المشكلات و القضايا المجتمعية التي هي محط اهتمام السياسة العامة، و النظر في أسبابها و بواعثها و من ثم تحديد البدائل المناسبة لمواجهتها في إطار توثيق المعلومات و الثقة لمصادرها و صحتها مما يؤدي إلى تخفيف أثار المشكلات و مواجهة القضايا و إزالة الانعكاسات السلبية الناجمة عنها تماما و إقامة التوازن الطبيعي أو إعادته إلى المجتمع بصورة جلية.

المطلب الثاني: دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في ترشيد صنع السياسة العامة

إن عملية توظيف المعلومات في صنع السياسة العامة يتطلب قبل كل شيء توفر المعلومات ذاتها، وبمحتوى يستجيب لكافة احتياجات صانع السياسة العامة من حيث الشمولية والدقة وحداثة المعلومة ولابد لهذه المعلومات أن تتاح بصورة متواصلة ومنتظمة وأن تهيأ بالطريقة التي تسهل عمليات الربط والمقارنات والاستنتاج واستخلاص أنسب البدائل، وعلى أن يترافق ذلك مع وجود نظم فاعلة تتحدد بموجبها طرق وأساليب تلقي واستخدام المعلومات واعتمادها كثرة أساسي لصنع سياسة عامة رشيدة.

واليوم في ظل عالمنا المعاصر أخذت المعلومات دورا أكثر عمقا وشمولية[1] واكتسبت بفعل ذلك قدرا يفوق كثيرا ما كانت تمثله من أهمية فيما مضى،فلقد أدى اندماج تكنولوجيا الاتصالات مع تكنولوجيا الحاسوب (الكمبيوتر) إلى إحداث تغيير جذري في

1- صادق طاهر الحميري،" **توظيف أنظمة المعلومات في عملية صناعة القرار: المعلومات والإفادة منها في اتخاذ القرار**"،ورقة مقدمة من المركز الوطني للمعلومات إلى المؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الإداري والمالي، اليمن: المنعقد خلال الفترة 25-27 أوت، 1998،ص.09.

مجال المعلوماتية لم يكن مسبوقا في التاريخ بكامله، وغدت المعلومات بتكنولوجيتها ونظمها صناعة العصر الرائدة وثروته المتميزة التي تمكن من امتلاك زمام التطور حين لم تعد المعلومات محصورة في حدود الرصد المعرفي للظواهر والمتغيرات وحركة التطور التاريخي وتنمية المعرفة الإنسانية في هذا السياق بل أصبحت بالإضافة إلى ذلك أداة فعالة يعتمد عليها في إدارة تشكيل الحاضر ورسم صورة المستقبل، وصار بالمقدور القول أن ما يجري في الواقع الراهن هو تحول نحو بناء المجتمع المعلوماتي في عالم يعيش عصر المعلومات.

ولا شك أن ذلك يمثل الشيء الكثير بالنسبة لصانع السياسة العامة وهو بالتعامل مع واقعه في ظل الاهتمام باستيعاب خصوصيته وما تحيط به من متغيرات وإعطاء الجدية الكاملة لاستخدام وتوظيف الأدوات الأكثر فعالية لتطويره والنهوض به، وإذا كانت المعلومات على تلك الدرجة من الأهمية والأثر الفاعل في إيصال المعرفة وتسهيل الإلمام بمكونات الواقع وتفاعلاته وتأمين مقدرة اكتشاف الحاضر ودقة التنبؤ بالمستقبل وتدعيم عوامل النمو العلمية والفنية والمادية فإن القيام بعملية صنع السياسة العامة في أي من المجالات دونما الارتكاز على المعلومات يفقد مانع السياسة العامة الاستفادة من عامل جوهري وربما حاسم لضمان تحقيق الهدف الذي يتطلع إليه بقراراته المتخذة ويقود ذلك في حالات مختلفة إلى التعرض لتقديرات خاطئة والوقوع في اتخاذ قرارات غير موفقة.

إن تحقيق القدر المناسب لأهمية المعلومات ودورها في صنع السياسة العامة في ظل وضعنا المعلوماتي الراهن يتطلب قبل كل شيء إعطاء الأولوية فيما يتخذ من قرارات لدعم وتطوير مجال المعلومات ذاته ومده بالمقومات اللازمة للإيفاء بدوره وتمكينه من خدمة احتياجات صانع السياسة العامة وتلبية متطلباته المعلوماتية بكفاءة عالية، فالمعلومات التي يتطلب الاعتماد عليها في عملية صنع السياسة العامة هي تلك التي

تتحقق من خلال نظام معلومات والذي يمثل[1]:" مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال، العناصر والموارد تقوم بتجميع، تشغيل إدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات من خلال شبكة خطوط وقنوات اتصال".

من خلال ما سبق تبرز الحاجة إلى الأساليب العلمية الحديثة من تكنولوجيا ونظم المعلومات في ترشيد صنع السياسة العامة، وأهمية الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به هذه النظم في فهم القضايا وتحديد المشكلات وحصر أبعادها خاصة تلك المتعلقة بالمستويات العليا في الدولة ومختلف القطاعات الحكومية، أي كل ما يتعلق بتكنولوجيا أو أجهزة أو أنظمة تستخدم من قبل المؤسسات الحكومية في (إنشاء البيانات والمعلومات بصورة تلقائية، أو من خلال الحصول عليها أو النفاذ إليها أو معالجتها أو إدارتها أو نقلها أو التحكم بها أو عرضها أو بثها أو استقبالها أو تبديل مسارها أو تبادلها)، وكذا أجهزة الحاسوب وكل ما يتعلق به من وسائل الربط بين المواقع المختلفة في شبكة المؤسسات الحكومية ووسائل الاتصال، وشبكات المعلومات،وغيرها.

لقد أدت المتغيرات الدولية إلى زيادة الحاجة إلى نظم المعلومات في جميع المجالات وأصبحت بذلك تكنولوجيا المعلومات الأداة الأساسية التي يقوم عليها الشكل الجديد للتنظيم، ومن أبرز المتغيرات الدولية تلك المتمثلة في التوجه نحو العولمة الكونية وما تحمله من انفتاح على العالم[1]، وموجات صاخبة في مجال التدفق والانسياب المستمر واللامتناهي للمعلومات، وما انجر عن ذلك الانفتاح من ثورة اتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى فرض تغيرات أساسية في البنى التحتيّة للمعلومات على المستويات القومية مما استدعى ذلك ضرورة التكيف مع المتغيرات من خلال إحداث

1-اسماعيل محمد السيد، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر،1996،ص.97.

[1] - أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي: رؤية مستقبلية لمدير القرن الحادي والعشرين**، [د.م.ن]، [د.د.ن]،1999،ص.11.

تغيير ثوري داخل المؤسسات الحكومية من خلال إحلال الأساليب العلمية الحديثة من تكنولوجيا ونظم المعلومات الدقيقة واللازمة لتوفير المعلومات الكفيلة بدعم عملية اتخاذ القرار وترشيد عملية صنع السياسات العامة، وبذلك أصبحت تكنولوجيا المعلومات الأداة الأساسية التي يقوم عليها الشكل الجديد للتنظيم بسبب ما يشهده العالم من ثورة معلوماتية ومعرفية، وما تجدر الإشارة إليه أن مسألة توفير رصيد ضخم من المعلومات في مجالات المعرفة المختلفة لابد أن يقابله اهتمام بتحديث نظم الاستفادة من هذه المعلومات ومتابعة تقييم توظيفها في المجالات المختلفة لبرامج الإصلاح والتطوير التنموي على عدة مستويات سواء على المستوى الحكومي أو المستوى المحلي،

ويمكن إبراز هذا الدور على النحو التالي:

أولا: المستوى الحكومي:

إن ازدياد الحاجة لجمع البيانات ومعالجتها واستخدام المعلومات بفعالية يعتبر المطلب الأساسي لنجاح المنظمات الحكومية في عصرنا الحالي الذي أصبح يتميز بالتغيرات البيئية المستمرة والمعقدة، حيث أننا نعيش في عصر استخدام الثورة التكنولوجية وتوظيفها لتحسين مستوى الأداء الحكومي ومسايرة روح التغيير والتقدم الذي صاحب هذه الثورة، هذا التوجه فرض على الحكومات توظيف أحداث نظم وتكنولوجيا المعلومات خاصة في مجال تحليل المشكلات وترشيد عملية صنع السياسة العامة، ويكون استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجال الحكومي أكثر بروزا في مجال حفظ السجلات (جمع البيانات وحفظها واسترجاعها وتحديث المعلومات)، وخاصة المتعلقة بالإنسان، والصحة والأمن والأحوال المدنية ولا تستطيع الحكومة أن تخطط خدماتها وتطورها دون معلومات، وقد وفرت تكنولوجيا المعلومات هذه الخدمة، فالمعلومات عن السكان والصحة والدفاع والطاقة...[1] عنصر مهم في التخطيط الحكومي في هذه القطاعات بهدف صنع سياسة عامة رشيدة.

1- ذياب البدانية، **الأمن وحرب المعلومات**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص.93.

إن الدول تواجه معضلات ومشكلات كبيرة تتطلب إيجاد السبل الكفيلة لتوفير التوازن الحقيقي لاستغلال الموارد والقدرة على التغيير وتحسين الأوضاع ومواجهة هذه القضايا تقف بالدرجة الأولى على المعلومات المتوفرة على المستوى الوطني، وبهذه الاعتبارات وغيرها فإنه بات من الضروري عملية تطوير نظم المعلومات وتنظيم أساليب جمع وتوثيق ومتابعة وتبادل المعلومات على المستويات الحكومية، وما يمكن الاشارة إليه إلى أن عامل الوقت يعدّ ضروري في توفير البيانات والمعلومات حتى لا تتفاقم المشكلة وتخرج بذلك على نطاق السيطرة والتحديد، وهو ما يضفي بدوره أهمية متميزة على مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والبيانات إلى صانعي السياسة العامة كأساس لتحليل المشكلات وفهم القضايا العامة والتي ينتج عنها صنع سياسة عامة رشيدة.

يساعد توظيف التكنولوجيا الحديثة للمعلومات في المنظمات الحكومية بقصد تقديم خدمات حكومية راقية إلى المواطنين، وكذا إمداد الجهات المستخدمة من دقة البيانات مما يعطي معلومات أكثر دقة حول القضايا والمشاكل التي تواجه صانعي السياسات كما تساعد على إعطاء نظرة شاملة على مختلف التحديات البيئية للنظام ككل، بالإضافة إلى تقليص الإجراءات الإدارية في سبيل دراسة القضايا والمشكلات العامة وجمع المعلومات حولها ذلك أن وجود قاعدة معلومات تزود الجهات المختصة في الإدارات الحكومية على تقليص الأعمال الورقية وتعبئة البيانات للحصول على معلومات دون تكليف ومشقة وبأكبر مقدار من الدقة.

حيث أن الحكومة تعتبر[1] جامعا للمعلومات ومصدرًا لها في نفس الوقت ومقدمة المعاملات والخدمات التي يحتاجها المواطنون ومؤسسات الأعمال فيمكنها تحقيق هذا التصور من خلال ما يطلق عليه "الحكومة الالكترونية المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات

1-سحر قدوري الرفاعي، **الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي**، «مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا»، العراق،[د.ت.ن]، ص308.

والاتصالات المتقدمة وبذلك تضمن أنماطا وطرقا جديدة وأساليب مستخدمة تسهم في إمكانية الوصول للمعلومات والمعاملات والفرص والخدمات.

انطلاقا ما سبق فإن كفاءة نظام المعلومات تحدد وتقاس بقدرة ما تكشف عن عدم اليقين لدى صانع السياسة العامة، كما يمكن القول بأن قدرة المجتمع على توفير بيانات ومعلومات لصانع السياسة تتوفر فيها شروط الكم والكيف والتوقيت الملائم، وتتأثر بوجود جهاز معلوماتي ذات مواصفات عالية تجعله مؤهلا وقادرا على إتاحة المعلومات بالقدر اللازم من الشمول والدقة والجودة، كما يبرز أيضا تأثير المعلوماتية على الوظائف الحكومية المتعلقة بتحديد المشكلات العامة في سرعة فحص المشاكل وحصر أبعادها بجمع أكبر قدر من المعلومات حولها عن طريق استخدام أحدث النظم والتقنيات الملائمة لطبيعة هذه القضايا ويتجلى ذلك في الأدوار المختلفة التي تقوم بها الحكومة في سعيها وراء المعلومات وفي التشجيع الذي تقدمة من أجل إنتاجها.

ثانيا: المستوى المحلي:

هناك إجماع كامل لاشك فيه على أن البشرية تعيش عصر انفجار المعلومات فهي سلاح كل عصر وكل مجتمع، لأنها ببساطة نقيض الغفلة والجهل، فكل ما حدث ويحدث في هذا العصر هو نمو الوعي بالمعلومات في حل المشكلات واتخاذ القرارات في مواجهة متطلبات الحياة بوجه عام خافية على أحد أن عصرنا الحديث وعالمنا المعاصر يتسمان بالتطورات السريعة والتغيرات المستمرة الأمر الذي أدى إلى تفاقم وتشابك المشكلات العامة (الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية...) والتي من أبرزها التدهور والتدهور والتفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل وانخفاض المستويات التعليمية وانتشار الأمية والفقر والبطالة وتدهور المستوى الصحي وارتفاع عدد السكان وسيطرة الطبقات العليا والنخبة على السلطة والحكم، وانتشار البيروقراطية والرشوة والمحسوبية والفساد وغياب الثقافة ... مع بروز التحديات الخارجية وما تعرضه المؤسسات والهيئات

الدولية من شروط على الدول النامية في شتى المجالات، كل ذلك أدى إلى بروز الحاجة إلى الوعي بأهمية توظيف الطرق والأساليب العلمية والتقنية الرشيدة للمعلومات على جميع المستويات والقطاعات الحكومية في الدولة الحديثة، حيث سعت الحكومات في وقتنا الحاضر إلى تدعيم أجهزتها بتكنولوجيا حديثة لخلق إطار مؤسسي لتوظيف المعلومات وحسن استغلالها في بيئة صانعي السياسة العامة بشكل يسمح بالتعرف على جوهر كل المشكلات والقضايا التي تثير انتباه الحكومة، وتسعى من خلال ذلك إلى انتقاء المعلومات المتعلقة بها والقيام بتحليلات دقيقة وصادقة مما يؤدي إلى سرعة تداولها بين مختلف القطاعات ومستويات صنع السياسة العامة.

لقد أثبتت نظم وتكنولوجيا المعلومات فعاليتها من خلال القدرات الهائلة التي تمتلكها في التخزين، الدقة في المعالجة، السرعة في استرجاع المعلومات في الوقت والمكان المناسبين، فبقدر ما تتوافر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة، كما كان ذلك مؤثرا في نجاح اتخاذ القرارات، هذا يعني أن درجة دقة وموضوعية القرار أو السياسة العامة تتناسب طرديا مع درجة دقة وكفاية المعلومات المتوافرة اللازمة لعمليات بلورة البدائل والمقارنة بينها، ومن ثم الاختيار منها.

ولقد اتجهت معظم الدول إلى بناء قواعد معلومات وبنى تحتية معلوماتية خاصة بها والارتقاء باستخدام نظم المعلومات على المستوى الوطني وذلك من خلال بناء وتطوير وإدارة نظام وطني متكامل للمعلومات يربط بين مراكز المعلومات في مختلف القطاعات وأصحاب الاهتمام وصانعي السياسة العامة بما يساعد على إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتطوير الخطط والبرامج والسياسات في شتى المجالات، والجزائر من البلدان العربية التي تسعى جاهدة إلى اللحاق بالركب الحضاري من خلال دخول مجال المعلوماتية بغية تسخيرها في مجال التخطيط وترشيد صنع السياسة العامة.

إن المعلومات المتدفقة داخل المنظمات والمؤسسات الحكومية أو في محيطها الخارجي تعتبر مادة خاما ينبغي استغلالها إذ بواسطة هذه المعلومات يتمكن صانع السياسة العامة من تحديد القضايا والمشكلات العامة خاصة تلك التي تترك وقعا عظيما في أجندة الحكومة وتثير انتباهها بالقدر الذي يدفعها إلى التحرك الجدي لتحديد نطاق المشكلة وإيجاد السبل الكفيلة لمواجهتها بواسطة حصيلة كافية من المعلومات والبيانات الخاصة والعامة والثانوية، والمتخصصة الرشيدة لاتخاذ القرارات [الحصول على المعلومات، معالجتها، تخزينها، بإرسال المعلومات]، وفي هذا يقول" Robert Reix":[1] «المعلومة حتى تكون مستعملة يجب أن تكون مجمعة، محجوزة، محمولة ثم موزعة».

المطلب الثالث: تأثير البحوث العلمية في نجاح السياسات العامة

يعتبر البحث العلمي من أسمى النشاطات التي يمارسها العقل البشري، فهو جهد منظم من الإنتاج الفكري الذي يهدف إلى صناعة الحياة وتحقيق التطور والنهضة أو العمران وبناء المستقبل الأفضل، فمن المعروف أن تقدم الأمم ونهضتها الحضارية مرهونة بعدة عوامل من أهمها: رعايتها واهتمامها بالبحث العلمي وتطبيقاته، حيث تعد الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة في الوسائل التي تهتم بالقضايا العامة من أبرز روافد المعلومات في الدولة الحديثة وتميل هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم البحث العلمي بأنه: "المجهود الإنساني، العقلي بشكل أساسي، والجسدي بشكل متمم، المنظم والممنهج علميا بقصد إنتاج أو إدارة المعرفة أو ضبط وتنظيم تطبيقاتها، والتي تتمثل سواء على صعيد صياغة السياسات العامة للمجتمع أو على صعيد صناعة القرارات أو اتخاذ القرارات الرشيدة في مختلف مجالات المعرفة.

---

[1] – الخزندار سامي ، الأسعد طارق ، "**دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسة العامة: إطار_عام**"، متحصل عليه من: http://www.bouhania.com/members,php?action:info&userid:1 ،بتاريخ: .07:40 .2012/12/12

لقيت البحوث والدراسات في الآونة الأخيرة اهتماما بالغ الأهمية من طرف صناع السياسة أنفسهم خاصة في الدول التي تؤمن بأهميته وفعاليته في رشادة السياسات العامة وتحقيق التنمية، ويعدد هذا التركيز من طرف صناع السياسة إلى الأسباب التالية:

* من بين أهداف الباحث النظر إلى القضايا بأكبر مقدار من الموضوعية حتى يحقق الأهداف المنشودة.

* يعمل الباحث على تشخيص مشاكل محدودة وبيان المجالات الواقعية لكل هذه المشاكل، كما يعتبر أيضا كرائد بالمفهوم الذي تقتضيه مهمة التحقيق والإبداع والتفتيش عن المعلومات الكافية.

* العمل على كشف النقاب عن المعلومات بطرق تحقيقية مدروسة وجعلها ذات فائدة مستقبلية، كما يقوم الباحث بدراسة القضايا بحياد وموضوعية بعيدًا عن الحساسيات السياسية.

انطلاقا مما سبق تتحدد مكانة البحث في تحسين الإدارة لترقى بمستوى مسؤولياتها في عملية: [1](التغيير والتحديث الاجتماعي والاقتصادي وخلق الوسط السياسي الآمن)، فالبحث له أدوار متعددة ومتميزة طبقا لمجال السياسة العامة والجهاز الحكومي والشيء الذي يهم هنا هو مكانة البحث في السياسة العامة، فهذه الأخيرة تعدّ بمثابة إجراء ينطوي على إظهار نوايا إستراتيجية معينة لتحقيق قيمة سياسة معينة وتعتبر الإطار العملي الذي تسير ضمن حدوده جميع المؤسسات القائمة، وتهدف هذه النوايا عادة إلى تنشيط القوى الفاعلة لزيادة إنتاجية المجتمع لتحقيق الرسالة التي يعتقد واضعو القيمة السياسة بأنها الرسالة التي جاء من أجلها المجتمع نفسه.

وبناء على أهمية المشكلة يتم التشديد على الدور الذي يقوم به البحث والدراسة في مساعدة واضعي السياسة من خلال تضييق حالة عدم التأكد من ردود الفعل لنواياهم وإزالة المشاكل التي تعترض طريق تنفيذها وذلك عن طريق تحليل مقوماتها بصورة

1- عبد اللطيف القصير، **الإدارة العامة: المنظور السياسي**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1980، ص.88.

موضوعية، واقتراح السبل العلمية لحلها أو تجميدها أو تأجيلها إلى وقت ملائم، إلا أنه لا يمكن أن تحل مجهودات الدارسين والباحثين محل صناع السياسة العامة، ولكن يساعد البحث على زيادة معارف صناع القرار وتوضيح رؤيتهم وإزالة الافتراضات العالقة في أذهانهم، فالبحث يقدم لهم خبرة الماضي وتحليل الواقع يمكنهم من استشراف المستقبل وخلقه، وعليه يمكن أن يقدم البحث فوائد ومآرب عدة منها زيادة المعرفة لتقليل نسبة الجهل بمقومات المحيط والبيئة، وكذلك إقناع الأطراف المختلفة بأهمية السياسة العامة في مجال التنمية الشاملة، بالإضافة إلى تفادي الحوادث الجانبية التي قد تؤثر سلبا على مختلف السياسات على عكس الدول النامية التي تعاني ضعفا كبيرا، وانعدام الوعي بأهمية البحوث والدراسات في التطوير والرقي بالسياسات العامة، وعدم تهيئتها للظروف الملائمة لانطلاقتها، نجد الدول المتقدمة تهتم بهذا المجال وقيامها بدراسات تحدد فيها العلاقة المتقاطعة بين السياسة والإدارة مثل: (الوظيفة العامة والمركز الاجتماعي، الولاء، الاتجاهات الاستهلاكية وتأثيرها في التنمية، المحيط الاجتماعي وتأثيره في صنع القرار، الفساد والانحراف الإداري...).

وفي هذا الإطار فإن عملية تصنيف مواضيع البحث لا تقتصر على إيجاد المراتب والأصناف للمشاكل العامة فقط، بل أنها ذات أهمية تبرز في كيفية إدارتها وتمويلها وتكوين الوحدات المسؤولة عن بحثها، وتفرض هذه العملية معرفة كيفية تحسس المشكلة وفقا لقدرتها وأهميتها ومقوماتها، وأن يكرس البحث تطلع واسع وأفق عريض لكي يتفهم خلفيتها، ومن ثم يصنفها وفقا للأهداف التي جاء من أجلها، وقد جاءت تصنيفات متعددة نذكر منها:

* بحوث وصفية تهدف إلى إعطاء الأسس التي يمكن الانطلاق منها للتكهن بحوادث المستقبل، كبحوث تتعلق بالسلطة وما هي مساحتها التي يمكن قبولها من المواطنين .

* أو ماهية نفوذ السلطة أو حدود القانون وتفويض السلطة، وهذه البحوث كلها يمكن اعتبارها من النوع الذي يزيد من توسيع آفاق المعرفة بالتنمية الإدارية.

* بحوث تتعلق بالوسائل التي تساعد على تقليل نوع التوتر لحل تضارب في اختصاص أو منع وقوع ذلك التضارب داخل الجهاز الحكومي.

* بحوث تتعلق بدراسة ظاهرة ضعف الجهاز الحكومي مثل التضخم كسبب من أسباب ضعف الإنتاج... .

إن الهدف من وراء التطرق لهذه التصنيفات للبحوث هو لتبيان بعض المشاكل العامة التي تواجهها الحكومات اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا والأخطر ثقافيا وحضاريا، حيث يعتبر البحث من أهم الأسس التي يعتمد عليها صناع السياسة لجمع معلومات قيمة[1] وصادقة حول أي قضية محل اهتمامهم انطلاقا من خلفية أساسية كون الباحث والمفكر والدارس خارج دائرة السياسة والنفوذ، أي ما من شأنه أن يقدم تحاليل موضوعية وأكثر ارتباطا بالواقع العلمي، خاصة إذا تعلق الأمر بالجهاز الحكومي.

إن معظم الدراسات والأبحاث العلمية التي يتقدم بها الدارسين تعدّ من أهم مصادر المعلومات الأولية غير المنشورة وتمتاز بدقتها وموضوعيتها وحداثة معلوماتها لكونها تمثل إسهاما علميا وإضافة حقيقية لرصيد المعرفة لإتباع أساليب البحث العلمي عند إعدادها والتعمق في المعالجة والتحليل والتوصل إلى نتائج جديدة غير مسبوق، وأهم ما تقدمه إلى صناع القرار والسياسة هو معرفة الخلفيات الجوهرية للمشكلات والحلول المقترحة بشأنها، بالإضافة إلى الرسائل والكتب والدوريات، تقارير البحوث التي تعد من الأوعية العلمية التي تسجل نتائج مشاريع البحوث، وتحظى باهتمام أكبر في معظم مجالات العلم والتكنولوجيا، كما أن هناك العديد من تقارير البحوث الخاصة بمؤسسات البحث الحكومية والتي تهتم بصنع السياسات العامة التي تهم المجتمع.

1- سامي الخزندار، طارق الأسعد، مرجع سابق.

إنطلاقا من التحليلات السابقة تشكل المعلومات المستخلصة من البحوث والدراسات والسجلات والوثائق والتقارير البحثية ، أحد أجود وأدق المعلومات المعتمدة في فهم المشكلات العامة والمجتمعة منها خاصة، وتعدّ لذلك أقرب إلى الصدق والموضوعية وأكثر ارتباطا بالواقع، فلابد إذا من تفعيل وتنمية دور البحوث العلمية والدراسات، خاصة تلك المتعلقة بأمور السياسة والحكم والسلطة، كأحد المداخل الأساسية في عمليات صنع السياسات العامة.

المبحث الثالث: طرق تأثير مصادر المعلومات في صنع السياسة العامة

تعددت مصادر المعلومات ففي ظل التطور الذي يشهده العالم اليوم تزايد الاهتمام بشكل مطرد بهذه المصادر، و الغرض هو خلق مجتمع متقدم و متطور ترتبط المعلومات بخطط التنمية على المستويات القطاعية والقطرية، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في عملية التخطيط وبناء السياسات العامة في شتى المجالات ليس لكونها الجهاز العصبي لإدارة الأنشطة المعلوماتية وسواها، ولكن لكونها وسيلة لزيادة الكفاءة والفعالية وتحسين الأداء، بحيث أصبحت المعلومات بمصادرها وأشكالها ومستوياتها عنصرا أساسيا وموردا حيويا لدعم وترشيد صنع السياسات العامة.

إذا كانت جهود المفكرين قد وجهت منذ أمد طويل إلى قوة الحكومة وقوانين ومؤسسات الدولة، فان فقهاء السياسة في العصر الحديث على عكس ذلك، حيث لا يركزون على القوة العضلية للجسد السياسي بقدر ما يركزون على أعصابه؛ إي على قنوات الاتصال والقرارات الموجودة فيه، حيث يعتبر الاتصال بمثابة العملية الهادفة إلى نقل المعلومات التي على أساسها يتوحد الفكر وتتفق المفاهيم وتتخذ القرارات؛ أي انه بمثابة تبادل للأفكار والبيانات والمعلومات مع الآخرين وإشراكهم فيها بقصد تحقيق أهداف معينة. وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم المصادر الرسمية وغير الرسمية التي تقوم بعملية نقل المعلومات وتساهم في رسم السياسات لتحقيق الأهداف المرسومة.

المطلب الأول: دور المصادر الرسمية للمعلومات في صنع السياسة العامة

ان الفواعل الرسمية هي الفواعل التي تحتل المراكز السامية في عملية صنع السياسة العامة انطلاقا من الصلاحيات التي تمنحها إياها القوانين الدستورية، فمساهمتها في هذه العملية يكون بناءا على السلطات الدستورية للتصرف والفعل واتخاذ القرارات، وفي هذا الإطار سيتم التطرق إلى أهم المصادر والقنوات الرسمية لنقل المعلومات .

أولا: الهيئة التشريعية(البرلمان):

لقد أدت التغيرات التي حدثت في نهاية القرن العشرين سواء على مستوى التوازنات الدولية وما اسفرت عنه من تغيرات كبيرة في أنماط ونظم الحكم وتحت تأثير العولمة وانبعاث المد

الديمقراطي، بدأت المناداة بضرورة تحديث أنظمة الحكم وتحقيق قدر من الشفافية في السياسات العامة، لذلك ثار الحديث عن ادوار جديدة للمؤسسات السياسية ومنها البرلمانات.

وكما هو معروف في الفقه الديمقراطي الحديث فالبرلمانات أو السلطة التشريعية لها دور أساسي في أي نظام سياسي من خلال تشريع القوانين وتنظيم الحياة[1] الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الإرادة الشعبية، أي أنها تلعب دورا حاسما وأساسيا في التنمية والتحضر.

الهيئة التشريعية هي مؤسسة من مؤسسات الدولة تأخذ عدة أسماء مثل الفرق، الشيوخ...، عدد أعضائها متوقفا على حجم الدولة وعدد سكانها، رغم تراجع قوة نفوذ هذه المؤسسة في السنوات الأخيرة إلاّ أنه لا يمكن إنكار أنها الوسيلة والآلية الأساسية للتعبير عن الإرادة الشعبية أو القومية، باعتبارها الهيئة الوحيدة التي تستطيع أن تتكلم باسم الشعب، إن انتخاب هذه المؤسسة عن طريق التموين الشعبي يجعلها مسؤولة أمام المواطنين- سياسيا خاصة في النظم الديمقراطية- من جهة وما نحت الشرعية من جهة أخرى.

يتولى المشرعون العاملون في هذه الهيئة وانطلاقا من الصلاحيات المخولة لهم والمنصوص عليها في الدستور إصدار التشريعات ورسم السياسات العامة، إن دور المشرعون في صنع السياسة العامة مهم وأساسي في الأنظمة الديمقراطية على خلاف الأنظمة الفردية التسلطية، وقد أكد "جيمس أندرسون" أن "دور المشرعين في الأنظمة الرئاسية أكبر منه في الأنظمة البرلمانية"، وهذا يعني أن طبيعة وشكل النظام السياسي

---

[1]- جيمس أندرسون، مرجع سابق،ص.56.

تؤثر في طبيعة الدور الذي يمارسه المشرعون في مجال السياسة العامة وبالتالي في مضمون هذه السياسات وامتداداتها. ويختلف دور الهيئات التشريعية وأهميتها في رسم السياسة العامة بحسب[1] "تبيان الأنظمة السياسية، وقوة النخب السياسية والأحزاب وجماعات المصالح، وقدرة السلطة التنفيذية ومدى تمثيلها لحزب قوي أو عدد من الأحزاب المؤتلفة" .

ففي حين ترسخ دور البرلمان في الغرب لصانع السياسات العامة ومحلا لتداول السلطة ومنبرا للرقابة العامة على أعمال الحكومة، على عكس ذلك لا يزال البرلمان في العالم العربي محلا للنقاش ولا يزال تفعيله وقياس أدائه موضوعا مطروحا للدراسة، وأحد الإشكالات الأساسية التي تواجه عملية، وبتحليل دور هذه المؤسسة الهامة، نجد أن النظم السياسية في تلك الدول على درجة عالية من الحذر بخصوص الاقتراب من مؤسسات صنع القرار والحصول على معلومات دقيقة عنها، فالأمر يتعلق بإثارتها لقضية أكبر هي قضية الشرعية.

إن ما يعنينا هنا هو إبراز كيفية مساهمة هذه المؤسسة في تقديم معلومات أو سحبها لفرض صنع السياسات العامة، فبغض النظر عن المهام المنوطة لها والمتمثلة في المصادقة على مشاريع الحكومة والتشاور والنقاش هو السياسات العامة المعبرة عن القضايا المعروضة عليها، فهناك مجموعة من الممارسات التي تساهم بها المؤسسة التشريعية في صنع

السياسات العامة الممثلة على النحو التالي:

- أن السلطة التشريعية أو البرلمان قد يتعرض على بعض السياسات العامة، ويقترح بعض المعلومات في شكل تدابير[1]، والتعديلات التي يشعر أنها ضرورية إنطلاقا من

---

[1] - وصال نجيب العزاوي، **السياسات العامة: حقل معرفي جديد**، بغداد: مركز الدراسات الدولية،2001،ص.50.

1- محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن، **الإدارة العامة المبادئ والتطبيق**، الإسكندرية: الدار الجامعية،2003،ص.148.

دوره التمثيلي، خاصة إذا ما رأى أن التقديرات والأولويات المخصصة لبعض جوانب السياسة العامة، لا تتفق مع مصالح الفئات الممثلة فيه وخاصة الأغلبية منها.

– كما أن الأجهزة البرلمانية آليات هامة تساعد على جمع المعلومات وذلك من خلال جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة، ومن بين هذه الآليات اللجان البرلمانية التي تشكل بفرض التحقيق والتحري وسماع آراء الخبراء والفنيين، وبغية الحصول على المعلومات اللازمة لرسم السياسات العامة، ولابد من أخذ بآراء القطاعات الشعبية التي تتوجه إليها السياسات العامة.

– يعتبر البرلمان بصفته النيابية مسؤول بشكل مستمر عن التمكين لمختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أن تجد تعبيرا مناسبا عند وضع السياسة العامة، ويضم أيضا وجهات نظر مختلفة حول المصلحة العامة، فالسياسات العامة تكون دائما محل جدل ونقاش ومساومة، والتي تعطي معلومات أكثر وتفصيلا تساعد على توازن السياسات وجعلها أكثر مرونة لتفادي الانشقاقات.

– كما تقوم الهيئة التشريعية بمجموعة واسعة من الوظائف عدا وظيفة صنع السياسة، فالمناقشات في البرلمان يمكن أن تساهم في عمليات التأهيل الاجتماعي وتبلور تصورات النخبة من خلال آراء النواب، أي البيانات والمعلومات والمعارف والآراء والحقائق الواردة، ليس حول القضايا السياسية فحسب بل بالنسبة للقوانين والإجراءات المتعلقة بالنظام السياسي، ويمكن لها أن تلعب دورًا في توظيف النخبة خاصة في ظل النظام البرلماني حيث يكتسب رئيس الوزراء وأعضاء وزارته عادة خبراتهم ومعارفهم وتفضيلاتهم وخياراتهم السياسية.

مما سبق ذكره فالمؤسسات التشريعية لها أدوار مختلفة تساهم من خلالها في صنع السياسة العامة، ولكن الشيء المرتبط أكثر بالدراسة هو قضية المعلومات التي تنتج من عمل هذه المؤسسة التشريعية، سواء تلك التي تنتج من النواب باعتبارهم كممثلين للمواطنين فهم يعبرون عن أفكار المواطنين وانشغالاتهم من خلال ما يتحصلون عليه من

بيانات ومعطيات ومعلومات حول المشاكل والقضايا التي تواجههم في شتى المجالات، وكذلك المعلومات المعبر عنها من طرف الخبراء والوزراء والنخبة السياسية بصفة عامة.

كما يتشكل البرلمان من لجان خاصة دائمة ومؤقتة مهمتها جمع المعلومات والقيام بدراسات ومناقشة القضايا التي تطرحها من خلال سياستها العامة، كتلك المتعلقة بالموازنة الوطنية[1]، حيث هناك لجان مختصة بهذه القضية تقوم بدراسة وإعداد تقرير عنها يتضمن ملاحظات اللجنة والتعديلات التي ترى إدخالها على هذا المشروع، ويكون لهذه اللجنة الحق في أن تطلب من مختلف الجهات العامة البيانات والمعلومات والمستندات، والتي ترى بأنها مفيدة في دراسة مشروع الموازنة، كما لها أن تستدعي كل من ترى فيه فائدة من الوزراء أو العاملين المشتركين في تحضير المشروع لاستخراج معلومات منهم حول هذه القضية التي تمس كل الهيئات في الدولة.

كنتيجة لدور البرلمان كمصدر رسمي أساسي للمعلومات، نلاحظ وظائفه المتعددة سواء تلك المتعلقة بآراء وحقائق النواب أو خبراء وتفضيلات النخبة أو دراسات وتقارير اللجان رغم اختلاف الجمعيات التشريعية في البلدان الديمقراطية فالجزائر مثلا في تنظيماتها الداخلية وفي طرق صنع السياسة العامة وتنفيذها، فهي تظم في أغلب الأنظمة بنية خاصة من اللجان وأقسام عمل تسمح لمجموعات متخصصة من المشرعين بدراسة أنواع معينة من القضايا وتقديم توصيات للبرلمان على أساسها يساهم في تقديم المعلومات المطلوبة للسياسة العامة.

ولقد اعتمدت الجزائر بموجب دستور 1996/11/28 نظام الازدواجية البرلمانية[1] وبذلك أصبح البرلمان الجزائري مكون من غرفتين وفقا لنص مادة (98) من الدستور التي نصت على "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس

1- جمال لعمارة، **أساسيات الموازنة العامة للدولة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2004،ص.135.

1- عزيزة ضميري،"**الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص:التنظيمات السياسية والادارية،باتنة، جامعة الحاج لخضر،2008،ص.85.

الشعبي الوطني ومجلس الأمة يمارسان معًا وظائف السلطة التشـريعية تشـريعا ورقابـة بصورة أصلية، وقد كان الصدق من وراء تطبيق نظام الازدواجية البرلمانية ما يلي:

1- إكساب النظام الوطني المؤسساتي كافة عناصر ومقومات العصرنة والفاعليـة والقـوة والمصداقية بالقدر اللازم لترسيخ مسيرة الإصلاح والتطوير الديمقراطي.

2- ترسيخ المسار الديمقراطي وتعميقه بتوسيع التمثيل السياسي والاقتصادي والاجتمـاعي لفئات وشرائح المجتمع، واستيعاب أوسع التطلعات ومطالب المواطنين.

3- تحقيق عناصر وآليات الفاعلية والرشادة في العمل التشـريعي وفـي عمليـة الرقابـة البرلمانية على أعمال الحكومة لحماية حقوق الإنسان والمواطن في شتى المجالات.

4- تحقيق التوازن بين مؤسسات الدولة الدستورية في ظل مبدأ الفصـل بـين السـلطات واستقرارها ومنع حدوث إنسدادات وتداخلات تؤدي إلى تعطيل الحياة العامة.

تعتبر هذه بمثابة مبادئ نشأت في ظلهـا وتطـورت التجربـة البرلمانيـة الجزائريـة، البرلمانية من خلال تفعيل دور البرلمان تأكيدا للمنهج الديمقراطي التي تلتزم بـه الحكومـة الجزائرية أمام أفراد المجتمع، وللاهتمام أكثر بالدور الذي تلعبه المؤسسـة البرلمانيـة فـي رسم السياسات العامة لابد من بحث ما يلي:

1- مناقشة الأعضاء للبيانات السياسية المقدمة من رئيس الدولة ورئيس الوزراء والتي تبين

مدى تأثيرهم على القضايا المختلفة على الأجندة السياسية.

2- الدور الذي تلعبه جماعات المصالح وخاصة رجال الأعمال على توجيهـات السياسـة العامة داخل البرلمان.

3-ضعف أو قوة البنية المؤسسية البرلمانية وآليات العمل المؤسسي والـدور الـذي يلعبـه البرلمان في صنع السياسات العامة ومن ذلك دراسة التقارير الصادرة عن اللجـان ومـدى أخذ البرلمان بها والاعتماد عليها.

4- تأثير التوازنات الحزبية والولاءات السياسية للأعضاء على مخرجات المؤسسة البرلمانية.

ثانيا: دور الهيئات التنفيذية في رسم السياسة العامة:

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تعريف السياسة العامة على أنها برنامج عمل حكومي في قطاع من القطاعات أو فضاء من الفضاءات الجغرافية فإنه من المنطقي أن تكون السلطة التنفيذية أهم وأبرز فاعل رسمي يساهم في عملية صنع وتنفيذ وتقويم السياسة العامة، وقد أشار"جيمس أندرسون" إلى أهمية السلطة التنفيذية بالقول:[1] "أننا نعيش مرحلة يطلق عليها مرحلة الهيمنة التنفيذية وفيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في رسم وتنفيذ السياسات العامة"، ولقد اكتسب هذه الهيئة التنفيذية أو ما يعرف بالحكومة أهمية كبيرة في معظم المجتمعات المعاصرة التي بدأت تتجه نحو الديمقراطية في صنع القرار، والتي تصبح السياسة العامة فيها محصلة لمجموعة من العوامل والمتغيرات والثقافات؛ أي أن للبيئة دور في وضع وإقامة بعض القيود والمحددات على متخذي القرارات أو صانعي السياسات.

وانطلاقا من هذا الأساس ظهرت منظمات ضخمة تهيمن على المجتمعات المعاصرة الحديثة ويزداد حجم تلك المنظمات حين تزيد جهود الحكومات في تحسين الخدمات العامة من صحة ورعاية إجتماعية وإسكان ، وتوصف تلك، المنظمات بالجهاز البيروقراطي للدولة، الذي يضم الإدارة الحكومية البيروقراطية التي تضم عددا من الموظفين الحكوميين الذين يملكون مهارات مرتبطة بتأدية مهام الخدمات المدنية والمصلحة العامة في المجتمع، ويضم أيضا المنظمات الإدارية والمؤسسات العامة، وتلعب السلطة التنفيذية دورًا هامًا ورياديا في رسم السياسة العامة بمراحلها المختلفة، ويمكن التعرف على الدور التأثيري لهذه الهيئة في السياسة العامة من خلال دور الوزراء أو ما يعرف "المسؤولين التنفيذيين" حيث يسعى هؤلاء إلى تقديم المعلومات والخطط العريضة عن سياساتهم القطاعية التي

1- جيمس أندرسون،مرجع سابق،ص.58.

تحدد الأهداف. وتضع البرامج وتسطير الأولويات وتنسق بني الجهود، وتوفق بين المصالح وتلعب أدورًا رئيسية في الاتصالات السياسية، وتكون هذه الأخيرة بمثابة دعوى تقديم التأييد أو العمل على تحسين الأداء في مختلف قطاعات المجتمع، ويعمل الوزراء على تقديم معلومات وخيارات لها قدر كبير من الأهمية في عمليات صنع السياسة العامة، وعلى الرغم من أن إنجاز مهامهم لا يتم من طرفهم فقط لكن تبقى تبصراتهم بالأحداث وقراءتهم لمستقبل السياسات ذات أهمية عظمى تبنى عليها السياسات النابعة من خبرتهم السياسة وانتقالهم من وظيفة إلى أخرى، ويتم هذا عن طريق طرح مجموعة من السياسات والبرامج الجديدة والاضطلاع بتنفيذها، ونجاح هذه السياسات يعتمد على أدوار هذه الفئة والمعلومات المقدمة من طرفها سواء من خلال خبرتها أو دراستها الميدانية، من خلال مشاركة فئات أخرى تعمل على تحقيق الأهداف المتعلقة بأفراد المجتمع.

ثالثا: الأجهزة الإدارية:

يشارك الجهاز الإداري في وضع السياسة العامة لكونه الجهاز الذي يملك معلومات[1] عن قضايا السياسات والجوانب الفنية المتعلقة بتنفيذ تلك السياسات ويختلف دوره من نظام سياسي لآخر، كما تختلف الأنظمة الإدارية من حيث الحجم ودرجة التعقيد والهرمية التنظيمية، ودرجة الاستقلالية.وبالرغم مما هو شائع في العلوم السياسية كون الجهاز الإداري يضطلع فقط بتنفيذ السياسة العامة التي تحددها المؤسسات السياسية بصورة أوتوماتيكية، فان هذه الفكرة قد اختفت في الوقت الحاضر، وأصبح الجهاز الإداري يشارك في تطوير السياسات العامة، كما أنه يعتبر ذاكرة الحكومة فهو يملك المعلومات

1- نادية بونوة، "**دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر[2009/1989]**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنة ،جامعة الحاج لخضر ،2010،ص.66.

المناسبة والضرورية لصنع السياسة العامة، بسبب دوره المباشر في تنفيذ تلك السياسات وتراكم الخبرات نتيجة لذلك.

البيروقراطيون: يمثل البيروقراطيون نخبة لها ثقافة بيروقراطية مختلفة عن الطبقات الأخرى ويحتلون مناصب ووظائف دائمة في الإدارة على عكس الوزراء، وتتغير هذه الفئة حسب طبيعة النظام السياسي القائم، فالنظم الإدارية تختلف في العالم حسب درجة التعقيد والحجم والهرمية ودرجة الاستقلالية، وهذا الاختلاف جعلها تعمل وفقا لقواعد محددة تحديدا دقيقا ومسبقا تكون موضوعية قدر الإمكان سواء تعلق الأمر بالعلاقات المطلوبة الداخلية أو بالعلاقات مع الموظفين أو الصلات مع المتعاملين.

يعتبر البيروقراطيون حاليا من أهم المصادر المؤثرة في المعطيات الحاضرة أو المتوفرة في مختلف مراحل صنع السياسات العامة ذلك أن المواقع والمناصب التي يحتلها هؤلاء ذات أهمية كبيرة مما جعل الإدارة بالنسبة لهم إحدى أهم مصادر المعلومات، وذلك بسبب اطلاعهم على السجلات البيانات وعلمهم بأهم القضايا العامة وإدراكهم لمجريات وخلفيات الأحداث[1]، ونظرا لتضارب المصالح والتنافس بين البيروقراطيين إلى عدم التجانس داخل المحيط والذي يؤثر سلبيا على السياسات وتعطيل المصالح العامة، ولكن رغم ذلك تبقى الهيئات البيروقراطية وما تضمه من موظفين دائمين السياسات التي تقوم عليها النظم السياسة على اختلاف أصنافها بل وتحرص أيضا علة كسب التأييد عبر القنوات الرسمية لإضفاء الشرعية على أعمالها وذلك انطلاقا من موقعها وخبرتها ومعرفتها للقواعد القانونية، فالبيروقراطيون فئة خاصة تحتل موقعا متميزا في الأجهزة الحكومية يكفل لها إدارة كم ضخم من المعلومات والبيانات التي تخص أهم القضايا والمشكلات العامة، وفي الجزائر نجد أن البيروقراطيين قد أنهكتهم الملفات والتقارير والسجلات ومن الواضح أن لهذه الدوائر وسائلها للسيطرة على حجم المعلومات التي

1- موريس دوفرجيه، **علم الاجتماع السياسي**، تر: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1991، ص.19.

ترغب في نشرها وطريقة تفسيرها لها، كما أن القرارات التي يتخذها أفراد النخبة السياسية بمختلف مركزهم تعتمد إلى «بعيد على المعلومات التي تحصل عليها هؤلاء من الوكالات الإدارية».

التكنوقراطيين: لا يمكن للحكومات المعاصرة أن تقوم برسم أي سياسة عامة دون الاعتماد على هذه النخبة حيث يعتبر هؤلاء كمصدر هام للمعلومات، حيث تلجأ الحكومات المعاصرة إلى طلب المساعدة من هذه الفئة لأجل تحضير السياسات وبناءها وإعطائها الخيارات والتفضيلات والتنبؤات المستقبلية، سواء من خلال خبراتهم والأمور النظرية التي يقدمها هؤلاء أو تلك الفئات التي تتعامل مع أحدث التكنولوجيات.

للتكنوقراطيين تأثير بالغ خاصة في المسائل السياسة المعقدة، فهي تقضي بتفحص المسائل داخل مجموعات صغيرة، ويملكون انطلاقا من معارفهم الخاصة وقدراتهم العلمية كنخبة مؤهلة علميا القدرة على رسم السياسات العامة وهذا راجع إلى ما تقدمه من معلومات حول المسائل المعقدة في الحكومات انطلاقا من خبرتها، وتهدف إلى خلق علاقات متوازنة بين مختلف السياسات وبهذا يعبر التكنوقراطية مصدر هام للمعلومات لهم وزنهم في صنع السياسات وتوجيهها.

رابعا: البحوث والدراسات في صنع السياسة العامة:

شهد العالم نقلة نوعية في عملية صنع القرار وصياغة السياسات العامة، حيث أصبح هناك دور متنام لمراكز الأبحاث والدراسات في دعم القرار نتيجة لقدرتها على إجراء الدراسات التحليلية المعمقة حول المتغيرات والتطورات المحلية والدولية واستشراف المستقبل وتوقع تطور الأحداث وطرح السيناريوهات المختلفة للتعامل معها، لذلك زاد اعتماد العديد من الحكومات خاصة في الدول المتقدمة على هذه المراكز التي استطاعت

توليد الأفكار[1] وطرح الحلول المبتكرة للسياسات والتحديات المختلفة التي تواجه خطط التنمية والتطوير.

وفي هذا الإطار يعرف "مشروع مراكز الفكر والدراسات العالمي: مراكز الأبحاث والدراسات بأنها مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة، وقد تكون هذه المراكز مرتبطة لأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة أو قد تكون مراكز غير حكومية ومستقلة، وتعدّ هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين وجماعة صناع السياسات العامة وصنع القرار، وتهدف المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج والدراسات بلغة مفهومة، وموثقة وسهلة الوصول لصناع القرار والرأي العام".

لقد أصبحت مراكز الأبحاث والدراسات في معظم دول العالم تلعب دورًا أساسيا في إنتاج المعرفة والبحث العلمي وما ينتج عنه من تطبيقات على صعيد توجيه وصياغة السياسة العامة للدول في مختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية...إلخ.

بالإضافة إلى توجيه وترشيد القرار، وفي كثير من الأحيان يتم اتخاذ القرار من المسؤولين وصناع القرار في قضايا معينة وفق ما تحدده نتائج دراسات المراكز البحثية.

إن دور وتأثير مراكز الأبحاث والدراسات في الدول الغربية عموما وأمريكا خصوصا في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة يتفاوت بشكل كبير عن دورهم وتأثيرهم في الدول النامية بما في ذلك الجزائر.

1- جمال علي سند السويدي، **دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار: دراسة تطبيقية على مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، الامارات:[د.د.ن]، ص.97.

عموما إن مراكز الأبحاث في الكثير من دول العالم المتقدم أصبحت جزء ثابت من البنية السياسة إلى المدى الذي أصبحت تعتبر جزءا عضويا من عملية صنع السياسات في تلك الدول ويمكن تلخيص دورها فيما يلي[1]:

1- إجراء الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة وفي وضوء ذلك، لم يعد دور مراكز الأبحاث في المجتمعات الغربية دورًا قانونيا، وإنما بات دورًا أساسيا في رسم السياسات وفي ترشيد اتخاذ القرارات.

2- دعم صناع القرار إذ أن رجل الدولة وصانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات و يوضح له السياسات و يفصل له القضايا بشكل دقيق وعلمي ، لذلك فإن الكثير من الحكومات و الأجهزة التنفيذية في العالم تعتمد على أبحاث المراكز البحثية و دراساتها وخبراتها ،وربما عدت تلك المراكز هيئة استشارية لتلك الجهة أو لذلك الجهاز الحكومي،

ولهذا الفرض تقوم مراكز الأبحاث بـ[2]:

أ- تحديد الأولويات وذلك من خلال تحديد المركز لجدول أعماله البحثية ومن شأن ذلك إن يوجه الاهتمام إلى موضوعات معنية في مجال السياسة عامة (كالتعليم ،الصحة).

ب – اقتراح البدائل وطرح الخيارات وذلك من خلال طرح الحلول والبدائل المتنوعة بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة.

3. تقديم الاستشارات والإرشادات لصناع القرار حول الأولويات والمستجدات العاجلة أو الفورية وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية و استطلاعات الرأي.

---

[1]- سامي الخزندار، طارق الأسعد، مرجع سابق.

[2] – خالد وليد محمد،" **دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية أكبر**"،الدوحة: سلسلة دراسات المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،جانفي2013،ص.21.

4. تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة وتقديم توضيحات للجمهور تتعلق بتلك السياسات حتى يتسنى له فهمها.

5.تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق والمساعدة في إعداد الأجندات السياسية وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام.

6. البحث عن أولويات التنمية ولفت انتباه صانع القرار إليها وإعطاء تصور لسبل حلها والمساهمة في توجيه الأنظار إلى المعضلات المجتمعية .

7. تستخدم كقنوات اتصال بين صانع السياسة العامة والشعب.

مما تم طرحه تعد مراكز الأبحاث والدراسات مصدرا أساسيا للمعلومات لصناع القرار على مختلف مستوياتهم.

المطلب الثاني: دور المصادر غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة.

تشارك المصادر الغير رسمية في رسم السياسات العامة من خلال التأثيرات و الضغوطات التي تمارسها على الفواعل الرسمية انطلاقا من القوة التي تمتلكها وليس من الصلاحيات التي تتصنع بها ، ويمكن لهذه الفواعل إتباع عدة طرق للوصول الى مرحلة يمكن من خلالها أن تؤثر في صنع السياسة العامة لأجل تعزيز فرصة نمو الديمقراطية ، وأولى تلك الطرق هي[1]: أحداث خلخلة في ميزان القوى المائل لصالح الدولة بحيث يزداد نفوذ المجتمع ، وهذه الفواعل في توازن القوى الحاصل، لأنه دون تحقيق توازن أفضل لا يرجى انجاز ديمقراطي ، الأمر الثاني هو قدرة الفواعل غير الرسمية على التأثير في درجة انضباط الجهاز السياسي ، لان وجود فواعل غير رسمية فاعلة والتي تخضع السياسيين لدرجة معينة من الرقابة تجعلهم أكثر حذرا ، واقل ميلا إلى إساءة استغلال السلطة ، من الناحية الثالثة فإن للفواعل غير الرسمية دورا بارزا كوسيط السلطة

1- ابتسام قرقاح، "**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(2009/1989)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،باتنة، جامعة الحاج لخضر ،2011،ص.45.

وقطاعات المجتمع وعندما يصبح الاتجاهان على اتصال دائم وثيق فإنه يتم تحقيق حكم راشد وعزز الطابع الديمقراطي وفيما يلي توضيح لكيفية تأثير مصادر المعلومات غير الرسمية في رسم السياسات العامة.

أولا: المجتمع المدني :

يرى " ستيفن ديلو stevendelue « بان المجتمع المدني يمثل أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات ، غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية سلطة الدولة تشير إلى حيز مستقل يتوفر للأفراد فيه حرية تتيح عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة يستطيع الأفراد الانضمام

إليها ، واحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني انه كحيز مستقل يعمل كعازل "Duffer"[1]ضد سلطة الحكومة المركزية وبدوره هذا يشجع على وجود مناخ لجماعات مختلفة أن تتبع مساراتها الخاصة بها دون خوف من تدخلات الحكومة».

المجتمع المدني الذي يتبلور دوره في ظل مجتمع ديموغرافي يتوفر على احد أدنى من الثقافة الديمقراطية ، ويتكون من فئات والهيئات التي تساهم بصورة غير مباشرة في تقديم معلومات إلى صناع السياسة العامة وتنظيم وتفعيل المشاركة التي تقرر مصير الفئات ومواجهة السياسات التي تؤثر مصير افرداه وما يقوم به من نشر ثقافة تساعد على خلق المبادرة الذاتية والتأكيد على إرادة المواطنين والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمع على إلا تبقى حكر للنخب الحاكمة .

1- زهير بوعمامة،" **محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر**"،ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر،الجزائر:16/10 ديسمبر،2005،ص.112.

ثانيا:دور الأحزاب السياسة :

تمثل الأحزاب السياسية إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن وكذا احد قنوات الاتصال السياسي ، فهي التي تقوم بالتعبير عن اهتمامات المواطنين ومطالبهم العامة ، وتعمل على تحقيقها من قبل الحكومة ، بفعل الضغط التي تمارسه على صناع السياسة العامة الرسميين هذا من جهة ، وكذلك نقل رغبات وسياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين ، وتعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزاءها ، إما دعما و تأييدا وإما هو مواجهة ورفضا . وتساهم الأحزاب السياسية في رسم سياسات العامة من خلال ما يلي :

– تعد الأحزاب السياسية من أهم الأطراف التي تقوم بعملية الاتصال السياسي المنظم في المجتمع ، اذ يعتبرها علماء السياسة الركيزة القوية والمنظمة للربط بين لقمة والقاعدة فهي بذلك تجمع المعلومات وتنقلها إلى السلطة، ذي نقل (مطالب أفراد المجتمع) ومن خلال هذا الدور التواصلي تبدو الأحزاب كمحطة اتصال لازمة بين المواطن و السلطة.

– كما تعمل الأحزاب على نقل مطالب وخيارات تركيبية إلى صناع القرار لتمكينهم من تشكيل نظرة شاملة حول البيئة الاجتماعية وتدفعهم إلى ترتيب أولويات ومتطلبات السياسة العامة المراد اتخاذها، وهكذا يضاعف النظام السياسي من فعالياته وقدراته الإستخراجية والتوزيعية للاستجابة لجميع المتغيرات.

– وتعمل الأحزاب السياسية على كشف النقاب عن السياسات وعمقها وفضح التجاوزات وهي بذلك تشكل ردود أفعال معنية تكون بمثابة معلومات وبيانات أخرى.كما تقوم الأحزاب بتعبئة المطالب و التعبير عن المصالح ليصبح صانع القرار في السياسة العامة على وعي تام بها من خلال ما سبق تعد الأحزاب احد قنوات المشاركة السياسية[1] فمن

1– هشام عبد الله، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر**،عمان: الدار الأهلية، 1997،ص.136.

خلالها تصل أصوات الجماهير إلى السلطة ،فهي تقوم بتكوين الرأي وتمكنه من إبداء وجهة نظرها بطرق مشروعة ومنظمة، وبذلك تشكل الأحزاب احد ابرز بنوك الخبرة و المعرفة و المعلومات، وذلك لما تقوم به قياداتها من تحليل و دراسة القضايا العامة.

ثالثا: دور جماعات الضغط و المصالح :

مفهوم جماعات المصالح متعلق بالعمليات الحكومية و بالتأثير في صانعي القرارات و سياسات العامة وهو يوحي بوجود مجموعة من الإفراد يشتركون في خصائص عامة ،بحيث تجمعهم و توجههم إلى اتخاذ موقف أو اتجاه موحد حلول موضوع معين على أساس أنهم أصحاب مصلحة فيه، وهذا ما يميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى في المجتمع وتحديد سلوكهم .

تسعى جماعات الضغط للتأثير على صناع القرار للاهتمام لمطالبهم و قضاياهم و محاولة دفعهم لاتخاذ موقف له صفة السياسة العامة، وبذلك فهي تساهم في بلورة المطالب[1] و تجميعها و إيصالها وطرح البدائل للسياسات العامة المتعلقة به ، كما تساهم في ترشيد صنع و تنفيذ السياسات العامة من خلال تزويد أصحاب القرار بالمعلومات الواقعية عن موضوعات السياسة العامة.

وتعد جماعات المصالح الأكثر تأثيرا في توجيه الكثير من السياسات العامة تلك التي تتميز في بحسن التنظيم و الحجم الواسع و الموارد الكثيرة و القيادة الحسنة ، ضف إلى ذلك المكانة الاجتماعية لهذه الجماعات أو تلك وتماسك الأعضاء ودرجة المنافسة بين هذه الجماعات و غط اتخاذ القرارات في النظام السياسي.

وفي الجزائر تلعب الجماعات المصلحية دورا بارزا في الحياة السياسية وخاصة في مد صناع الحياة لصور مختلفة عن تقلبات البيئة الاجتماعية، وتنقل المطالب والاحتياجات

1- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003،ص.184.

إلى السلطة ، ويمكن من خلالها التعبير عن رغباتهم أو استيائهم، وتمكن أيضا صناع السياسة من خلال هذا التعبير من الحصول على بيانات مهمة حول اتجاهات الأفراد وتطلعاتهم ولا يكون هذا إلا بالطرق المشروعة قانونا، ومن خلال وسائل السيطرة والنفوذ المشروعة تقدم هذه التشكيلات معلومات وبيانات ومواقف وآراء وردود أفعال لصناع السياسة العامة والتي تجعلهم على إحاطة كافة بالمشكلات العامة وتوفر لهم كذلك حد أدنى من اليقين حول البيئة التي يعملون فيها، وبالتالي تمثل قنوات للمعلومات بكل أشكالها .

رابعا: دور وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في عملية صنع السياسة العامة من خلال الاهتمامات والمطالب وإيصالها من المواطنين إلى السلطة[1]، بحيث يكون لها تأثيرا قويا بدءا من تحديد المشكلة وتغطيتها للأحداث، فتقوم بإثارة اهتمام الجمهور وصانعي السياسة أثناء حدوثها.

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن وسائل الإعلام قوة مستقلة في المجتمع وتلعب دورا هاما خاصة على المستوى السياسي، فهي تتدخل في تشكيل مفاهيم الرأي العام وتصوراتهم، كما تقوم بتزويد وعي الشعب بالخبرات السياسية التي من خلالها يتشكل الرأي العام.

كذلك تؤثر وسائل الإعلام من خلال نقلها آراء الجمهور واهتماماتهم ومصالحهم للمجتمع السياسي وهذا الأمر يساهم في الخدمة العامة، كما تساهم وسائل الإعلام في رسم السياسات عن طريق نقل اهتمامات ومطالب الأفراد إلى أعلى مستوى في هرم الدولة فالسياسات تهدف إلى حل وتخفيف المشاكل العامة ووسائل الإعلام يمكن أن يكون لها تأثير قوي بدءا من تحديد المشكلة، وإثارة الجمهور حولها, ويكون إثارة المشكلة من خلال

1- زين نجاني، **سياسة الأخبار وأخبار السياسة** ، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2004،ص.208.

2- صادق الأسود، **الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية**، بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر،1993،ص.73.

تصويرها بأسلوب سياسي مناسب الماهية دورها إلى وضعية البرامج كأقصى تأثير يمكن أن تصل إليه، فالبرامج الحكومية تشمل السياسات المقترحة حول القضايا التي تحتل المراتب الأولى في الأجندة الحكومية إلا أن هذا يتطلب قدرا من الثقافة الديمقراطية .

خامسا: دور الرأي العام (المواطنون):

إن الرأي العام لا يمثل بالضرورة رأي الأغلبية بل يمكن أن يمثل رأي فرد أو مجموعة من الأفراد تجاه قضية معنية ليتطور ويتسع بالتفاعل و الاتصال[2] ليكون رأيا عاما لشريحة واسعة من المجتمع. و تحرص العديد من الأنظمة السياسية على سماع أصوات المواطنين وتلبية بعض مطالبهم ولو بدرجات متفاوتة ، و هذا لتقليل النقمة بين صفوفهم وعدم الارتياح عندهم فحرص الأنظمة على الاستجابة لمطالب المواطنين وترجمتها في سياسات ما هو إلا دليل على تأثير الرأي العام على صناع القرار، ويرى " آموند" أن الرأي العام يشارك في رسم السياسات العامة في المجتمعات الديمقراطية[1] و ذلك بوضع قيم ومعايير و توقعات لسياسات العامة أما السياسات العامة ذاتها فهي من صنع جماعات متخصصة تتمثل في مراكز صنع القرار.

و يتمثل دور الرأي العام في رسم السياسيات العامة عن طريق المشاركة السياسية حيث يمكن للمواطنين المساهمة في صنع السياسات من خلال الانتخابات الاستفتاء أو عن طريق الجمعيات و وسائل الإعلام، و يختلف التأثير حسب أهمية القضية المطروحة، و يكون الرأي العام أداة للضبط الاجتماعي و السياسي بعد وقوع أو تنفيذ السياسات من طرف متاعها.

1-حمادة بسيوني إبراهيم، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1993،ص.109.

2-أحمد بدر،**الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، القاهرة: دار قباء،[د.ت.ن]،ص.304.

و تعتبر المعلومات الواردة من الرأي العام من الحقائق التي تلزم صناع القرار و تفيدهم في تحديد نسبة مهمة من توجهات المجتمع و توقعاته إزاء بعض المواضيع مما يجعلها احد مدخلات صناعة القرار وليس المصدر الحاسم له، كما تعتبر البيانات الواردة من الرأي العام مسالة حيوية تساهم في تحديد قدر لا باس به من الانسجام والتوافق الاجتماعي و السياسي الذي يؤدي إلى الاستقرار[2] كشرط لازم للتنمية و التطوير و الحداثة . و عموما يمكن القول بان المواطنين لا يصنعون السياسية العامة للبلاء من جهة وليسوا بعيدين عنها تماما من جهة أخرى، فاتجاهات الرأي العام و توقعاته حول كيفية مواجهة بعض القضايا لا يمكن إهمالها من قبل صانعي السياسات العامة، بل تعد الإطار العام الذي يفترض أن يتحرك ضمنه هؤلاء، فهي تحدد ما هو مقبول و ما هو مرفوض، و ما هو ناجح و فاشل من سياسات خصوصا بعد تنفيذ تلك القرارات.

خلاصات وإستنتاجات:

على ضوء ما سبق نستنتج أن المعلومات حتى تكون ذات قيمة قوية كبيرة لابد أن تصل لمن يحتاجونها (صانعي السياسة) لحظة احتياجها ولهذا لابد من نظم معلومات حديثة متكاملة وعالية الكفاءة توصل المعلومات بأقل وقت وأكبر سرعة ورقة ممكنة، وانطلاقا من العلاقة الإرتباطية بين المعلومات والسياسة العامة تتحدد الأهمية الإستراتيجية لهذا المورد واستثماره على المستويات الوطنية من خلال البنى التحتية للمعلومات ووفق سياسة وطنية تكفل تداولها وانسيابها للاستغلال في عمليات البناء والتطوير والتحديات خاصة في الدول المصابة بفقر المعلومات لذا كان لابد من الوعي بأهمية المعلومات، باعتبارها أن المعلومات قوة حقيقية اليوم تقوى بها الدول على اختلاف بيئاتهم.

كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى توظيف المعلومات في صنع السياسة العامة، ويكون ذلك وفق ثلاثة أساليب حديثة تتمثل في:

أهمية التحليل العلمي في تحديد مشكلات السياسة العامة كأحد الأساليب الفعّالة في الدولة الحديثة لكسب المعلومات وتحليلها، ويبرز هنا بقوة دور المحللين والخبراء والفنيين المختصين، أو يكون وفق الأسلوب الثاني، أي عن طريق نظم وتكنولوجيا المعلومات ودور هذه الأخيرة في توجيه وترشيد عملية صنع السياسة العامة من خلال تجميع واسترجاع البيانات وتحديثها بأكبر مقدار من الكفاءة والفعالية والسرعة، لأن وفرة المعلومات وغزارتها في العصر الراهن تتطلب معالجتها بسرعة كبيرة عن طريق التقنيات الحديثة.

أما الأسلوب الأخير فتمثل تأثير البحوث العلمية في نجاح عملية السياسة العامة خاصة تلك القضايا العالقة التي تتطلب معالجتها قدرًا كبيرا من الإحاطة والمعرفة.

وقد تم في المبحث الأخير التطرق إلى طرق تأثير مصادر المعلومات الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسات العامة، حيث تعد هذه الأخيرة من صنع الحكومات ولكنها

بعيدة عن الأفراد التام بذلك، لذلك فالعملية تتخذ جميع الفواعل في البيئة الداخلية والخارجية، وتعد هذه الفواعل كمصادر للمعلومات، وذلك لما تورده إلى صناع السياسة من معلومات في

شتى أشكالها –مواقف، بيانات، آراء، مطالب، ردود أفعال... والتي تشكل قاعدة أساسية لبناء أي سياسة عامة وخلق حد أدنى من الرشد لصناع السياسة العامة.

الفصل الثالث

النظام الوطني للمعلومات -التجربة الجزائرية-

لقد إحتلت المعلومات في مجتمعنا المعاصر موقعا متميزا ودورا رياديا داخل المجتمع وأصبحت محور الارتكاز الفعّال في مختلف المجالات والأنشطة البشرية وصارت تستغل لأجل تلبية احتياجات المجتمعات التنموية، من أجل ذلك صار لزاما على جميع الدول وخاصة النامية منها ضرورة إقامة نظام وطني للمعلومات والهدف منه هو تزويد متخذي القرار على كافة المستويات من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء إلى المؤسسات الصغيرة، بل وحتى الأفراد، بالمعلومات الكاملة والصادقة، فاتخاذ القرار أيا كان نوعه ومجاله يرتبط بالدرجة الأولى بمدى وحجم وسلامة المعلومات التي يقوم عليها، غير أن الحصول على المعلومة يستوجب بداهة الافصاح عنها من طرف مختلف الجهات عبر مختلف القنوات، ليس بمجرد الخضوع للإلزام القانوني بالإفصاح، وإنما إدراكا بأهمية نشر المعلومة ومنفعته العامة والخاصة وهو ما يمكن التعبير عنه بتكريس ثقافة الشفافية في المجتمع.

المبحث الأول: الإطار العام للنظام الوطني للمعلومات .

إن تخزين المعلومات في الأدراج كاكتناز النقود في الخزائن، وكما إن الأموال إذا وضعت في الخزائن لا تنمو على حد تعبير "ابن خلدون" فإن المعلومة إذا وضعت في الخزائن لا ، فالمعلومة ليس لها قيمة ذاتية كالنقود وإنما قيمتها تكمن فيما تحققه باستعمالها، وفي الواقع فإن اكتناز المعلومات لا يؤدي فحسب إلى تقادمها صلاحيتها، بل كثيرا ما كان سببا في تأخر العديد من الدول وحدوث الكثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المطلب الأول: تصميم النظام الوطني للمعلومات:

يقصد بالنظام الوطني للمعلومات "[1]مجموعة الموارد البشرية والمادية والمؤسسات والتدابير التنظيمية والادارية، والاجراءات والقنوات التي تحكم تدفق المعلومات في مجتمع أو في وسط معين".

ثمة بعض الخصائص التي ترتبط بمفهوم النظم الوطنية للمعلومات ينبغي أن تكون واضحة عند التعامل مع هذه النظم بشكل عام، وعند تناول قضايا المعلومات في أي مجتمع بشكل خاص، ومن أبرز هذه الخصائص:

- أن النظام الوطني للمعلومات ليس جهازا واحدًا أو مؤسسة ولحدة محددة بعينها لها وجودها المادي في المجتمع، وإنما هو بمنزلة شبكة من الأجهزة والمؤسسات التي تعمل بشكل متكامل من أجل تحقيق هدف رئيس وهو ضمان تدفق المعلومات وتداولها في المجتمع.

1-هاشم فرحات،"**منظومة الافادة من المعلومات في سياق النظام الوطني للمعلومات** "،دراسة قدمت في صورتها الاولى الى المؤتمر الثالث لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، المنعقد بالرياض في الفترة(7-8)أكتوبر،2003.

- إن النظام الوطني للمعلومات لا يعمل من فراغ، وإنما يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظم الأخرى في المجتمع كالنظام التعليمي، الاقتصادي، السياسي... إلى غير ذلك من نظم وطنية.
- لكي ينجح النظام الوطني للمعلومات في تحقيق أهدافه يجب أن تحكم عناصره ومكوناته سياسة وطنية للمعلومات اهم ما فيها أن تكون جيدة التخطيط واضحة الرؤية والأهداف ومحددة المعالم والتوجيهات.
- إن النظام الوطني للمعلومات نفسه يتكون من مجموعة مترابطة ومتكاملة من المنظومات الفرعية.

لقد كان من آثار ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال أن أصبحت المعلومات من أهم العوامل في جميع المجالات حتى أنه أطلق على المجتمعات الحديثة "مجتمعات المعلومات" ففي ظل حضارة المعلومات أضحى الوصول إلى المعلومة أهم أحيانا من الوصول إلى عنصري رأس المال والعمل.

ومن ناحية أخرى صاحب هذا التطور الفني تطور في درجة اهتمام الدول بالمعلومة فأنشئت أنظمة معلومات وطنية متكاملة خاصة بجميع المعلومات ومعالجتها وتصنيفها حسب مقتضى الاستعمال، ويعتبر من أبرز منتجات نظام المعلومات الوطني تكريس ثقافة الشفافية في المجتمع وتوطيد أواصر الثقة بين هيئات الدولة والجماهير بوجه عام.

وفي الواقع يؤدي تشييد نظام معلومات وطني فعّال إلى تحقيق الفعالية على المستوى الكلي، ذلك أن نشر المعلومات وهو يعبر عنه مفهوم الثقافية يؤدي إلى دعم اتخاذ القرار مناسب ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الكفاءة. وهذا يمثل سلسلة قيم يمكن التعبير عنها في الشكل التالي[1]:

1- رحيم حسين،" **نظام المعلومات الوطني كأداة لدعم الشفافية وترشيد القرار في الجزائر(ons, cerist) مع تحليل مقارن لمصر(Idsc)**"، ورقة بحث مقدمة في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الأغواط.

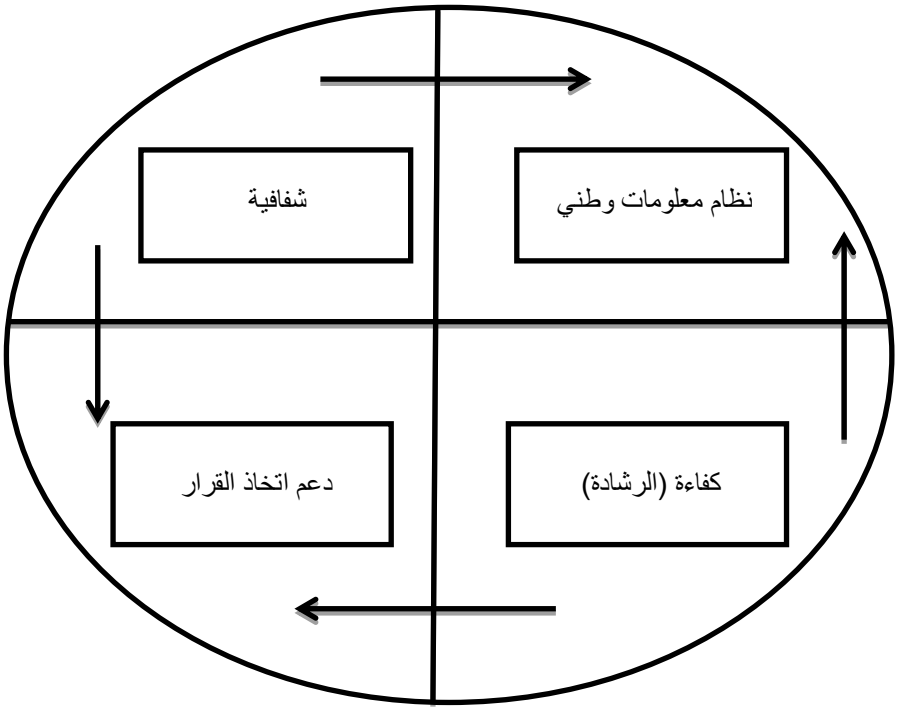

الشكل رقم(09): العلاقة بين نظام المعلومات الوطني و الرشادة .

المطلب الثاني : أهمية ودور النظام الوطني للمعلومات.

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن نظام المعلومات في مؤسسة، وعن نظام الذكاء الاقتصادي أو نظام اليقظة المعلوماتية المؤسسات، غير أنه كثيرا ما يغفل عن جزئية هذه الأنظمة بالنسبة لنظام أشمل وهو نظام المعلومات الوطني، وتتجلى أهمية هذا الأخير حينما ندرك بأن أكثر مصادر المعلومات التي يحتاج إليها نظام القرار في المؤسسة هي مصادر خارجية أي تتعلق بمحيط المؤسسة، ويتكون نظام المعلومات الوطني من مختلف مصادر المعلومات الحكومية وغير الحكومية والعالم الخارجي ومراكز معالجة المعلومات والجامعات ومراكز البحث والمؤسسات، وكل هيئة ذات علاقة بهذا النظام والمخطط التالي يعطي صورة عن هذا النظام.

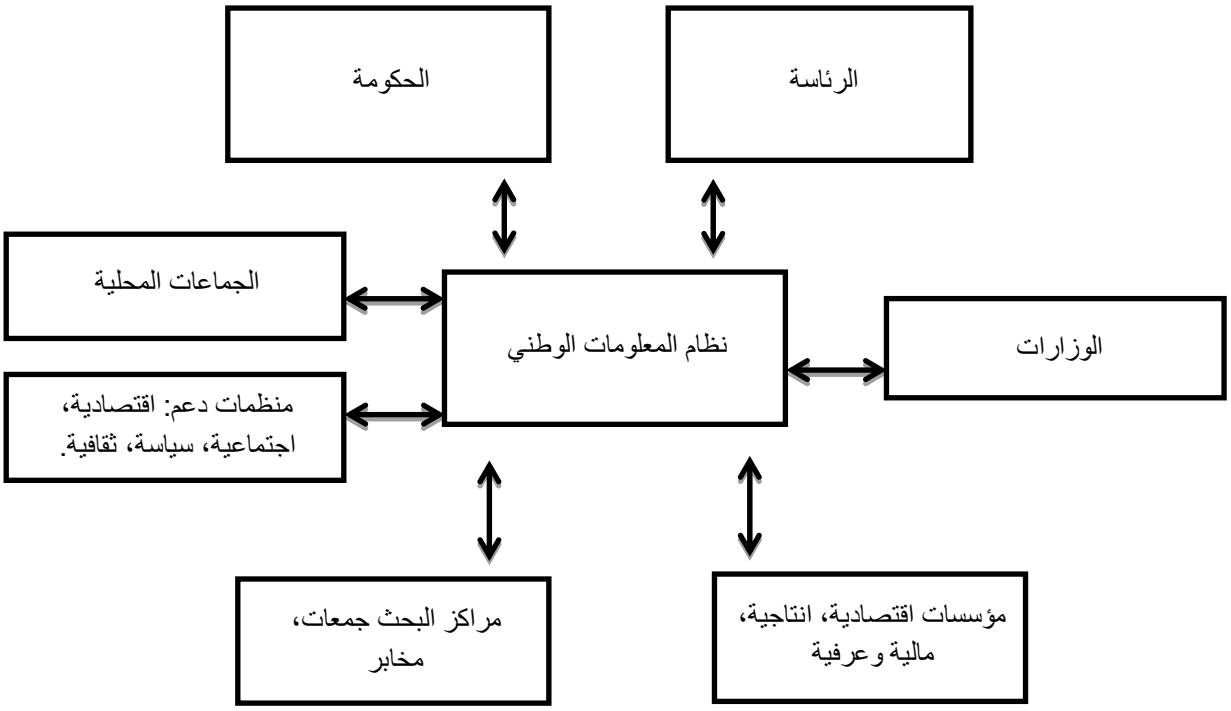

الشكل رقم(10):[1] مكونات نظام المعلومات .

وهكذا فان أهمية اقامة نظام وطني للمعلومات تتمثل فيما يلي:

1-جمع المعلومات ومعالجتها وتحضيرها لكي تكون مدخلا قابلا للاستعمال[2] وهو ما يجعل منه مركزا لإنتاج وتثمين المعلومات ومستندا في بناء التوقعات.

2-نشر المعلومات وتزويد المنظمات ومراكز القرار المختلفة بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار وصنع السياسات العامة.

3-ترشيد استخدام الموارد وبسط الشفافية في المعاملات والثقة ما بين المتعاملين والافصاح عن البرامج الحكومية والمؤسساتية.

1- رحيم حسين، المرجع السابق.

2- حنان صادق بيزان، نحو ادارة عربية للموارد المعلوماتية: رؤية مستقبلية، متحصل عليه من: http://www.shatharat.net/vbi ،. بتاريخ: 2013/04/10.

غير أن فعالية النظام الوطني للمعلومات وكفاءته في أداء وظائفه يتوقف على جملة من الشروط:

- باعتباره نظاما مفتوحا كما يشير إلى ذلك المخطط السابق فإنه يشترط أن تكون كافة العناصر المتفاعلة مع نظام المعلومات الوطني تشتغل على الوجه المطلوب.
- لابد من وجود منظومة تشريعية[1] خاصة بالأعلام وتشمل على وجه الخصوص إلزامية الافصاح بالنسبة لمختلف الهيئات والمؤسسات، وكذا الإجراءات المتعلقة باستخدام المعلومة.
- يتعين على الدولة دعم إقامة شبكة وطنية لتبادل المعلومات وهو ما يتطلب بدوره دعم القاعدة الأساسية المرتبطة بذلك ويتعلق الأمر هنا بتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإعداد الكفاءات المتخصصة في هذا المجال.
- أهمية إنشاء مراكز معلومات وطنية متخصصة، فإن إنشاء مركز وطني محور يكون بمثابة المنسق بين مختلف مكونات نظام المعلومات الوطني، سوق يسمح بتجاوز التضارب في المعلومات ويتيح لمستعملي المعلومة (متخذي القرار، الباحثين، وكل المهتمين) الحصول على ما يحتاجون إليه من معلومات بأقل جهد وتكلفة.

إن هذه النقطة الأخيرة، أي مركز المعلومات الوطني تستدعي إعطاءها أهمية خاصة من قبل الدوحة، وإعداد دراسات وأبحاث معمقة بشأنها من قبل الباحثين وذلك نظرا لما لها من أهمية عظمى في ترشيد اتخاذ القرارات وضع السياسات العامة.

1- رحيم حسين، مرجع سابق.

المبحث الثاني: تجارب النظام الوطني للمعلومات في الجزائر.

إن الاهتمام بنظم المعلومات في الجزائر كان علي يد مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، فلقد كان لابد من انتظار تاريخ انعقاد الملتقى كان النواة الأول في وضع تصور واضح المعالم حول النظام الوطني للمعلومات في الجزائر وقد كانت معظم البحوث والدراسات المقدمة داخل هذا الملتقى عبارة عن دراسات نظرية هدفت في مجملها إلى التأسيس لفكرة النظام الوطني للمعلومات وهذا ما يفسر تأخر تاريخ انعقاد الملتقى الثاني (SNI2) في جوان 1999 إذ تم خلال الطبعة الثانية من عرض بعض التجارب تنظم المعلومات المنجزة والتي سيتم تناولها بالشرح.

المطلب الأول:النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية.

تلعب المعلومة الاقتصادية دورًا مهما في عمل الأنظمة السوسيو اقتصاديه فتأثيرها على اتخاذ القرارات يعطيها صفة المصدر، ما يدفع بالدول إلى التدخل في تطوير وتقنين أنظمة انتاجها، تخزينها، نشرها وتبادلها، الأمر الذي يستجوب وضع آليات عمل نظامية تمتد إلى كل الفاعلين مهما كانت توجهاتهم، نشاطاتهم أو مستوياتهم، الشيء الذي أدى إلى إنشاء النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية "SNIE" .

النموذج المقترح للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية:[1]

لقد كان اهتمام السلطات العمومية في الجزائر بوضع النظام للمعلومات الاقتصادية مبكرا، ويتبين ذلك من خلال النقاط التالية:

- مختل المخططات الرباعية التي تستخدم نظام المعلومات الاحصائية للتخطيط.

1- Dahmane,Madjid,**Le système National d information Economique :Elément pour une Modélisation Globale**,page visitéele :02/04/2013, sur l adresse suivante :

. http://www.dst.cerist.dz/seminaire/communications/dahmane

- إنشاء مركز وطني للتوثيق الاقتصادي والاجتماعي (CNDES) في 1977، والذي تحول فيما بعد إلى المركز الوطني للمعلومات والتوثيق الاقتصادي (CNIDE).
- إنشاء الديوان الوطني للإحصاء (ONS) .
- الدراسة التي كانت تتمحور حول الاعلام في الجزائر واستراتيجية تطويره من طرف المحافظة الوطنية للإعلام عام 1978م.
- وضع عدة أشكال للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية.

وقد كان أول اقتراح شكل هذا النظام من طرف (DAFSA) عام 1984 لصالح المركز الوطني للمعلومات والوثائق الاقتصادية، والذي أطلق عليه اسم "النظام الوطني للمعلومات" وقد عالجت الدراسة مختلف أصناف المعلومة التي يحولها النظام للهياكل المشكلة له، وكذا هيكل القيادة فيها.

وقد كان النموذج المقترح الآخر في إطار مشروع infoplan هذا الأخير الذي يعتمد على مفهوم النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية كأداة تساعد على اتخاذ القرار، وقد كان المخطط المقترح من الصنف المركزي، يلعب فيه المركز الوطني للمعلومات والوثائق الاقتصادية دور تسيير القاعدة الاحصائية، وفيما يخص التنظيم المقترح فهو يتمثل على أنظمة فرعية للمعلومات الاحصائية وذلك بالارتكاز على الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، ونظام فرعي للمعلومة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالارتكاز على المركز الوطني للمعلومات والتوثيق الاقتصادي CNIDE أو ONAFEX، بالإضافة إلى نظام فرعي للمعلومة العلمية والتقنية وذلك بالارتكاز على مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني[1] CERIST، وبينما كان النموذج الأخير المقترح بعنوان "نظام المعلومات في قيادة الاقتصاد الوطني" يضع ثلاث أنواع من المعلومات.

1- Souames ,A.**Le système National Economique :le Role de linformation Economique dans le processus Décisionnel**, page visitéele :10/04/2013, sur l adresse suivante :http://www.dst.cerist.dz/seminaire/communications/souames.

الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية التوثيقية، ويرتكز النظام على:

- مراكز التوثيق والمعلومات العلمية والتقنية، شبكات المعلومات.
- مجلس وطني للإحصاء ومراصد إقليمية متخصصة.

يتميز هذا النموذج المقترح عن بقية النماذج الأخرى بالوسائل الاحصائية المنهجية وخاصة باقتراح معجم للمفاهيم المستعملة في التخطيط ووضع جداول للمعلومات خاصة بكل إدارة وطرق حساب وتشكيل المؤشرات، نسبة ومؤشرات المقارنة الوطنية والدولية.

الاطار العام لتطور النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية:

يحدد التطور العام للنظام المعلومات الاقتصادية من خلال إطارين رئيسين متمثلين في: – الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال سنوات الثمانينات والتي برزت بشكل كبير خلال سنوات التسعينات مع التخلي عن نظام التخطيط المركزي لاقتصاد الدولة واستعمال طرق اقتصاد السوق.

احتكار المعلومة الاقتصادية الذي لم يعد في يد الدولة وحدها أو الهيئات العمومية فقد تم اعتماد منظمات خاصة توم بتشكيل معطيات احصائية، كل هذه العوامل أثرت مباشرة على النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية.

المطلب الثاني: النظام الوطني للمعلومة الاحصائية[1]:

هذا النظام عبارة عن منظمة متكاملة تتكون من الهيئات والمؤسسات التالية:

1- المركز الوطني للمعلومات الاحصائية CNIS: أنشئ بموجب القرار التنفيذي رقم 93-334 المؤرخ في 1993/12/27 وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الداخلية لتأدية إجراءات تخليص البضائع والتسيير الإداري لمختلف المصالح من جهة ومن جهة أخرى تزويد سلطات الدولة (صانعي القرار) بالمعلومات الإحصائية التي تتميز بالمصداقية والدقة في الوقت المناسب لمساعدتهم على اتخاذ القرار المناسب. يعمل النظام من أجل

1- رحيم حسين، مرجع سابق.

تحقيق الأهداف التي وضع من لأجلها على توفير قائمة تسمح بإعطاء معلومات حسب الاخيار والتي تخص الصادرات والواردات، والميزان التجاري للدولة الجزائرية، كما يقوم ببث وتوزيع

2- هذه المعلومات عن طريق المنشورات والأدلة الاحصائية والدوريات ومطويات حول التجارة الجارية...إلخ.

3- الديوان الوطني للإحصاء ONS: هو مؤسسة عمومية متخصصة في جمع ومعالجة ونشر المعلومات الاحصائية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي (السكان، العمالة، إجراءات تحقيقات حول المؤسسات...) أنشئ الديوان بالمرسوم رقم[1] 82-484 المؤرخ في 1982/12/18 المتمم والمعدل بالمرسوم رقم 85- 311 المؤرخ في 1985/12/17 وقد تمت إعادة تنظيمه في منتصف التسعينات بمرسوم رقم 159/95 المؤرخ في 1995/06/03.

ولقد حدد المرسوم رقم 85/ 311 مهام الديوان الوطني للحصاء نذكر منها:

- تطوير انتاج المعلومات الاحصائية الصادقة التي تسمح بدراسة وقياس ومتابعة التنمية الوطنية وتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأمة.
- دراسة وإعداد واقتراح سبل إقامة ودعم وتسيع نطاق نظام التعداد الوطني وكذا متابعة تطبيقه.
- إعداد التحقيقات الاحصاءات والاستقصاء ومختلف الدراسات والأبحاث الاحصائية، الاقتصادية والاجتماعية التي تطلبها الحكومة، وفي هذا الاطار يتولى الديوان على وجه الخصوص إعداد وتحليل الحسابات الوطنية.

وقد تعددت صلاحيات الديوان الوطني للإحصاء من خلال المراسيم الأخرى، وبذلك أصبح الديوان مضطلع بمهمة إعداد المعلومات الإحصائية وتوفيرها لمختلف صانعي القرار وكذا متابعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات العمومية.

1- الديوان الوطني للاحصاء، متحصل عليه من : www.ons.dz ، بتاريخ:2013/04/20.

المطلب الثالث: نظام المعلومات الصحية:

يعتبر التحكم في المعلومات رهان كل تنظيم بما في ذلك التنظيم ذو الصبغة الصحيحة وقد عرف القطاع الصحي الانتقال من عصر المعالجة اليدوية للمعلومات إلى عصر جديد حيث أصبحت المعلومات أكثر آلية وذلك نظرا لما أضافه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات جمع وتخزين ومعالجة وبث المعلومات، وبذلك يقصد بنظام المعلومات الصحية: ذلك النظام الذي يعمل على جمع المعلومات معالجتها وتخزينها ومن ثمة إيصالها إلى المنظمات المؤهلة لاتخاذ القرارات من مسؤولي هياكل الصحة ووزارة الصحة.

ويعتمد عمل نظام المعلومات الصحية على المؤسسة الصحية حيث يتم جمع المعلومات ومعالجتها عن طريق البرامج المختصة ومن ثم تخزينها في قواعد المعلومات الخاصة بالمؤسسة على مستوى كل ولاية، أين يتم تحويلها عن طريق البرامج المتخصصة.

على الرغم من أن الجزائر اتجهت نحو إقامة وبناء نظم وطنية للمعلومات إلاّ أنها تسير بخطى بطيئة[1] مما جعلها متأخرة مقارنة بالدول العربية التي استطاعت أن تخطو لا بأس بها في مجال النظم الوطنية للمعلومات وذلك بالتخطيط ووضع القوانين والقرارات لإنشاء نظم وطنية وتحديد الأولويات والأهداف ومن هذه الدول على سبيل المثال: الإمارات، الأردن، اليمن...الخ.

1- رحيم حسين، مرجع سابق.

المطلب الرابع: معوقات النظام الوطني للمعلومات في الجزائر:

يمكن حصر أهم معوقات النظام الوطني للمعلومات النظـــام الـــوطني للمعلومـــات فـــي الجزائر:

- ضعف البنى الأساسية: ويقصد بها المقومات الأساسية لنظام المعلومات.
- الأمية المعلوماتية: وذلك نتيجة خدمية لضعف بنى الأساسية للمعلومات تعتبر هذه أهـــم المعوقات التي تحول دون بناء نظام وطني للمعلومات يساعد علـــى اتخـــاذ القـــرارات وصنع سياسات عامة رشيدة في الجزائر.

خلاصات وإستنتاجات:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نستخلص النتائج التالية:

- يعتبر النظام الوطني للمعلومات بمثابة الجهاز العصبي للكائن الحي، يشمل كل أنشطة الدولة الخاصة بالمعلومات من انتاج وتيسير سبل الافادة منها، كما يجمع كل مؤسسات الدولة العامة في مجال المعلومات في كيان واحد هدفه تحقيق أقصى إفادة مكنة من المعلومات لترشيد اتخاذ القرارات تتوافق مع متطلبات المجتمع.
- تهدف النظم الوطنية للمعلومات إلى إحداث التنمية الشاملة وذلك عن طريق توفير المعلومات المناسبة للمستفيد (صانع السياسة العامة) في الوقت المناسب ومنه المساهمة في دعم اتخاذ القرار.
- هناك مجموعة من المعوقات تحول دون قيام نظام وطني للمعلومات في الجزائر، وهذا من شأنه أ يؤدي إلى عدم الافادة من المعلومات في اتخاذ القرارات وبالتالي عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة.

على ضوء ما تقدم نخلص الى انه اذا كانت المعلومات سلطة فان مؤسساتها هي منافذ تسويق هذه السلطة وهي المسؤولة أيضا على توفير مقومات تحويل هذه الطاقة الى قوة دفع في خدمة برامج وأهداف التنمية الشاملة.

واليوم في ظل عالمنا المعاصر اخذت هذه المعلومات دورا اكثر شمولا وعمقا واكتسبت بفعل ذلك قدرا يفوق كثيرا ما كانت تمثله من أهمية في الماضي، فلقد أدى اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى احداث تغيير جذري في مجال المعلوماتية لم يكن مسبوقا في التاريخ بأكمله. ولقد غدت المعلومات بتكنولوجيتها ونظمها صناعة العصر الرائدة، حيث لم تعد المعلومات محصورة في الرصد المعرفي للظواهر والمتغيرات وحركة التطور وتنمية المعرفة الإنسانية فقط، بل أصبحت أداة فعالة يعتمد عليها في ادارة الحاضر ورسم صورة المستقبل، لكونها وسيلة فعالة لزيادة الكفاءة وتحسين الأداء.

كما نخلص أيضا إلى ان المعلومات تكتسب اهميتها من واقع الدور الذي تمثله في تزويد الانسان بما يحتاج إليه من معارف، يستمد منها تقديراته وتصوراته لما يتطلب القيام به، وعبر مراحل تاريخية متتالية تزايدت اهمية المعلومات بصورة مطردة ارتباطا بما تحدثه من اثار عميقة في توسيع المعرفة الانسانية وتنمية وعي الفرد وإدراكه لما يحيط به من ظواهر ومتغيرات مختلفة.

إذا كانت المعلومات على تلك الدرجة من الاهمية والأثر الفاعل في ايصال المعرفة وتسهيل الالمام بمكونات الواقع وتفاعلاته وتأمين مقدرة اكتشاف الحاضر ودقة التنبؤ بالمستقبل وتدعيم عوامل النمو العلمية والفنية والمادية، فان القيام بعملية صنع القرار ورسم السياسة العامة في اي مجال من المجالات دونما الارتكاز على المعلومات تفقد متخذ القرار الاستفادة من عامل جوهري، وربما حاسم لضمان تحقيق الهدف الذي يتطلع

إليه بقراراته المتخذة، بل ويقود ذلك في حالات مختلفة الى التعرض لتقديرات خاطئة والوقوع في اتخاذ قرارات غير موفقة.

النتيجة الأخرى التي تم التوصل اليها هي بروز الحاجة الى المعلومات وضرورتها لصانع القرار وراسمي السياسة العامة تتزايد بصورة مطردة كلما اتسعت وتعقدت مجالات وغايات القرارات المطلوب اتخاذها، وهذا الأمر موجود في الواقع فالقرار الذي يتم اتخاذه يظل محكوما بالإطار الدستوري والقانوني وبطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة، ومستوى الوعي الثقافي والتكوين الاجتماعي السائد الى جانب ما يتدخل من عوامل ومؤثرات خارجية.ان الانطلاق من هذه الامور مجتمعة والحصول على معلومات كافية بشأنها يمد صانع القرار بمقدرة مطلقة لاتخاذ قراراته وصنع سياسات على نحو مدروس وموجه، وغياب المعلومات يجعل من مهمة اتخاذ القرار بالغة الصعوبة والتعقيد ومعرضة لاحتمالات الخطأ.

لقد كانت المشكلات العامة تعالج بطرق تقليدية على أساس التجربة والخطأ، لكن اليوم في ظل التطورات الراهنة من نظم وتكنولوجيا المعلومات وغيرها اصبحت المشكلات العامة توضع تحت الاختبار سواء كان ذلك عن طريق المختصين والخبراء لتقديم معلومات حولها من خلال التحليل العلمي وتوظيف المعرفة العلمية في سبيل التعرف واستيعاب الأسباب والنتائج للسياسات المتخذة، أو عن طريق توجيه وترشيد السياسات العامة من خلال نظم وتكنولوجيا المعلومات والتي تؤدي إلى حصر أبعاد المشاكل، حيث تساعد هذه النظم صانعي السياسة العامة على انتاج وبث وجمع ومعالجة واسترجاع وإيصال المعلومات بأكبر سرعة ممكنة ودقة اكبر، حيث أصبحت نظم المعلومات ضرورة ملحة لكل المنظمات والمؤسسات الحكومية وبرز في هذا الاتجاه مفهوم الحكومة الالكترونية كأفضل وأرقى استخدام للنظم وتكنولوجيا المعلومات في ترشيد صنع السياسات العامة. اضافة الى ما تقدمه الدراسات والبحوث في نجاح

السياسات العامة من خلال إعطاء تفضيلات محايدة تؤدي إلـــى توجيـــه صـــناع السياســـة العامة لاتخاذ قرارات رشيدة.

كما تم التطرق إلى دور مصادر المعلومات الرسمية وغير الرسمية في توجيه وصـــنع السياسة العامة والتفاوت في درجة تأثير كل منها وذلك حسب طبيعة النظام السياســـي فـــي الدولة.

و إيمانا بالدور الذي تؤديه المعلومات لصناع القرار زاد الوعي بأهمية المعلومات فـــي ترشيد صنع السياسة العامة في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصـــفة خاصـــة،حيث مازالت هذه الدول تسعى جاهدة الى استثمار هذا المورد الحيـــوي فـــي قطاعـــات التنميـــة المختلفة، وانطلاقا من الأهمية الاستراتيجية لهذا المورد كان لابـــد مـــن اســـتثماره علـــى المستويات الوطنية من خلال البنى التحتية للمعلومات ووفق سياســـة وطنيـــة للمعلومـــات تكفل تداولها وانسيابها في عمليات البناء و التحديث، ويكون ذلك في اطار سياسة وطنيـــة للمعلومات يكون الهدف منها تدعيم صناع القرار بالبيانات والمعطيات والإحصـــائيات...إلخ لترشيد اتخاذ قرارات رشيدة تتوافق مع متطلبات المجتمع، وهذا ما ســـعت الجزائـــر إلـــى تطبيقه من خلال بناء نظم وطنية للمعلومات كنظام المعلومات الصحية، ونظام المعلومـــات الاقتصادية والجغرافية، وغيرها، لكنها تخطو في هذا الاتجاه بخطوات بطيئة نظرا لوجـــود معوقات تحول دون تحقيق نظام معلومات متكامل في الجزائر.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	كيفية تحويل البيانات الى معلومات	15
02	عملية تراكم المعرفة في سياق ارتباط القرارات بالمعلومات	16
03	تدرج أهمية "القيمة"و"المعنى"لكل من البيانات والمعلومات والمعرفة	17
04	مصادر المعلومات (الرسمية وغير الرسمية)	31
05	مكونات ووظائف نظام المعلومات	35
06	نموذج اياتبوت لديبونز لنظام المعلومات	39
07	نموذج مارشال يوفيتز لنظام المعلومات	39
08	نموذج شانون لنظام المعلومات	40
09	العلاقة بين نظام المعلومات الوطني والرشادة	125
10	مكونات نظام المعلومات	126

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ.الكتـــــــب:

1- آثرتون بولين ، **مراكز المعلومات:تنظيمها وإدارتها وخدماتها**، تر: قاسم حشـــمت، القاهرة: مكتبة غريب،1982.

2- أبو زيد فهمي مصطفى ، عثمان حسين ،**الادارة العامة**، الإسكندرية الـــدار الجامعيـــة الجديدة،2003.

3- أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي: رؤية مستقبلية لمدير القرن الحادي والعشرين**، [د.م.ن]، [د.د.ن]،1999.

4- أندرسون جيمس ، **صنع السياسات العامة**، تر: عامر الكبيسي، عمان: دار الميســـرة ،[د.ت.ن].

5- الأفندي عبلة ،**نظم المعلومات واثرها في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية**،القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1995.

6- الأسود صادق ، **الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية**، بغـــداد: دار الحريـــة للطباعة والنشر،1993.

7- البكري سونيا ، **نظم المعلومات الادارية:المفاهيم الأساسية** الاسكندرية:الدار الجامعية ،2000.

8- الكبيسي صلاح الدين ، **ادارة المعرفة**، القاهرة: منشورات المنظمـــة العربيـــة للتنميـــة الادارية،2005.

9_الكبيسي عامر خيضر ، **السياسات العامة: مدخل لتطوير آداء الحكومـــات**، القـــاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية،2008.

10- النجار فايز ، **نظم المعلومات الإدارية الأسس والمبادئ**، مصر :المكتبة العصرية،2002.

11- الصباغ عماد عبد الوهاب ، **علم المعلومات**، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،1986.

12- المصري أحمد محمد ، **الإدارة الحديثة:الاتصالات، المعلومات، القرارات**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،[د.ت.ن].

13- الصباح عبد الرحمان ، **نظم المعلومات الإدارية**،عمان: دار زهران للنشر ،1998.

14- الصباغ عماد ، **نظم المعلومات: ماهيتها ومكوناتها**، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،2000.

15- السيد إسماعيل محمد ، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية** الإسكندرية: المكتب العربي الحديث،[د.ت.ن].

16- الفهداوي فهمي خليفة ، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان:دار الميسرة، 2001.

17- الحسين أحمد مصطفى ، **تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**، دبي: مطابع البيان التجارية،1994.

18- المنوفي كمال ، **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1998.

19- المنوفي كمال ، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، القاهرة: وكالة المطبوعات،2006.

20- الخزرجي ثامر كامل ، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

21- الطيب حسن ابشر ، **الدولة العصرية: دولة المؤسسات**، القاهرة: الدار الثقافية،2000.

22- السيد ياسين ، **السياسات العامة: القضايا النظرية والمنهجية**، القاهرة: مكتبة النهضة العربية،1988.

23- السيد إسماعيل محمد ، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر،1996.

24- زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي،**المعلومات والمجتمع**، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع،2002.

25- الهوش أبو بكر محمود ، **دراسات في نظم وشبكات المعلومات**، القاهرة: عصمي للنشر والتوزيع،1996.

26- البدانية ذياب ، **الأمن وحرب المعلومات**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.

27- القصير عبد اللطيف ، **الإدارة العامة: المنظور السياسي**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1980.

28- العزاوي وصال نجيب ، **السياسات العامة: حقل معرفي جديد**، بغداد: مركز الدراسات الدولية،2001 .

29- بطرس أنطوان ، **المعلوماتية على مشارف القرن الحادي والعشرين**،بيروت: مكتبة لبنان، 1987.

30- بدر أحمد ، **التكامل المعرفي لعلم المعلومات**، القاهرة: دار غريب،2002.

31- بدر أحمد ،**التنظيم الوطني للمعلومات**،الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع،1988.

32- بدر أحمد ، **السياسة المعلوماتية وإستراتيجية التنمية**، القاهرة: دار غريب، [د.ت.ن].

33- بدر أحمد ،**الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، القاهرة: دار قباء،[د.ت.ن].

34- بسيوني إبراهيم حمادة ، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1993.

35- حشمت قاسم ، **دراسات في علم المعلومات**، مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،1995.

36- حشمت قاسم ، **مدخل دراسة المكتبات والمعلومات**، القاهرة: دار غريب،1991.

37- حديد محمد موفق ، **الإدارة العامة: هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2007.

38- دوفرجيه موريس ،**علم الاجتماع السياسي**، تر: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1991.

39- ذياب محمد ، **معجم مصطلحات نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، القاهرة: الدار الدولية للنشر،1995.

40- ديبونز أنتوني ،وآخرون، **علم المعلومات والتكامل المعرفي**،تر:أحمد أنور بدر،القاهرة: دار قباء، 1998.

41 - ربيع محمد محمود ، وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت:[د.د.ن]،1993.

42 – عبد الحميد محمد فاروق ،**المعلومات الأمنية**،[د.م.ن]:مركز الدراسات والبحوث،1999.

43 – عبد الهادي محمد فتحي ،**مقدمة في علم المعلومات**،مصر:دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،1983.

44– عبد الحفيظ عادل فتحي ثابت ، **النظرية السياسية المعاصرة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997.

45– عارف نصر ، **ابستولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي النظري والمنهج**، القاهرة: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.

46– عبد الرزاق يونس ، **المعلومات والتنمية في الأردن**، الأردن: مؤسسة الوراق للخدمات المطبعية،1992.

47 – عبد الفتاح محمد سعيد ، الصحن محمد فريد ، **الإدارة العامة المبادئ والتطبيق**، الإسكندرية: الدار الجامعية،2003.

48 – عبد الله هشام ، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر**،عمان: الدار الأهلية، 1997.

49– غالب ياسين ،**نظم مساندة القرارت**،عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع،2006.

50– قنديلجي عامر ، الجنابي علاء الدين ،**نظم المعلومات الإدارية** عمان:دار الميسرة،2005 .

51– قنديلجي عامر ،وآخرون، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2002.

52– قنديلجي عامر إبراهيم ، وآخرون، **مصادر المعلومات من عصر المخطوطات الى عصر الإنترنت** عمان: دار الفكر،2000.

53 – قاسم محمد ، **المدخل إلى فلسفة العلوم**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، 2003.

54– متولي ناريمان ، **اقتصاديات المعلومات: دراسة الاسس النظرية وتطبيقاتها العلمية على مصر وبعض الدول الأخرى**،القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1995.

55– مهنا محمد نصر ، **علم السياسة**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1994.

56– مرسي غادة عبد المنعم ،محمد سالم ناهد، **مرافق المعلومات: ماهيتها،إدارتها، خدماتها**، الإسكندرية دار الثقافة العلمية،2000.

57– لعمارة جمال ، **أساسيات الموازنة العامة للدولة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2004.

58 – نبيل علي، **العرب وعصر المعلومات**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1994.

59– نجاني زين ، **سياسة الأخبار وأخبار السياسة** ، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2004.

60– والي خميس حزام ، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003.

ب.المقالات:

1– الرفاعي قدوري سحر ، **الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي**، «مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا»، العراق،[د.ت.ن].

2– الربيع حامد ،" **نظم المعلومات وعملية صنع القرار القومي**"، مجلة الدراسات والبحوث العربية، العدد11، 1982.

3- زردومي أحمد ، "**أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، مجلة الباحث الاجتماعي،العدد 10،سبتمبر2010.

4- علي احمد ،"**مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة**"،مجلة جامعة دمشق،العدد الأول،2012.

5- نجوى إبراهيم محمود، "**مفهوم السياسة العامة**"، مجلة الديمقراطية، 2001.

6_محمد خالد وليد ،" **دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر**"، الدوحة: سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،جانفي2013.

ت. الدراسات غير المنشورة:

الرسائل الجامعية:

1- بونوة نادية ،" **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر[2009/1989]**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنة جامعة الحاج لخضر ،2010.

2- ضميري عزيزة ،"**الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، جامعة الحاج لخضر،2008.

3- قرقاح ابتسام ، "**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(2009/1989)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، جامعة الحاج لخضر،2011.

المحاضرات:

رحيم حسين،" **نظام المعلومات الوطني كأداة لدعم الشفافية وترشيد القرار في الجزائر(ons, cerist) مع تحليل مقارن لمصر(Idsc)**"، ورقة بحث مقدمة في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الأغواط،[د.ت.ن].

ث. الملتقيات:

1- السويدي جمال علي سند ،**دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار: دراسة تطبيقية على مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، الإمارات:[د.ت.ن].

2- بوعمامة زهير ،" **محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر،الجزائر:16/10 ديسمبر،2005.

3- فراحتية العيد ، شريف مراد، ملتقى دولي بعنوان "**إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، عنوان المداخلة: "أهمية نظم المعلومات في تشخيص ومعالجة مشكلة البطالة"، المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، [د.ت.ن].

ج. المؤتمرات:

1- الحميري صادق طاهر الحميري،" توظيف أنظمة المعلومات في عملية صناعة القرار: المعلومات والإفادة منها في اتخاذ القرار"، ورقة مقدمة من المركز الوطني للمعلومات إلى المؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الإداري والمالي، اليمن، المنعقد خلال الفترة 25-27 أوت، 1998.

2- فرحات هاشم ،"**منظومة الافادة من المعلومات في سياق النظام الوطني للمعلومات** "،دراسة قدمت في صورتها الاولى الى المؤتمر الثالث لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض، المنعقد في الفترة(7-8)أكتوبر ،2003.

ح.المراجع الالكترونية:

1- الجبري خالد عبد الرحمان ، السعدون حميد بن عقيل ،"**السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات والتحديات**". «مجلة المعلوماتية»، العدد السابع، تحصل عليه من: www.informatics.gov.sa/articles.php?artid:524، بتاريخ:2013/03/22.

2- الخزندار سامي ، الأسعد طارق ، "**دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسة العامة: إطار_عام**"، متحصل عليه من: http://www.bouhania.com/members,php?action:info&userid:1 بتاريخ:2012/12/12. 07:40.

3- الديوان الوطني للإحصاء، متحصل عليه من: www.ons.dz ، بتاريخ:2013/04/20.

4- بيزان صادق حنان ، نحو إدارة عربية للموارد المعلوماتية: رؤية مستقبلية، متحصل عليه من:.http://www.shatharat.net/vbi ، بتاريخ: 2013/04/10.

5- Dahmane,Madjid, **Le système National d'information Economique :Elément pour une Modélisation Globale**, page visitée le :02/04/2013, sur l adresse suivante : http://www.dst.cerist.dz/seminaire/communications/dahmane .

6 - Souames ,A.**Le système National Economique :le Role de l'information Economique dans le processus Décisionnel**, page visitée le :10/04/2013, sur l adresse suivante :http://www.dst.cerist.dz/seminaire/communications/souames.

ثانيا:المراجع الأجنبية:

1- Alain Vincent ,**Concevoir le système d'information de l'entreprise,** les éditions d'organisation, 1993.

2-le Moigne Jean-louis, **Les systèmes de décision dans les organisations**, Ed :P.U.F, Paris,1974 .

3- Lamizet Bernard et silem Ahmed ,**Dictionnaire encyclopédique des sciences de l'information et de la communication**, Ed :Ellipses, Paris, 1979.

4 - Balantzia Gérard , Editor , **les systèmes d information :art et pratique** , Ed :organisation , paris,2003

5 -Reix Robert, **systèmes d'information et managment des organisations**, paris :librairie vuibert , 2004.

6-William lasser, **American Politics : The Enduring Constitution**, 2Ed, Bosron:Honghton Miffin company,1999.

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير اهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار المفاهيم والنظري للدراسة	
المبحث الاول : الاطـــــــار المفاهيمي للمعلومـــــــات	13
المـــــطلـــــب الاول : مفهـــــوم المعلومـــــــات	13
المـــــطلـــــب الثـــــاني : نظم المعلومـــــــــات	33
المطلب الثالث : الاطر النظرية للمعلومات	38
المبحث الثاني : مفاهيم و نظريات اساسية في السياسة العامة	44
المطلـــــــب الاول : مفهوم السيـــــاسة العامـــــة	45
المطلب الثاني : مستويات السياسة العامة	54
المطلب الثالث : مقتربات اتخاذ القرار في السياسة العامة	59
خلاصات واستنتاجات	62
الفصل الثاني : علاقة المعلومات بالسياسة العامة	
المبحـــــــــث الاول : السياسة المعلوماتية	66
المطلب الاول : الاطار العام للسياسة المعلوماتية	66
المطلب الثاني : مرتكزات اساسية للسياسة المعلوماتية	72
المطلب الثالث: تصميم السياسة الوطنية للمعلومات و معوقات تنفيذها	74
المبحث الثاني : توظيف المعلومات في صنع السياسة العامة	80
المطلب الأول: أهمية التحليل العلمي في تحديد مشكلات السياسة العامة	81
المطلب الثاني: دور نظم و تكنولوجيا المعلومات في ترشيد صنع السياسة العامة	87

المطلب الثالث : تأثير البحوث العلمية في نجاح السياسة العامة	94
المبحث الثالث : طرق تأثير مصادر المعلومات في صنع السياسة العامة	99
المطلب الاول : دور المصادر الرسمية للمعلومات في صنع السياسة العامة	99
المطلب الثاني : دور المصادر غير الرسمية للمعلومات في توجيه و ترشيد صنع السياسة العامة	112
خلاصات واستنتاجات	119
الفصل الثالث : النظام الوطني للمعلومات – التجربة الجزائرية –	
المبحث الاول : الاطار العام للنظام الوطني للمعلومات	123
المطلب الاول : تصميم النظام الوطني للمعلومات	123
المطلب الثاني : اهمية و دور النظام الوطني للمعلومات	125
المبحث الثاني : تجارب النظام الوطني للمعلومات في الجزائر	128
المطلب الاول : النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية	128
المطلب الثاني: النظام الوطني للمعلومات الاحصائية	130
المطلب الثالث : النظام الوطني للمعلومات الصحية	132
المطلب الرابع : معوقات النظام الوطني للمعلومات في الجزائر	133
خلاصات واستنتاجات	134
الخاتمة	136
قائمة الأشكال	140
قائمة المراجع	142